جـــامعة طـــرابلس

كليـــة الآداب

قسم اللغة العربية

التوجيـه اللغوي للقـراءات القرآنية في تفسير

مفـاتيح الغيب للإمام : فخر الدين الرازي ت(606هـ)

قُدِّمَتْ هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات (الدكتوراه) في :

(الدراسات اللغوية)

إعداد الطالب : عون المبروك عون زقلـــم

إشراف : أ . د إبراهيم عمر سليمان زبيدة

العـام الجـامعي

2011 – 2012م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

سورة المجادلة من الآية (11)

الإهداء

إلى روح من أعطيا مِنْ دون كلل ولا ملل ، فتحقَّق أملُهما بعد أنْ تخطَّفَهما الموت

الوالدة والوالد

إلى من أضاء البيت وقدَّم الخدمات التي يعجز الإنسان أن يقدّمَها لنفسه ؛ فتحقَّق الجوُّ الملائم للبحث والدراسة

زوجي وأبنائي: أنس ، وأسامة ، وأحمد ، وآسيا ، ومحمد ، ومنية

إلى أخي وصديقي وعزيزي الذي تذوَّقت معه طعم الحياة حلوَها ومرَّها

الأستاذ / العجيلي زقلم

إلى الرجل الذي واكب مسيرتي البحثية خطوة بخطوة على الرغم من مسؤولياته ومشاغله

أ . د إبراهيم عمر زبيدة

المقدِّمة

الحمد لله ربِّ العالمين ، أحمده سبحانه وتعالى ، وأستعين به ، وأستغفره ، وأشهد أن لا إله إلاَّ الله وحده لا شريك له ، وأشهد أنَّ سيِّدنا ، وقائدنا ، ومعلمنا محمدٌ رسول الله اللهمَّ صلِّ وسلِّم وبارك عليه ، أرسله الله تعالى إلينا بأفضل كتاب سماوي على الإطلاق ، بدا فيه التناسب في جميع ما تضمنه ظاهراً وباطناً من غير اختلاف ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفاً كَثِيراً ﴾ [1]،

ففصاحته ، وبلاغته أمرٌ خارق للعادة ؛ إذ ما وجد كلامٌ قطُّ على هذا الوجه ، جاء متحدياً معجزاً جميع المخلوقات ، فوجه التحدي فيه إنما هو بنظمه ، وصحة معانيه ، وتوالي فصاحة ألفاظه ، ووجه إعجازه أنَّ الله تعالى قد أحاط بكلِّ شيء علماً ، وأحاط بالكلام كلِّه علماً ، فمن فصاحة القرآن على سبيل المثال أنَّ الله تعالى ذكر في آية واحدة أمرين ، ونهيين ، وخبرين ، وبشارتين ، قال تعالى : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [2].

كان القرآن الكريم هو النص العربي الصحيح المتواتر المُجمع على تلاوته بالطرائق التي وصل بها إلينا في الأداء ، والحركات ، والسكنات ،قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : أقرأني جبريل على حرف فراجعته فلم أزلْ أستزيده ، ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف " [3] ، ومن هنا برزت القراءات

---

[1] سورة النساء ، من الآية (82)

[2] سورة القصص ، من الآية (7)

[3] فتح الباري بشرح صحيح البخاري لأحمد بن حجر العسقلاني ، تحقيق : محبّ الدين الخطيب ، ومحمد فؤاد عبد الباقي ، ط2 ، 1988م ، دار الريان ــ القاهرة 19/9

القرآنية ، فكانت مصدراً ثرّاً للغة القرآن ، ويُعدّ الدرس اللغوي مجالاً معرفياً موسَّعاً يصعب على القارئ العَجِل أن يُحيط بكلِّ مسائله ، وما كتبه علماؤنا العرب في هذا الشأن يمثل رؤْية لغوية متكاملة ، ومن هذا المنطلق أردتُ أن أُنْجِزَ بحثاً يقوم أساساً على الاستفادة من هذا المُعْطى ، وَسَمتُه بعنوان : **التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية في تفسير مفاتيح الغيب للإمام فخر الدين الرازي ت (606هـ) .**

يمتاز التفسير بقيمة علمية كبيرة ظهرت فيه بصمة الإمام فخر الدين الرازي – الذي برع في كل العلوم – واضحة جلية ، فكان سِفْراً عظيماً حوى علوماً مختلفة تكوَّن من أحد عشر مجلداً شملت اثنين وثلاثين جزءاً ، كانت الرحلة معها شاقّة طويلة ، وحتى تكون الدراسة شاملة وافية قسمت البحث على أربعة فصول ، مسبوقة بمقدمة ، وتتلوها خاتمة ، تحتوي أحد عشر مبحثاً على النحو التالي :

الفصل الأوَّل : دراسات تمهيدية

- المبحث الأوَّل ويشتمل على : تعريف التوجيه لغة واصطلاحاً – مفهوم اللغة – تعريف القرآن لغة واصطلاحاً – تعريف القراءات لغة واصطلاحاً – الفرق بين القراءات والقرآن – أركان القراءة الصحيحة – اختلاف اللهجات وتعدد القراءات – فوائد تعدد القراءات .
- المبحث الثاني : ويشتمل على : تراجم القراء الأربعة عشر – تعريف التفسير لغة واصطلاحاً – أثر اختلاف المعنى والتفسير بسبب القراءات – ترجمة الإمام فخر الدين الرازي .

الفصل الثاني : التوجيه الصوتي

- المبحث الأوَّل : الإبدال
- المبحث الثاني : الهمزة وحالاتها المختلفة
- المبحث الثالث : الإدغام
- المبحث الرابع : التخفيف والتشديد

الفصل الثالث : التوجيه الصرفي

- المبحث الأوّل : المصادر
- المبحث الثاني : المشتقّات
- المبحث الثالث : المفرد والمثنى والجمع
- المبحث الرابع : الأفعال

الفصل الرابع : التوجيه النحوي

- المبحث الأوّل : المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
- المبحث الثاني : التوابع
- المبحث الثالث : الأفعال
- المبحث الرابع : الحروف

وأنبه على أنني اتبعت في هذه الدراسة المنهج الوصفي مع تحليل بعض القضايا ، والاستعانة بمناهج أخرى تناسب البحث ، واعتمدتُ خلال هذه الدراسة على مصادر ومراجع في التفسير ، وعلوم القرآن ، والأصوات ، والصرف ، والنحو والقراءات أذكر منها على سبيل المثال من كتب التفسيرــ و كان المصدر الأساسي ــ : التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب للإمام فخر الدين الرازي ، والكشاف للزمخشري ، والبحر المحيط لأبي حيَّان ، والبحر المديد لابن عجيبة .

ومن كتب النحو : الكتاب لسيبويه ، والمقتضب للمبرد ، والمفصل للزمخشري .

ومن كتب الصرف : اللمع في العربية لابن جني ، الشافية في علم التصريف .

ومن كتب علوم القرآن : معاني القرآن للفراء ، ومعاني القرآن للأخفش .

ومن كتب القراءات : النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر .

ومن كتب الأصوات : الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس ، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي لعبد الصبور شاهين .

ومن المعاجم اللغوية : لسان العرب لابن منظور ، والقاموس المحيط للفيروز آبادي .

رتبْتُ هذه المصادر والمراجع في نهاية البحث ترتيباً ألف بائيّاً ، وأنبه على أنني أوردتُ الآيات برواية حفص عن عاصم المدني ؛ لأنها الرواية المعتمدة في كتب التفسير والتي تعتبر المصدر الرئيس لهذه الدراسة .

أمَّا في حالة الإحالة على المصادر والمراجع فإنني أعطي المعلومة كاملة لأول مرَّة أذْكُرُ اسم الكتاب ، فالمؤلف ، فالمحقق ، فرقم الطبعة وتاريخها ، فدار النشر ، فالبلد فالجزء والصفحة .

أما إذا ذكر المصدر للمرة الثانية فإنني أكتفي بذكر الكتاب والجزء والصفحة .

وخلال هذه الرحلة الممتعة مع بحثٍ أحسب أنني بذلتُ فيه قُصارى جَهْدي صادفتني بعض المصاعب أهمها : قلة المصادر والمراجع ، مع صعوبة التنقل بين المكتبات خلال أزمة معروفة لدى الجميع مرت بها بلادنا الحبيبة ، والظروف العائلية التي مرَّت بها كلُّ أسرة ليبية ، ولكن بفضل الله وتوفيقه ، وبمساعدة الزملاء ، والوقفة الأسرية الرائعة والتحلي بالصبر ، وبالإصرار والعزيمة تمَّ تذليل كافة المصاعب والمشاق .

وفي نهاية البحث ها أنا ذا أقدم هذا العمل المتواضع لعلي أسهم ولو بالقدر القليل في إثراء المكتبة العربية ، وأشكر الله ــ تعالى ــ أوَّلاً وآخِراً على إنجاز هذا العمل ، وأتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور : إبراهيم عمر سليمان زبيدة الذي قَبِل الإشراف على هذا البحث ، وكان عوناً وسنداً ، ذلَّل كلَّ المصاعب ، وتابع مراحل البحث خطوة بخطوة ، فله مني كل التقدير والعرفان ، والشكر الجزيل ، والتقدير الكبير لأعضاء لجنة المناقشة الذين قَبِلوا تقييم هذا البحث ، كما أتقدم بالشكر والتقدير للإخوة الزملاء أعضاء هيئة التدريس / كلية التربية بأبي عيسى / جامعة الزاوية والذين أمدوني بالمشورة والمعلومة والنصيحة ، والشكر

الموفور والتقدير البالغ للأسرة الكريمة الزوجة والأبناء والإخوة والأخوات على الوقفة الرائعة والتحلي بالصبر والثبات المحتسب عند الله ــ تعالى ــ .

وأخيراً أقول : هذا جهدي أحتسبه عند الله لعلي أنال به الأجر والثواب فإن أصبت فالتوفيق من الله وحده ، وإن أخطأتُ فمن طبيعة البشر الخطأ والنسيان ، والله المستعان والحمد لله ربِّ العالمين .

البـــاحث

الفصل الأوَّل

دراسات تمهيدية

المبحث الأوَّل : تعريف التوجيه لغة واصطلاحاً . مفهوم اللغة . تعريف القرآن لغة واصطلاحاً . تعريف القراءات لغة واصطلاحاً . الفرق بين القراءات والقرآن . أركان القراءة الصحيحة . اختلاف اللهجات وتعدد القراءات . اختلاف القراءات القرآنية . فوائد تعدد القراءات .

المبحث الثاني : تراجم القرَّاء الأربعة عشر . تعريف التفسير لغة واصطلاحاً . أثر اختلاف المعنى والتفسير بسبب القراءات . ترجمة الإمام فخر الدين الرازي ، اسمه ونسبه ، عصر الإمام الرازي ، مولده ، نشأته ، شيوخه ، وفاته ، مصنَّفاته ، شعره .

المبحث الأول

التوجيه لغة واصطلاحاً :

التوجيه فنٌّ جليل ، به تعرف جلالة المعاني وجزالتها ، وقد اعتنى الأئمة به وأفردوا فيه كتباً منها : كتاب الحجة لأبي علي الفارسي ، وكتاب الكشف لمكي بن أبي طالب ، وكل منها قد اشتمل على فوائد ، وقد صنَّفوا أيضاً في توجيه القراءات الشاذّة ، ومن أحسنها كتاب المحتسب لابن جني ، وكتاب أبي البقاء ، وغيرهما [1].

للتوجيه في اللغة معان عِدَّة ، فقد جاء في لسان العرب قوله :

" وقيل : التوجيه من الفرس تداني العجايتين ، وتداني الحافرين ، والتواء من الرسغين" [2].

وقال صاحب القاموس : "في الشعرالحرف الذي قبل الروي في القافية المقيدة "[3] .

وقد وجه ابن جني المعنى بقوله : " أصله من التوجيه كأنَّ حرف الروي موجه عندهم أي : كأنَّ له وجهين ، أحدهما من قبله والآخر من بعده " [4] .

أمّا عن المعنى الاصطلاحي فقد جاء في كتاب التعريفات للجرجاني قوله : " هو إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين ، كقول من قال لأعور يسمَّى عمراً :

خَـــــاطَ لِي عُمَـــرُ قُبـَــاءْ لَيْـتَ عَيْنَيْـــهِ سَـــوَاءْ [5]

---

[1] يُنظر البرهان في علوم القرآن ، تأليف : بدر الدين الزركشي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم , ط2 ,1972 , المكتبة العصرية –صيدا 339/1

[2] لسان العرب ، تأليف : ابن منظور ،1955 , دار صادر – بيروت . 559/558/13

[3] القاموس المحيط ، تأليف : الفيروز آبادي, مكتبة النور –دمشق 1620/1

[4] لسان العرب ، 560/13

[5] لم يعثر له على قائل، القُباء : الذي يُلبس من الثياب ، محل الشاهد : ليت عينيه سواء ، احتمال الكلام لمعنيين ، انظر القاموس المحيط ، مادة (ق ، ب ، ي) 1705/1.

وإيراد الكلام على وجه يندفع به كلام الخصم ، وقيل : عبارة على وجه ينافي كلام الخصم " [1].

ومن هذا يمكن الوصول إلى تعريف شامل لتوجيه القراءات فنقول : هو علم يبحث في بيان وجوه القراءات من حيث اللغة والإعراب والمعنى .

مفهوم اللغة :

اللغة ظاهرة من ظواهر الحياة العقلية والاجتماعية التي تمثل أهلها ومجتمعها ، وينعكس عليها تقدير المجتمع وحضارته ، فالحديث عن اللغة كظاهرة إنسانية متجذرة في الإنسان حديث شيق وله أبعاده ، فاللغة أحاسيس ، وانفعالات ، ومشاعر.

وتحت (باب القول على اللغة وما هي) قال ابن جني في الخصائص " أمَّا حدُّها : فإنها أصوات يعبِّر بها كلُّ قوم عن أغراضهم " [2] ثم قال : " وأمَّا تصريفها ومعرفة حروفها ، فإنَّها فُعْلة مِنْ لَغَوْت ، أي تكلَّمت ، وأصلها (لُغْوة) ككرة وقُلَة وثُبة ، كلُّها لاماتها واوات ؛ لقولهم : كروت بالكرة ، وقلوت بالقُلة ولأنَّ ثُبة كأنها من مقلوب ثاب يثوب ، وقالوا فيها لغات ولُغُون ، ككرات وكرون، وقيل : منها لغِيَ يلْغى ، ومصدره اللغا ، قال :

وَرَبِّ أَسْــرَابٍ حَجِيـــــحٍ كُظَّـــــم عَــنِ اللَّغَـــا وَرَفَثِ التَّكَـــــلُّمِ [3]

وكذلك اللغو ، قال الله – سبحانه وتعالى– ﴿ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَاماً ﴾ [4]

أي بالباطل ، وفي الحديث : " مَنْ قَالَ فِي الْجُمُعَةِ صَهْ فَقَدْ لَغَا [5] أَيْ تَكَلَّمَ [6].

---

[1] التعريفات ، علي بن محمد بن علي الجرجاني ، تحقيق إبراهيم الأبياري ط1 ، دار الكتاب العربي – بيروت – 1405 ، 96/1

[2] الخصائص ، ابن جنيٍّ ، تحقيق عبد الحكيم بن محمد ، المكتبة التوفيقية 44/1

[3] القائل : العجاّج ، محلّ الشاهد : عن اللغا مصدر لغِيَ يلْغى ، ينظر الخصائص 44/1 .

[4] سورة الفرقان ، من الآية (72)

[5] أخرجه مالك في الموطأ (ح 85) ، وأحمد (244/2) ، والبخاري (ح 934) ، ومسلم (ح 851) ، وأبو داود (ح 1122) والترمذي (ح 512)

[6] الخصائص 44/1

وأمَّا الفخر الرازي العالم الأصولي الفقيه المفسِّر اللغوي ، فبعد أن نقل كلام ابن جني في أصل اشتقاق اللغة قال في تفسيره مفاتيح الغيب : " إنَّ ابن جنيّ قد اعتبر الاشتقاق الأكبر في الكلمة والقول ، ولم يعتبره هنا " [1] ، وذكر تقليبات"ل،غ،و" .

والذي يهمنا في هذا المقام هو دراسة المستويات اللغوية من خلال توجيه القراءات القرآنية في تفسير (مفاتيح الغيب) للإمام فخر الدين الرازي .

تعريف القرآن لغة ، واصطلاحاً :

القرآن الكريم كتاب هداية ، وإرشاد ، وشريعة ومنهاج ، شرّف الله به هذه الأمة بأن أنزله بلسانها ، وأخرجها من الظلمات إلى النور ، حيث قال – تعالى – في محكم آياته : ﴿ قَدْ جَاءكُم مِّنَ اللّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ ﴿15﴾ يَهْدِي بِهِ اللّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلاَمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنِ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [2] .

ذكر الجوهري (ت 398هـ) أنه بمعنى : قرأت الشيء قرآناً ، جمعته وضممت بعضه إلى بعض وسمي القرآن ؛ لأنه يجمع السور فيضمها [3] .

وذكر الفيروزآبادي (ت817هـ) أن القرآن لغة : التنزيل قرأه قَرْأً وقراءة وقرآناً فهو قارئ [4] .

أمّا اصطلاحاً : " فهو الوحي المنزل للإعجاز والبيان المتعبّد بتلاوته " [5] .

---

[1] مفاتيح الغيب ، الفخر الرازي ، ط1 ، 1421هـ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ 31/1

[2] سورة المائدة : الآيتان (15–16)

[3] يُنظر تاج اللغة وصحاح العربية ، إسماعيل بن حمّاد الجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، ط1 ، 1987 ، – دار العلم للملايين ، بيروت – مادة (ق ر أ) 1/ 65

[4] يُنظر القاموس المحيط ، مادة (ق ر أ) 24/1

[5] إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشرة ، أحمد البنّا ، تحقيق : شعبان محمد إسماعيل ، ط1 ، 1987 ، عالم الكتب – بيروت 69/1

تعريف القراءات لغة ، واصطلاحاً :

من فضل الله – تعالى – على هذه الأمة إنزال القرآن الكريم على سبعة أحرف ؛ مراعاة لاختلاف الألسن وتعدّد اللهجات ، وبهذا تعدّدت قراءات القرآن الكريم ، وانتشرت في العالم الإسلامي فبرز علم القراءات علماً مستقلاً ، له قواعده ، وضوابطه ، واصطلاحاته ، وعلماؤه .

عرّف ابن منظور (ت711هـ) القراءات لغة ، فقال : " هي جمع قراءة والقراءة مصدر قرأ يقرأ قراءة وقرآناً [1] وهي بمعنى : " تتبع كلماته نظراً ونطق بها ، وتتبع كلماته ولم ينطق بها" [2].

أمّا القراءة اصطلاحاً فهي : " علمٌ بكيفية أداء كلمات القرآن ، واختلافها معزوّا لناقله " [3] ، وقد عرّفها البقاعي (ت885 هـ)فقال : هو علم يعرف منه اتفاقهم ، واختلافهم من اللغة والإعراب ، والحذف والإثبات ، والفصل والوصل من حيث النقل [4] .

وعرفها جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) بأنها " اختلاف ألفاظ الوحي في الحروف وكيفيتها من تخفيف ، وتشديد ، وغيرهما" [5].

الفرق بين القراءات والقرآن :

ذهب العلماء في الفرق بين القراءات والقرآن إلى رأيين ، فيرى بعضهم أن القراءات والقرآن حقيقتان متغايرتان ، فالقرآن هو الوحي المنزل للإعجاز والبيان ،

---

[1] لسان العرب ، مادة (ق ر أ) 128/1

[2] المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية – القاهرة – قام بإخراج هذه الطبعة : إبراهيم أنيس ، وعبد الحليم منتصر ، و عطية –الصوالحي ، ومحمد خلف الله أحمد ، أشرف على طبعه : حسن علي عطية ، و محمد شوقي أمين ، ط2 ، دار المعارف – القاهرة – مادة (ق ر أ) 722/2

[3] شرح طيبة النشر في القراءات العشر ، أبو القاسم النويري ، تحقيق : عبد الفتاح السيد سليمان ، ط1 ،1986 ، مجمع البحوث الإسلامية 37/1

[4] الضوابط والإشارات ، البقاعي ، تحقيق : محمد مطيع الحافظ ، ط1 ، 1996 ، دار الفكر – لبنان ص19

[5] يُنظر الإتقان في علوم القرآن ، السيوطي ، تحقيق : فواز أحمد زمرلي ، ط1 ، 1996 ، دار الكتاب العربي – بيروت – :172/1

والقراءات هي : اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف ، وكيفيتها من تخفيف وتشديد ، وغيرهما ، وهذا هو رأي الإمام بدر الدين الزركشي (ت794) [6] .

ويرى بعض المحدثين أن القرآن والقراءات حقيقتان بمعنى واحد [1] ، وحقيقة الأمر أن القراءات والقرآن ليسا متغايرين تغايراً تاماً ، فالقراءات الصحيحة التي تلقتها الأمة بالقبول جزء من القرآن الكريم وبعض حروفه فبينهما ارتباط وثيق ارتباط الجزء بالكل ، وليسا متحدين اتحاداً حقيقياً ، فالقراءات على اختلاف أقسامها لاتشمل كلمات القرآن كله ، بل هي موجودة في بعض ألفاظه فقط، وكذلك تعريف القراءات يشمل القراءات الشاذة التي أجمع العلماء على عدم صحة القراءة بها ، والواقع أنهما ليسا متغايرين تغايراً تامّاً وليسا متحدين اتحاداً حقيقياً ، بل بينهما ارتباط وثيق ارتباط الجزء بالكل .

أركان القراءة الصحيحة :

وضع العلماء ضوابط وأركاناً للقراءة الصحيحة المقبولة ، وهي ثلاثة :

أ- التواتر.

ب- موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو بوجه .

ج- موافقة وجه من أوجه اللغة العربية [2] .

وقد كشف علماؤنا الغموض ، وأوضحوا لنا هذه الأركان ، فنقل السيوطي عن الداني قوله :" وأئمة القراءة لاتعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر ، والأصح في النقل ، وإذا ثبتت الرواية لم يردها قياس عربية ، ولا فشوٌّ لغة ؛ لأن القراءة سنّة متبعة ،يلزم قبولها والمصير إليها" [3] .

---

[6] يُنظر البرهان في علوم القرآن ، 318/1

[1] يُنظر في رحاب القرآن الكريم ، محمد سالم محيسن ،ط بلا ، 1980 ،مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة – ص 209

[2] يُنظر إتحاف فضلاء البشر : 70/1

[3] الإتقان في علوم القرآن : 1/ 258

أمّا ابن الجزري (ت833 هـ) فقال : " وقولنا في الضابط (ولو بوجه) نريد به وجهاً من وجوه النحو ،سواء كان فصيحاً أم أفصح ، أم مجمعاً عليه ، أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضرُّ مثله إذا كانت القراءات ممّا شاع وذاع ، وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح ؛ إذ هو الأصل الأعظم ، والركن الأقوم " [1] ، ثم قال : " ونعني بموافقة أحد المصاحف ما كان ثابتاً في بعضها دون البعض " [2].

اختلاف اللهجات وتعدد القراءات :

لقد نزل القرآن الكريم بلسان عربي مبين ، واللسان العربي انشعبت منه منذ قديم الزمان لهجات متعددة مختلفة في كثير من المستويات الصوتية والدلالية، وأيضاً على مستوى القواعد والمفردات، ومن سنة الله –عزّ وجلّ– أنّه لم يرسل رسولاً إلا بلسان قومه ، قال الله – تعالى– ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾ [3].

وأن العرب الذين أنزل عليهم القرآن الكريم كانوا مختلفي اللهجات متعددي اللغات ، متنوعي الألسن ؛ من أجل ذلك أنزل الله – تعالى – كتابه على لهجات العرب ؛ ليتمكنوا من قراءته ، وكان الرسول – صلى الله عليه وسلّم– يقرؤه على العرب بهذه اللهجات ؛ ليسهل على كلّ قبيلة تلاوته بما يوافق لهجـــاتها [4].

روى الترمذيّ في موضوع نزول القرآن على سبعة أحرف أن النبيّ – صلى الله عليه وسلّم – قال : " يَا جِبْرِيلُ إِنِّي أُرْسِلْتُ إِلَى أُمَّةٍ أُمِّيينَ مِنْهُمْ الْعَجُوزُ، وَالشَّيْخُ الْكَبِيرُ ، وَالْغُلامُ ، والْجَارِيَةُ ، وَالرَّجُلُ الَّذِي لَمْ يَقْرَأْ كِتَاباً قَطّ ، قَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، إِنّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ [5].

---

[1] النشر في القراءات العشر ، الحافظ محمد بن محمد بن الجزري ، أشرف على تصحيحه : عليّ محمد الصبّاغ ، ط بلا ، مطبعة مصطفى محمد – مصر : 10/1

[2] المصدر السابق : 11/1

[3] سورة إبراهيم : من الآية (4)

[4] يُنظر البدور الزاهرة في القراءات العشرة المتواترة ، أبوحفص سراج الدين عمر زين العابدين النشار ، تحقيق : علي محمد معوّض ، والشيخ عادل عبد الموجود ، ط1 ، 2000ف ، عالم الكتب – بيروت : 7/1

[5] سنن الترمذي ، محمد بن عيسى الترمذي ، تحقيق : إبراهيم عطوة عوض ، ط2 ، 1975 ، مطبعة مصطفى البابي وأولاده ، مصر – 194/5

اختلاف القراءات القرآنية :

من الواضح جدّاً أن اختلاف القراءات القرآنية لا يعني أن فيها تنافياً أو تضادّاً أو تناقضاً ، وإنما هو – بإطلاق – اختلاف تنوّع وتغير فحسب ،ففي كلّ اختلافات القراءات لم يظهر أن قراءة اتخذت سبيلا استدبرته قراءة أخرى ، أو أنّ قراءة أمرت بما نهت عنه أخرى ، ثمّ إنّ هذه القراءات جميعها بمنزلة سواء في الأسلوب والغاية ، فهي كلّها معجزة.

وإذا كانت القراءات والروايات القرآنية قد أضيفت إلى قرّاء ورواة بأعينهم، فهي – كما قرّر ابن الجزري – إضافة اختيار ودوام ولزوم ، لا إضافة اختراع ، ورأي ، واجتهاد ، ومن هنا كان اختلاف القرّاء – عند المسلمين صواباً بإطلاق[1] .

فوائد تعدد القراءات :

من أهم هذه الفوائد ما يلي :

1– منها ما يكون لبيان حكم مجمع عليه مثل قراءة سعد بن أبي وقاص " وله أخ أو أخت من أم [2].

فهذه القراءة تبين أن المراد بالإخوة هنا : الإخوة لأم ، وهذا حكم شرعيّ متفق عليه .

2– ومنها ما يكون للجمع بين حكمين مختلفين كقراءة ﴿ يَطْهُرْنَ ﴾ [3] بالتخفيف والتشديد ، وهما قراءتان متواترتان [4] فالأولى الجمع بينهما ، وهو أن الحائض لا يقربها زوجها حتى تطهر بانقطاع حيضها ، وتغتسل .

---

[1] يُنظر النشر في القراءات العشر : 52/1

[2] قراءة شاذة ، وغير متواترة ، انظر مفاتيح الغيب ، 12/9

[3] سورة البقرة ، من الآية (222)

[4] المهذب في القراءات العشر ، وتوجيهها : 91/1

3- ومنها ما يكون من أجل الاختلاف بين حكمين شرعيين كقراءة : ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾[1] بالخفض والنصب[2] ، فبينهما النبي – صلى الله عليه وسلم – فجعل المسح للابس الخفين ، والغسل لغيره .

4- ومنها ما يكون حجـــة لترجيـــح قـــول لبعض الفقهاء ، كقراءة ﴿ أَوْ لاَمَسْتُمُ النِّسَاء ﴾[3] بحذف الألف التي بعد اللام [4] إذ اللمس يطلق على المس باليد ، قاله ابن عمر ، وعليه الإمام الشافعي ، وألحق به المس بباقي البشرة ، ويرجحه قول الله – تعالى – ﴿ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ ﴾ [5] أي مسُّوه ، وعن ابن عبّاس – رضي الله عنهما – المراد به الجماع .

---

[1] سورة المائدة : من الآية (6)

[2] قراءتان متواترتان ، انظر السبعة في القراءات 242/1

[3] سورة النساء : من الآية (43)

[4] قراءة حمزة والكسائ يُنظر السبعة في القراءات 1/ 234

[5] سورة الأنعام : من الآية (7)

المبحث الثاني

تراجم القراء الأربعة عشر :

الإمام الأوّل : نافع المدني (ت 169هـ)

هو : أبو رُوَيْم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي ، أصله من أصبهان ، كان شديد سواد اللون ، وهو مولى جعونة بن شعوب حليف حمزة بن عبد المطلب ، أو أخيه العبّاس ، قال عنه الإمام مالك بن أنس (ت 179هـ) : نافع إمام الناس في القراءة . وقد انتهت إلى الإمام نافع رئاسة الإقراء بالمدينة المنورة ، وأقرأ بها أكثر من سبعين سنة ، ولد الإمام سنة (70 هـ) سبعين هجرية ، وتوفي بالمدينة المنورة سنة (169هـ) تسع وستين ومائة من الهجرة [1] رحمه الله تعالى .

الإمام الثاني : ابن كثير المكي (ت 120 هـ)

هو عبد الله بن كثير بن عمر بن عبد الله بن زاذان بن فيروز بن هرمز المكي .

قال عنه ابن الجزري (ت833 هـ) : كان ابن كثير إمام الناس في القراءة بمكة المكرمة لم ينازعه فيها منازع ، ولد ابن كثير سنة (45 هـ) خمس وأربعين وتوفي سنة (120 هـ) عشرين ومائة هجرية [2] رحمه الله تعالى .

الإمام الثالث : أبو عمرو بن العلاء (ت 154 هـ)

هو زبّان بن العلاء بن عمّار بن العريان المازني التميمي البصري كان إمام البصرة ومقرئها .

قال أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت 210هـ) كان أبو عمرو أعلم الناس بالقراءات والعربية ، وأيام الناس والشعر .

---

[1] يُنظر معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ، للذهبي ، الناشر : مؤسسة الرسالة –بيروت – ط1 ، 1404 تحقيق بشار عواد معروف ، وشعيب الأرناؤوط ، وصالح مهدي عباس 1/90–92

[2] يُنظر النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، تحقيق محمد الضباع ، الناشر : المطبعة التجارية الكبرى ، 1/120–121

ولد أبو عمرو بن العلاء بمكة المكرمة سنة (68ه) ثمان وستين هجرية ، وتوفي بالكوفة سنة (154 ه) أربع وخمسين ومائة من الهجرة [1].

الإمام الرابع :- ابن عامر الشامي (ت118ه)

هو عبدالله بن عامر الشامي اليحصبي , وهو من التابعين , قال ابن الجزري : كان ابن عامر إماماً كبيراً ،وتابعاً جليلاً , وعالماً شهيراً، أمّ المسلمين بالجامع الأموي سنين كثيرةً في أيام عمر بن عبد العزيز – رضي الله عنه – فكان يأتم به وهو أمير المؤمنين ، وجمع له بين الإمامة والقضاء ، ومشيخة الإقراء بدمشق ، وقد أجمع الناس علي قراءته ، وعلي تلقيها بالقبول .

توفي ابن عامر بدمشق سنة (118ه) ثماني عشرة ومائة هجرية[2] .

الإمام الخامس : عاصم الكوفي (ت127ه)

هو عاصم بن بهدلة بن أبي النجود الأسدي ، ويكنّى أبا بكر ، وهو من علماء التابعين ، قال عنه ابن الجزري : كان عاصم هو الإمام الذي انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد أبي عبد الرحمن السلمي (ت73ه) ، ثم قال : وقد رحل الناس إليه للقراءة ، وكان قد جمع بين الفصاحة والإتقان ، والتحرير والتجويد ، وكان أحسن الناس صوتاً بالقرآن .توفي الإمام عاصم بالكوفة سنة (127ه) سبع وعشرين ومائة هجرية [3] .

الإمام السادس : حمزة الكوفي (ت156ه)

هو : حمزة بن حبيب بن عماره الزيّات ، ويكنّى أبا عماره.

قال عنه ابن الجزري : كان إمام الناس في القراءة بالكوفة بعد عاصم والأعمش ، وكان ثقة ، كبيراً ، حجة ، قيّماً بكتاب الله ، مجوّداً ، عارفاً بالفرائض والعربية ، حافظاً للحديث ، ورعاً ، عابداً ، خاشعاً ، ناسكاً ، زاهداً ، قانتاً لله –

---

[1] يُنظر معرفة القراء الكبار 85/1-86

[2] يُنظر النشر في القراءات العشر 144/1

[3] يُنظر المصدر السابق 155/1

تعالى- ولد حمزة سنة (80هـ) ثمانين هجرية ، وتوفي في خلافة أبي جعفـر المنصور سنة (156هـ) ست وخمسين ومائة[1] .

الإمام السابع : الكسائي الكوفي (189هـ)

علي بن حمزة النحوي ، ويكنّى أبا الحسن ، وقيل له الكسائي من أجل أنه أحرم في كساء ، قال عنه ابن الجزري : كان الكسائي إمام الناس في القراءة في زمانه ، وقال عنه أبو بكر بن الأنباري (ت328هـ) : اجتمعت في الكسائي أمور : كان أعلم الناس بالنحو، وواحدهم في الغريب ، وكان أوحد الناس في القرآن ، فكانوا يكثرون عليه ،فيجمعهم ، ويجلس على كرسي ، ويتلو القرآن من أوّله إلى آخره ، وهم يسمعون ، ويضبطون عنه حتّى المقاطع والمبادىء .

توفي الكسائي ببلدة يقال لها رنبويه بالري سنة (189هـ) تسع وثمانين ومائة[2].

الإمام الثامن : أبو جعفر المدني (128هـ)

هو : يزيد بن القعقاع المخزومي المدني ، قال عنه ابن الجزري : كان أبو جعفر تابعياً كبير القدر ، انتهت إليه رئاسة القراءة بالمدينة .

توفي أبو جعفر المدني سنة (128هـ) ثمان وعشرين ومائة هجرية [3] .

الإمام التاسع : يعقوب الحضرمي (205هـ)

هو : أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن يزيد الحضرمي.

قال عنه ابن الجزري :كان يعقوب إماماً كبيراً ،ثقة ، عالماً ، ديّناً ، انتهت إليه رئاسة الإقراء بعد أبي عمرو بن العلاء ، وكان إمام جامع البصرة سنين عدّة.

توفي في ذي الحجة سنة (205هـ) خمس ومئتين من الهجرة [4].

---

[1] يُنظر النشر في القراءات العشر 166/1

[2] يُنظر معرفة القراء الكبار 102/1

[3] يُنظر النشر في القراءات العشر 178/1

[4] يُنظر المصدر السابق 178/1

الإمام العاشر : خلف البزّار (229هـ)

هو: أبو محمد خلف بن هشام البزار البغدادي, ولد سنة (150هـ) خمسين ومائة ، وحفظ القرآن وهو ابن عشر سنين ، وابتدأ في طلب العلم وهو ابن ثلاث عشرة سنة ، وكان إماماً كبيراً ، عالماً ، ثقة، زاهداً ، عابداً . توفي خلف في جمادى الآخرة سنة تسع وعشرين ومائتين[1] .

الإمام الحادي عشر : الحسن بن أبي الحسن البصري ، أبو سعيد سيّد أهل زمانه علماً وعملاً ، قرأ القرآن على حطّان الرقاش عن أبي موسى ، روى القراءة عنه يونس بن عبيد ، وأبو عمرو بن العلاء ، وسلاّم الطويل ، توفي سنة (110هـ) عشر ومائة [2].

الإمام الثاني عشر : محمد عبد الرحمن بن محيصن السهمي ، مولاهم المكي قارىء أهل مكة مع ابن كثير ، وحميد الأعرج ، ومنهم من يسميه عمر، ومن القراء من سمّاه عبد الرحمن بن محمد بن محيصن ، وهو في الحديث ثقة .

احتج به مسلم ، قرأ القرآن على سعيد بن جبير ، ومجاهد ، وغيرهم ، وقرأ عليه أبو عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر القارىء .

توفي سنة (123هـ) ثلاث وعشرين ومائة بمكة [3].

الإمام الثالث عشر: سليمان بن مهران الأعمش ، الإمام العلم أبو محمد الأسدي الكاهلي مولاهم الكوفي ، أصله من أعمال الري ، قرأ القرآن على يحيى بن وثّاب، وأقرأ الناس دهراً طويلاً ، قرأ عليه حمزة الزيّات وغيره ، توفي سنة (148هـ) ثمان وأربعين ومائة [4].

الإمام الرابع عشر : يحيى بن مبارك اليزيدي الإمام أبو محمد البصري النحوي المقرىء ، وعرف باليزيدي ؛ لاتصاله بيزيد بن منصور خال المهدي يؤدّب ولده .

---

[1] يُنظر النشر في القراءات العشر 191/1

[2] يُنظر معرفة القراء الكبار 65/1

[3] يُنظر المصدر السابق 98/1-99

[4] يُنظر معرفة القراء الكبار 96/1

جوّد القرآن على أبي عمرو، وحدّث عنه وعن ابن جريج ، قرأ عليه الدوري والسوسي وأحمد بن جبير الأنطاكي وأبو أيوب الخيّاط .

له تصانيف عدّة منها : كتاب النوادر ، وكتاب المقصور ، وكتاب الشكل ، وكتاب نوادر اللغة ، وكتاب في النحو مختصر ، توفي سنة (202هـ) اثنتين و مئتين [1].

التفسير لغة ، واصطلاحاً :

التفسير لغة: ذكر صاحب العين أنّ " الفسر التفسير ، وهو بيان وتفصيل للكتاب ، وفسَره يفْسُره فسْراً ، وفسّره تفسيراً " [2].

أمّا صاحب لسان العرب فقال : " الفَسْر البيان ، فَسَر الشيء يَفْسِرُه بالكسر، ويَفْسُرُه بالضم فَسْراً ، وفسَّره أبانه ، التفسير مثله " [3].

وجاء في المعجم الوسيط أنّ " فسّر الشيء وضحه ، وآيات القرآن الكريم شرحها ، ووضح ما تنطوي عليه من معان ، وأسرار وأحكام "[4].

أمّا في الاصطلاح ، فقد عرّفه أبو حيّان في البحر المحيط بأنّه : " علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ، ومدلولاتها ، وأحكامها الإفرادية و التركيبية ، ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب ، وتتمّات لذلك "[5].

وزاد أبو حيان التعريف وضوحاً فقال : " علم " هو جنس يشمل سائر العلوم، وقولنا " يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن " ، هذا هو علم القراءات، وقولنا " وأحكامها الإفرادية والتركيبية " ، هذا يشمل علم التصريف ، وعلم الإعراب ، وعلم البيان ، وعلم البديع ، وقولنا : "ومعانيها التي تحمل عليها

---

[1] يُنظرمعرفة القراء الكبار 152/1

[2] العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ، مادة (ف ، س ،ر) 247/7

[3] لسان العرب ، ابن منظور ، مادة (ف، س ، ر) 55/5

[4] المعجم الوسيط ، تأليف إبراهيم مصطفى ، و أحمد الزيّات ، وحامد عبد القادر ، و محمد النجّار ، تحقيق مجمع اللغة العربية ، دار الدعوة ، مادة (ف ،س ، ر) 688/2

[5] البحر المحيط ، أبو حيان 121/1

حالة التركيب " ، يشمل ما دلالته عليه بالحقيقة ، وما دلالته عليه بالمجاز ، فإن التركيب قد يقتضي بظاهره شيئاً ويصد عن الحمل على الظاهر صادٌّ ، فيحتاج لأجل ذلك أن يُحمل على الظاهر وهو المجاز ، وقولنا :" وتتمّات لذلك " ، هو معرفة النسْخ وسبب النزول ، وقصّة توضح بعض ما انبهم في القرآن ، ونحو ذلك [1].

وعرّفه الزركشي بأنّه " علم يفهم به كتاب الله المنزّل على نبيه محمد – صلى الله عليه وسلم – ، وبيان معانيه ، واستخراج أحكامه وحكمه "[2].

والناظر لأوّل وهلة في تعريف الزركشي يظنُّ أنّ علم القراءات ، وعلم الرسم لا يدخلان في علم التفسير ، والحقُّ أنهما داخلان فيه ؛ وذلك لأنّ المعنى يختلف باختلاف القراءتين أو القراءات ، كقراءة ﴿ حتّى يَطْهُرْن ﴾[3] بالتسكين[4] ، فإنّ معناها مغايرٌ لقراءة من قرأ (يَطَّهَّرْن) بالتشديد[5] ، كما أنّ المعنى يختلف أيضاً باختلاف الرسم القرآني في المصحف ، فمثلاً قولـــه تعالى : ﴿ أَمَّن يَمْشِي سَوِيّاً ﴾ [6] بوصل " أمّن " يغاير في المعنى ﴿ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلاً ﴾[7] بفصلها ، فإنَّ المفصولة تفيد معنى " بل " دون الموصولة[8].

---

[1] البحر المحيط ، لأبي حيَّان 121/1

[2] البرهان في علوم القرآن ، لبدر الدين الزركشي 13/1

[3] سورة البقرة ، من الآية (222)

[4] يُنظر كتاب السبعة في القراءات ، ص 182

[5] يُنظر المصدر السابق الصفحة نفسها

[6] سورة الملك من الآية (22)

[7] سورة النساء من الآية (109)

[8] يُنظر البرهان في علوم القرآن 183/4

أثر اختلاف المعنى والتفسير بسبب القراءات :

الصورة الأولى :

قد ترد أحياناً آية بقراءتين ، إحداهما متواترة والأخرى شاذّة ، فيختلف تفسيرها عند المفسرين بسبب ذلك ، حيث يفسرها بعضهم معتمداً على القراءة المتواترة ، بينما ينحاز بعضهم إلى القراءة الشاذّة ، فيقع التعارض ، أو الخلاف .

وللخروج من هذا الخلاف يجب ملاحظة أنّ القراءة المتواترة هي الأصل ؛ لأنّها قرآن مقطوع به ، فلا تقوى على معارضته قراءة شاذة . فما المتواتر وما الشاذّ في اللغة ، والاصطلاح ؟

المتواتر لغةً : جاء في لسان العرب : " المتواتر أن يحدّثه واحد عن واحد، وكذلك خبر الواحد مثل المتواتر ، والمواترة المتابعة [1].

أمّا في الاصطلاح : " هو ما رواه جمع عن جمع تستحيل العادة تواطؤهم على الكذب [2] .

أمّا عن الشاذّ ، فقد جاء في تاج العروس : " شذّ يشُذُ ، بالضم على الشذوذ و الندرة ويَشِذُّ بالكسر على القياس ، هذا الذي ذكره أئمة الصرف ، وأورده الشيخ ابن مالك في مصنّفاته (شذّ وشذوذاً) فهو شاذّ [3] .

والقراءة الشاذّة في الاصطلاح " هي التي اختلّ فيها ركن من أركان القراءة الصحيحة [4] وقد سبق ذكرها وهي :

1- صحة السند .

2- موافقة اللغة العربية ، ولو بوجه .

3- موافقة أحد المصاحف العثمانية ، ولو احتمالاً .

---

[1] لسان العرب ، مادة (و، ت ، ر) 273/5

[2] المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر ، أبو الكرم الشهرزوري (ت 550هـ) ، تحقيق عثمان غزال ، دار الحديث القاهرة -2007 مسيحي 503/1

[3] تاج العروس ، للزبيدي ، مادة (ش ،ذ ،ذ) 423/9

[4] المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر 50/1

أمثلة تطبيقية :

المثال الأوّل : قال الله تعالى : ﴿ **إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ اللّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا** ﴾ [1] هكـذا في القـراءة المتـواترة ، ﴿ **فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا** ﴾[2]، وقرأ عليّ بن أبي طالب –رضي الله عنه – ، وابن مسعود ، وأنس بن مالك ، وابن عبّاس " أنْ لا يَطّوّف بهما ، وقرىء شاذّاً كذلك " أنْ لا يتطوّف بهما " ، وكذلك أيضاً " أنْ لا يَطُوف " بضم الطاء وسكون الواو [3] .

قال ابن عطية في تصوير الخلاف بين العلماء – بناء على اختلاف القراءات فيها– واختلف العلماء في السعي بين الصفا والمروة ، فمذهب مالك والشافعي أن ذلك فرض ، وركن من أركان الحج ، لا يجزي تاركه ، أو ناسيه إلاّ العودة ، ومذهب الثوري ، وأصحاب الرأي أن الدم يجزي تاركه ، وإن عاد فحسن ، فهو عندهم ندب..... إلى أن قال : وقال عطاء : ليس على تاركه شيء لا دم ، ولا غيره ، واحتج عطاء بما في مصحف ابن مسعود " أن لا يطّوّف بهما ، وقد حاول ابن عطية أن يوجهها توجيهاً يجعلها موافقة للمتواترة ، فتكون شاهدة لها لا معارضة ، فقال : وأيضاً فإن ما في مصحف ابن مسعود يرجع إلى معنى أن يطوف ، وتكون " لا " زائدة صلة في الكلام [4] كقوله تعالى : ﴿ **مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ** ﴾ [5] وهذا ما لم يرتضه كثير من المفسرين ، وفي مقدمة هؤلاء الإمام فخر

---

[1] سورة البقرة ، من الآية (158)

[2] يُنظر المحتسب 114/1

[3] يُنظر مختصر في شواذ القرآن ص (11)

[4] يُنظر المحرر الوجيز ، 229/1

[5] سورة الأعراف ، من الآية (12)

الدين الرازي الذي ذكر حديث أم المؤمنين عائشة – رضي الله عنها – فقال : " روي عن عروة أنّه قال لعائشة : إني أرى أن لا حرج عليّ في أن لا أطوف بهما ، فقالت : بئس ما قلت لو كان كذلك لقال : أن لا يطوف بهما ، وتفسير عائشة راجح على تفسير التابعين . فإن قالوا : قرأ ابن مسعود : " فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما " قلنا : القراءة الشاذّة لا يمكن اعتبارها من القرآن ؛ لأنّ تصحيحها يقدح في كون القرآن متواتراً [1] ، وقد نقل ابن العربي قول الفرّاء : إن " لا زائدة " ، ثم علق عليه بقوله : وهذا ضعيف من وجهين : أحدهما : أنا قد بيّنّا في مواضع أنه يبعد أن تكون "لا" زائدة .

ثانيهما : أنه لا لغوي ولا فقيه يعادل عائشة – رضي الله عنها – ، وقد قررتها غير زائدة وقد بينت معناها ، فلا رأي للفرّاء ولا لغيره [2] .

المثال الثاني : قال تعالى : ﴿ **وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَسْتَ مُرْسَلاً قُلْ كَفَى بِاللّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ** ﴾ [3] ، القراءة المتواترة هي " ومن عنده علم الكتاب " ، ذكر الفخر الرازي أن في تفسير هذه الآية أقوالاً أربعة أذكر منهم القول الأول وهو قوله " المراد شهادة أهل الكتاب من الذين ءامنوا برسول الله (صلى الله عليه وسلم) وهم :عبد الله بن سلاّم و سلمان الفارسي ،وتميم الداري " [4].

وقد بنى الإمام تفسيره في أقواله الأربعة على القراءة المذكورة المتواترة ، ولم يُغْفِل تفسير القراءة الشاذة وهي قراءة ابن السُمَيْفَع – كعادته – فقال : والقراءة الثانية وَمِنْ عِنْدِهِ عُلِمَ الكتاب بضم العين وبكسر اللام وفتح الميم على ما لم يُسَمَّ فاعله والمعنى أنه تعالى لمّا أمر نبيّه أن يحتجّ عليهم بشهادة الله – تعالى – على

---

[1] يُنظر مفاتيح الغيب 138/4

[2] يُنظر لأحكام القرآن 71/1

[3] سورة الرعد الآية " 43 "

[4] مفاتيح الغيب 54/16

ما ذكرناه وكان لا معنى لشهادة الله تعالى على نبوّته إلا إظهار القرآن على وفق دعواه ، ولا يعلم كونه معجزاً إلا بعد الإحاطة بما في القرآن وأسراره ، بيّن تعالى أن هذا العلم لا يحصل إلا من عنده ، والمعنى أن الوقوف على كون القرآن معجزاً لا يحصل إلا إذا شرّف الله تعالى ذلك العبد بأن يعلّمه علم القرآن [1] .

الصورة الثانية :

قد ترد أحياناً كلمة في آية بقراءتين مختلفتين ، متساويتين في التواتر ، فيقف بعض المفسرين مع قراءة منهما ، وبعضهم مع القراءة الأخرى ، فيفسر كل منهما الآية بناءً على ما احتج به من قراءتيها ، ويحدث أحياناً أن يحاول أحد المختلفين ، أو كلاهما تضعيف القراءة التي احتج بها الآخر ، فيقع في المحظور وهو إنكار قراءة متواترة مقطوع بقرآنيتها أو على الأقل الغض من قدرها.

وللخروج من هذا الخلاف نقول : القراءتان المتواترتان بمنزلة آيتين تكمل إحداهما الأخرى ، ولا تعارضها ومن ثمّ فإنّه لا يجوز الترجيح بين القراءات المتواترة ، لكون كل منها قرآناً مقطوعاً لقرآنيته ؛ لذا يجب على المفسر أن يجمع بين القراءتين اللتين ظاهرهما التعارض في معنى مؤلّف منهما ؛ لأنه يُسْتبعد أن تتعارض قراءتان متواترتان تعارضاً مطلقاً لا يمكن معه الالتقاء بينهما .

وتأييداً لما سبق قال الشنقيطي : " اعلم أن القراءتين المتواترتين إذا ظهر تعارضهمـــا في آية واحـــدة كان لهما حكم الآيتين ، كما هو معروف عند العلمـــاء " [2] .

وفي منع الترجيح بين القراءتين قال النحاس السلامة عند أهل الدين إذا صحّت القراءتان أن لا يقال : إحداهما أجود ؛ لأنهما جميعاً عن النبي– صلى الله عليه وسلّم– فيأثم من قال ذلك ، وكان رؤساء الصحابة ينكرون مثل هذا [3] .

---

[1] ينظر مفاتيح الغيب 55/19

[2] أضواء البيان ، 7/2

[3] يُنظر الاتقان في علوم القرآن 85/1

أمثلة تطبيقية :

المثال الأوّل : قال تعالى : ﴿ فَاعْتَزِلُواْ النِّسَاء فِي الْمَحِيضِ وَلاَ تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىَ يَطْهُرْنَ ﴾ [1] .

ففي قوله (يطهرن) قراءتان متواترتان [2]، إحداهما بسكون الطاء وضم الهاء ، هكذا (يَطْهُرْنَ) ، والأخرى بتشديد الطاء ، والهاء مفتوحتين هكذا (يَطَّهَّرْن) والأولى قراءة نافع وأبي عمرو وابن كثير وابن عامر وعاصم في رواية حفص ، والأخرى قراءة حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر ؛ ولذلك اختلف العلماء في تفسيرها وفي الحكم على ذلك الخلاف ، وقد صوّر الخلاف الإمام فخر الدين الرازي بقوله : أكثر فقهاء الأمصار على أنّ المرأة إذا انقطع حيضها لا يحلُّ للزوج مجامعتها إلاّ بعد أن تغتسل من الحيض ، وهذا قول مالك والأوزاعي والشافعي والثوري ، والمشهور عن أبي حنيفة أنها إن رأت الطهر دون عشرة أيام لم يقربها زوجها ، وإن رأته لعشرة أيام جاز أن يقربها قبل الاغتسال .

ويرى الشافعي أن القراءة المتواترة حجة بالإجماع ؛ فإذا حصلت قراءتان متواترتان ، وأمكن الجمع بينهما وجب الجمع بينهما ، وأنّ قوله تعالى : (فإذا تطهرن فأتوهنّ) عُلّق الإتيان على التطهر بكلمة (إذا) ، وكلمة إذا للشرط في اللغة ، وبعد نقل الإمام لهذا الخلاف حاول التوفيق بين القراءتين فقال : إذا ثبت هذا فنقول : قرىء (حتى يطّهرْن) بالتخفيف وبالتثقيل ، و(يطهرن) بالتخفيف عبارة عن انقطاع الدم ، وبالتثقيل عبارة عن التطهُّر بالماء والجمع بين الأمرين ممكن ، وجب دلالة هذه الآية على وجوب الأمرين ، ووجب أن لا تنتهي هذه الحرمة إلاّ عند حصول الأمرين [3] .

---

[1] سورة البقرة ، من الآية (222)

[2] يُنظر الكشف عن وجوه القراءات السبع ، مكي القيسي 293/1

[3] يُنظر مفاتيح الغيب 419/6

المثال الثاني : قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ [1] .

حيث قرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، وحمزة ، وعاصم في رواية حفص (وأرجلِكم) بكسر اللام وقرأ الباقون بالنصب ، وهم نافع ، والكسائي ، وعاصم في رواية شعبة [2] .

وبناء على هاتين القراءتين نقل الإمام فخر الدين الرازي الخلاف بين العلماء في مسح الرجلين وفي غسلهما ، فقال : نقل القفال في تفسيره عن ابن عباس ، وأنس بن مالك وعكرمة والشعبي ، وأبي جعفر بن محمد بن علي الباقر: أن الواجب فيهما المسح ، وهو مذهب الإمامية من الشيعة ، وقال جمهور الفقهاء والمفسرين : فرضهما الغسل ، وقال داود الأصفهاني : يجب الجمع بينهما وهو قول الناصر للحق من أئمّة الزيدية ، وقال الحسن البصري ، ومحمد بن جرير الطبري : المكلف مخير بين المسح والغسل [3] .

وقد حاول الإمام فخر الدين الرازي التوفيق بين القراءتين المتواترتين بقوله: اعلم أنه لا يمكن الجواب عن هذا إلاّ من وجهين :

الأوّل : أن الأخبار الكثيرة وردت بإيجاب الغسل ، والغسل مشتمل على المسح ولا ينعكس ، فكان الغسل أقرب إلى الاحتياط فوجب المصير إليه ، وعلى هذا الوجه يجب القطع بأن غسل الرجل يقوم مقام مسحها .

والثاني : أن فرض الرجلين محدود إلى الكعبين والتحديد إنما جاء في الغسل لا في المسح [4].

---

[1] سورة المائدة ، من الآية (6)

[2] يُنظر الكشف عن وجوه القراءات السبع 306/1

[3] يُنظر مفاتيح الغيبب 305/1

[4] يُنظر المصدر السابق 306/11

الصورة الثالثة :

الخلاف حول الاحتجاج بالقراءة الشاذّة وأثره في اختلاف المفسرين .

هل يحتج بالقراءة الشاذّة ؟

تناول ابن اللحام هذه المسألة مبيناً أن أصحاب المذاهب اختلفوا فيها ، فمذهب الحنابلة والأحناف الاحتجاج بها ، والصحيح عند الآمدي وابن الحاجب أنه لايحتج بها ، ونقله الآمدي عن الشافعي – رضي الله عنه – [1] .

وهذا الخلاف ليس في مجال التعبُّد بها في الصلاة ونحوها ، فهي من هذه الناحية ليست بجائزة ؛ لأنها لا تعدُّ قرآناً وإنما الكلام عن الاحتجاج بها في الفروع لدى الفقهاء ، علماً بأن النحاة يحتجون بها وهو صنيع ابن جني في المحتسب.

مثال تطبيقي :

قال تعالى في كفارة اليمين : ﴿ لاَ يُؤَاخِذُكُمُ اللّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاَثَةِ أَيَّامٍ ﴾ [2] .

قرأ أبي بن كعب ، وابن مسعود : " فصيام ثلاثة أيام متتابعات [3].

ولذلك وقع خلاف بين العلماء حول اشتراط التتابع وعدمه متأثراً هذا الخلاف بمدى اعتبار هذه القراءة أو عدم اعتبارها ، فمن اعتبرها قال بوجوب التتابع وهم الأحناف والحنابلة ، أما الشافعية والمالكية فإنهم لا يشترطون التتابع ؛ لأنهم لا يعتبرون حجية القراءة الشاذة وإن صح سندها وهذا ما ذهب إليه الإمام فخر الدين الرازي بعد نقل الخلاف حول هذه المسألة الفقهية بسبب القراءة الشاذة فقال : القراءة الشاذة مردودة ؛ لأنها لو كانت قرآناً لنقلت نقلاً متواتراً ، إذ لو جوّزنا في القرآن أن لا ينقل على التواتر لزم طعن الروافض والملاحدة في القرآن

---

[1] يُنظر القواعد والفوائد الأصولية ،لابن اللحام ، ص13

[2] سورة المائدة ، الآية (89)

[3] تفسير آيات الأحكام ، للسايس 207/2

وذلك باطل ، فعلمنا أن القراءة الشاذة مردودة ، فلا تصلح أن تكون حجة [1]، أما ابن كثير فقال : وهذه – أي قراءة ابن مسعود – إذا لم يثبت كونها قرآناً متواتراً ، فلا أقلّ من أن تكون خبر واحد ، أو تفسيراً للصحابة وهو في حكم المرفوع [2] ولهذا اعتبرها العلماء مقيِّدة لمطلق الصوم في كفّارة اليمين [3].

ترجمة الإمام فخر الدين الرازي :

اسمه ونسبه : " هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري الإمام فخر الدين الرازي ابن خطيب الري [4] أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل ، وهو قرشي النسب أصله من طبرستان [5] .

عصر الإمام الرازي :

عاش الإمام " فخر الدين الرازي " النصف الثاني من القرن السادس الهجري كله مع ست سنوات من النصف الأوّل منه – هي سنوات طفولته – كما عاش السنين الست الأولى من القرن السابع .

توالت في هذه الحقبة من الزمن – وهي فترات حرجة في حياة الأمّة الإسلامية – الحملات الصليبية على هذه الأمّة العريقة حيث بدأت سنة " 493هـ " واستمرّت زهاء قرنين من الزمن ، فكانت بلاد الإسلام هدفاً لضروب من التوحش والهمجية جاء بها الغزاة ، ومن الداخل دبّت الشيخوخة ووصل الضعف مداه للخلافة العبّاسية ، ولم تقلَّ الأحوال الاجتماعية والاقتصادية سوءاً عن الأحوال السياسية [6]، والغوص في هذه التفاصيل يبعدنا عن موضوعنا ، فكتب التاريخ القديمة كالكامل لابن الأثير مليئة بهذه العلوم .

---

[1] يُنظر مفاتيح الغيب 422/12

[2] يُنظر تفسير ابن كثير 633/2-634

[3] يُنظر فتح القدير 91/2

[4] طبقات الشافعية الكبرى ، تأليف : تاج الدين السبكي 81/8

[5] الأعلام ، للزركلي 313/6

[6] يُنظر الكامل ، لابن الأثير 183/4

أمّا من الناحية الفكرية والثقافية فالأمر يختلف تمام الاختلاف ، فلقد بلغت العناية في العلوم ، والثقافات ، والفكر حدّاً كبيراً ، فقد نوصرت الآداب والفنون مناصرة عظيمة من قبل الخلفاء العبّاسيين فأصبح هذا العصر– المضمحلُّ من الناحية السياسية – متلألئاً ساطعاً من الناحية الفكرية والثقافية [1] .

أما " الريُّ " وهي المدينة التي ولد فيها الإمام وترعرع فهي مسرح لمختلف الآراء ، والأفكار ، والمذاهب ، وهي معرض واسع لكل النماذج الفكرية والمذهبية في البيئة الإسلامية الكبرى إضافة إلى العلوم المختلفة وهذه الثقافات جميعاً تتعايش في مسقط رأس الإمام الرازي تلك البيئة الصغيرة(مدينة الري)[2].

ومن هذا نعلم أنّ الحياة الفكرية ، والثقافية في عصر الفخر الرازي كانت قويّة ونشطة ، وأن الحياة العلمية كانت على جانب كبير من الازدهار ، ساعد على ذلك تنافس الأمراء والحكّام في تشجيع العلماء ،وبناء المدارس ،واقتناء التآليف.

مولده :

ولد الإمام فخر الدين الرازي في شهر رمضان من سنة (544 هـ) أربع وأربعين وخمسمائة ، وهو أصح الأقوال في تاريخ مولده ، فقد ذكر عند تفسيره سورة يوسف أنه بلغ السابع والخمسين ، وقد نصّ – رحمه الله – أنه فرغ من تفسير هذه السورة سنة (601 هـ) إحدى وستمائة [3].

نشأته:

نشأ الرازي في بيت علم ، فقد كان والده الإمام ضياء الدين عمر أحد كبار علماء الشافعية ، وكان خطيب الريّ وعالمها ، وله مؤلفات في الفقه والكلام من أهمها " غاية المرام في علم الكلام [4] .

---

[1] يُنظر الكامل لابن الأثير 402/4

[2] يُنظر معجم البلدان ، ياقوت الحموي 118/3

[3] يُنظر مفاتيح الغيب ، 132/5

[4] يُنظر المحصول في أصول الفقه (مقدمة المحقق) ص39

اشتغل فخر الدين على والده إلى أن مات ، فكان له الوالد والأستاذ الذي كفاه عن طلب العلم على يد سواه ، وكان الفخر يقرُّ لوالده بالفضل في الكثير من علومه ، ويطلق عليه في كتبه " الشيخ الوالد ، والإمام السعيد [1] ؛ ولذلك شغف الفخر بالعلم ، وأكبَّ على التحصيل وحرص على أن لا يضيّع من حياته أيَّ وقت في غير العلم والتعلم ، فقال : " والله إنني لأتأسف في الفوات عن الاشتغال في طلب العلم في وقت الأكل ، فإنَّ الوقت والزمان عزيز" [2].

كان ابن خطيب الري شديد الحرص في سائر العلوم الشرعية والحكمية ، جيد الفطرة ، حادّ الذهن ، حسن العبارة ، كثير البراعة ، قوي النظر في صناعة الطبِّ ومباحثها عارفاً بالأدب ، وله شعرٌ بالفارسيّ والعربيّ [3] ، وبعد أن مات والده قصد الكمال السمناني ، واشتغل عليه مدّة ، ثمَّ عاد إلى الري واشتغل على المجد الجيلي صاحب محمد بن يحيى الفقيه النيسابوري[4] .

وُجِهَ الإمام بطعن كبير في العقيدة ، لا يسع المقام لذكره ، و يمكن الردُّ على هؤلاء بما قاله الإمام أبو شامة " وقد رأيت جماعة من أصحابه قدموا علينا دمشق وكلهم كان يعظِّمه تعظيماً كبيراً ، ولا ينبغي أن يُسمع فيمن ثبتت فضيلته كلامٌ يستبشع لعلَّه من صـــاحب غرض من حسد أو مخـــالفة في مذهـــب أو عقيدة [5].

شيوخه :

اشتغل على والده إلى أن مات ، ثمَّ قصد الكمال السمناني واشتغل عليه مدَّة ثمَّ عاد إلى الري ، واشتغل على المجد الجيلي [6].

---

[1] يُنظر مفاتيح الغيب ، 153/4 ، 184/5

[2] وفيات الأعيان 677/1

[3] عيون الأنباء في طبقات الأطباء 462/1

[4] يُنظر تاريخ الإسلام 214/43

[5] يُنظر المصدر السابق 216/43

[6] يُنظر المصدر نفسه 214/43

تلاميذه :

كان للإمام باع طويل في الوعظ وقوَّة التأثير ، حدَّث بعض المؤرخين أنه إذا ركب مشى معه نحو الثلاثمائة مشتغل بطلب العلم ، على اختلاف مطالبهم في التفسير ، والفقه ، والكلام ، والطب ، والأصول ، والحكمة ، وغير ذلك[1] .

وفاته:

بعد أن لاقى – رحمه الله – في حياته الحافلة ما لاقى من أذى الخصوم حطَّ عصا الترحال في (هَراة) [2] ، وسكن الدار التي كان قد أهداها له السلطان (خوارزم شاه) ، ولم يتركه خصومه يخلد إلى الراحة ، بل استمرُّوا يعملون للنيل منه واشتدَّ العداء حتّى ذكر بعض المؤرخين أنَّهم سمُّوه أو دسُّوا له من سمَّه وقد اتفقت مصادر ترجمته على أنَّ وفاته كانت سنة ست وستمائة (606هـ) [3]، رحمه الله رحمة واسعة .

مصنَّفاته :

فاق الفخر الرازي أهل زمانه في علم الكلام ، والمعقولات ، وعلم الأوائل، له التصانيف المفيدة في فنون عديدة منها : تفسير القرآن الكريم جمع فيه كلَّ غريب وغريبة ، وهو كبير جدّاً لكنَّه لم يكمله ، وشرح سورة الفاتحة في مجلَّد ومنها في علم الكلام : المطالب العالية ونهاية العقول ، وكتاب الأربعين ، والمحصّل ، وكتاب البيان والبرهان في الرد على أهل الزيغ والطغيان ، وكتاب المباحث العمادية في المطالب المعادية ، و كتاب تهذيب الدلائل وعيون المسائل ، وكتاب إرشاد النظار إلى لطائف الأسرار ،وكتاب أجوبة المسائل التجارية ، وكتاب تحصيل الحق ، وكتاب الزبدة والمعالم ، وغير ذلك .

---

[1] يُنظر تاريخ الإسلام 214/43

[2] يُنظر معجم البلدان ، 396/5

[3] وفيات الأعيان ، 248/4

وفي أصول الفقه : المحصول والمعالم ، وفي الحكمة : الملخص ، وشرح الإشارات لابن سينا ، وشرح عيون الحكمة وغير ذلك ، وفي الطلسمات : السرُّ المكتوم ، وشرح أسماء الله الحسنى ، ويقال : إنّ له شرح المفصّل في النحو للزمخشري ، وشرح الوجيز في الفقه للغزالي ، وشرح سقط الزند للمعري ، وله مختصر في الإعجاز ، و مؤاخذات جيدة على النحاة ، وله في الطبِّ : شرح الكليات للقانون ، وصنّف في علم الفراسة ، وله مصنّف في مناقب الشافعي[1] .

ومن ثَمَّ فلا غرابة أن جاءت سيرة هذا العالم الجليل وارفة الأفنان ، متنوعة العطاء ، دانية القطوف ، وكأنَّما أتت في حضرة مجمع من العلماء ضمَّ في صعيد واحد : اللغوي ، والأديب ، والمفسِّر ، والمحدِّث ، والأصولي ، والفقيه، والمربي ، والمؤرخ ، والفيلسوف ، والمنطقي ، بل وحتَّى العالم بأمور الطبِّ.

شعره :

كان للإمام فخر الدين شعرٌ جيد ، فهو موسوعة حوت جميع المعارف ؛ ونظراً لضيق المقام نورد طرائف من شعره :

نِهَـــايَةُ إِقْـدَامِ الْعُقُــولِ عِقَــالُ ... وَأَكْثَرُ سَعْيِ الْعَـــالَمِينَ ضَــلالُ

وَأَرْوَاحُنَا فِي وَحْشَةٍ مِنْ جُسُومِنَــا ... وَحَاصِلُ دُنْيَــانَــا أَذًى وَوَبَـــالُ

وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طُولَ عُمْرِنَــا ... سِوَى أَنْ جَمَعْنَــا فِيهِ قِيلَ وَقَالُــوا

وَكَمْ قَدْ رَأَيْنَــا مِنْ رِجَــالٍ وَدَوْلَةٍ ... فَبَادُوا جَمِيعــاً مُسْرِعِينَ وَزَالُــوا

وَكَمْ مِنْ جِبَــالٍ قَدْ عَلَتْ شُرُفَاتُهَــا ... رِجَالٌ فَزَالُوا وَالْجِبَــالُ جِبَــالُ [2]

---

[1] يُنظر وفيات الأعيان 248/4

[2] يُنظر تاريخ الإسلام ، 217/43

الفصل الثاني

التوجيه الصوتي

المبحث الأوَّل : الإبدال

المبحث الثاني : الهمزة وحالاتها المختلفة

المبحث الثالث : الإدغام

المبحث الرابع : التخفيف والتشديد

الفصل الثاني

توطئة :

إنّ دراسة المسائل الصوتية تحتلّ المرتبة الأولى عند دارس اللغة إذا أراد دراستها دراسة علمية صحيحة ؛ لأن الظواهر الصوتية تفسر الظواهر اللغوية الأخرى , وهي تحتلّ أهمية خاصّة في القراءات القرآنية , فإذا علمنا هذا أدركنا أهمية دراسة المسائل الصوتية وتوجيهها من خلال النصّ القرآني المتمثل في القراءات القرآنية والذي يميل إلى التوافق والانسجام الصوتي ؛ لما له من أثر كبير في الدلالة على معاني الألفاظ , وفي تفسير مفاتيح الغيب للإمام فخر الدين الرازي برزت الشخصية اللغوية لهذا العالم الجليل , فقد أفرد مباحث لمستويات اللغة المختلفة ، ففي الجانب الصوتي الذي نحن بصدده وتحت عنوان (المباحث المستنبطة من الصوت والحروف وأحكامها) قال : ذكر الرئيس أبو علي بن سينا في تعريف الصوت أنه كيفية تحدث من تموج الهواء المنضغط بين قارع ومقروع ، وقد علّق على هذا التعريف بقوله : إنّ ماهية الصوت مدركة بحس السمع وليس في الوجود شيء أظهر من المحسوس حتى يعرف المحسوس به ، بل هذا الذي ذكره إن كان ولابدّ فهو إشارة إلى سبب حدوثه، لا إلى تعريف ماهيته [1] .

وقد نقل تعريف ابن سينا للحرف ؛ ليفرّق بين الصوت والحرف فقال : قال الشيخ الرئيس في حدّ الحرف : إنه هيئة عارضة للصوت يتميز بها عن صوت آخر مثله في الخفّة والثقل تميّزا في المسموع ، وقد قسم الحروف على قسمين فقال : الحروف إمّا مصوّتة ، وهي التي تسمّى في النحو حروف المدّ واللين ، ولا يمكن الابتداء بها ، أو صامتة وهي ما عداها ، وفي مسألة أخرى ذكر أنّ الحركات أبعاض المصوّتات ، ودليله على ذلك أنّ هذه المصوتات قابلة للزيادة والنقصان ولا طرف في جانب النقصان إلاّ هذه الحركات ولأن هذه الحركات إذا

[1] يُنظر مفاتيح الغيب ، 42/1

مدّت حدثت المصوّتات وقد أكد ما سبقه إليه علماء الأصوات من أن الحرف أسبق من الحركة بقوله : الصامت سابق على المصوت المقصور الذي يسمّى بالحركة ، بدليل أن التكلم بهذه الحركات موقوف على التكلم بالصامت [1].

وسأتناول في هذا الفصل دراسة الجوانب الصوتية المختلفة من إبدال ، وإدغام ، وتخفيف ، وتشديد ، وإمالة ، وغيرها في تفسير مفاتيح الغيب للإمام الفخر الرازي والله المستعان .

[1] يُنظر مفاتيح الغيب 43/1

المبحث الأول

الإبدال

الإبدال ظاهرة من ظواهر العربية فيها تتأثر أصوات الكلمة وتتفاعل بعضها مع بعض هادفة إلى التخفيف من بعض القيود النطقية بتحقيق الانسجام بين الأصوات والغرض من هذا الإبدال الذي نتج عن تأثر الأصوات وتشابهها : التقريب بين الصوتين المتجاورين ، تيسيراً لعملية النطق ، واقتصادا في الجهد العضلي ، وقد دأب علماء اللغة إلى تعريف هذه المصطلحات اللغوية في معاجمهم، وربطها الباحثون بالتعريف الاصطلاحي .

ذكر ابن منظور في لسان العرب أن " الإبدال جعل شيء مكان شيء آخر "[1].

وذكر الفيروز آبادي أن الإبدال بمعنى " أبدلـــه منه وبدله منه اتخذه منه بدلا "[2].

أما في الاصطلاح فقد عرفه ابن جني فقال : " أن يقام حرف مقام حرف ، إما ضرورة ، وإما استحسانا وصنعة " [3] ، وعرفه الرضي الأستراباذي بقوله " جعل حرف مكان حرف غيره " [4] أما الجرجاني فقال : " هو أن يجعل حرف موضع حرف آخر لدفع الثقل " [5] .

وهو عند المحدثين المماثلة ، أو التوافق الذي يسمى الانسجام الصوتي بين أصوات اللغة ،حيث تأثرت الأصوات بعضها ببعض في متصل الكلام [6] وهناك اصطلاحات لعلماء الأصوات في أنواع التأثر ، فإن تأثر الصوت الأول بالثاني

---

[1] لسان العرب ، مادة (ب ، د ، ل) 231/1

[2] القاموس المحيط ، مادة (ب ،د ، ل) 1247/1

[3] سرّ صناعة الإعراب ، ابن جني ، تحقيق : حسن هنداوي ، ط2 ،1993 ، دار القلم ،دمشق : 69/1

[4] شرح شافية ابن الحلجب ، للأستراباذي ، تحقيق : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، ط بلا ، 1982 ، دار الكتب العلمية – بيروت : 197/3

[5] التعريفات ، 21/1

[6] يُنظر الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس ، ط6 ، 1984 ، مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة : ص178

فالتأثير مدبر ، وإن تأثر الصوت الثاني بالأول فالتأثير مقبل ، ويكون التأثير كليا إذا كانت المماثلة تامة بين الصوتين ، وإن كانت المماثلة في خصائص الصوت فالتأثير جزئي [1] .

وهذه بعض مسائل الإبدال التي ذكرها الإمام الفخر الرازي في تفسيره ووجهها توجيها صوتيا بما يناسب المعنى وقد يقوم بالتوفيق بين القراءتين.

أولاً : الإبدال بين الحروف

قال الله – تعالى– ﴿ فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ.....﴾[2] قرأ أبي بن كعب ، ومحمد بن السميفع ، ويزيد اليربوعي (ننحيك) بالحاء المهملة [3] .

قال أبو الفتح في توجيه القراءة بالحاء المهملة : " هذه نفعّلك من الناحية ؛ أي نجعلك في ناحية من كذا ، يقال : نحوت الشيء أنحوه : إذا قصدته ، ونحّيت الشيء فتنحّى أي : باعدته فتباعد فصارفي ناحية " [4].

أمّا الزمخشري فقال : " قرئ (ننحيك) بالحاء نلقيك بناحية ممّا يلي البحر ، وذلك أنه طرح بعد الغرق بجانب البحر" [5] وسار أبو حيان على نهج من سبقه في توجيه هذه القراءة فذكر أنّ " ننحيك بالحاء المهملة من التنحية ، ورويت عن ابن مسعود ، أي : نلقيك بناحية ممّا يلي البحر " [6].

ولم يخالف الفخر الرازي من سبقه في توجيه القراءة بالحاء ، بل نقل حرفياً من تفسير الكشاف للزمخشري ولم يتعرض لصاحب القراءة بالحاء المهملة واكتفى بلفظ (قرأ بعضهم) فقال : " قرأ بعضهم (ننحيك) بالحاء المهملة أي نلقيك بناحية ممّا يلي البحر ، وذلك أنه طرح بعد الغرق بجانب من جوانب البحر "[7].

---

[1] يُنظر التطوّر اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ، رمضان عبد التوّاب ، ط3 ، 1997، مطبعة المدني القاهرة : ص31

[2] سورة يونس ، من الآية (92)

[3] يُنظر المحتسب ، 316/1

[4] المصدر السابق ، 316/1

[5] الكشاف ، 350/2

[6] البحر المحيط ، 189/5

[7] مفاتيح الغيب ، 126/17

وفي قوله تعالى ﴿ فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ ﴾ [1]

روي عن الأعمش أنه قرأ (فشرذ) بالدال معجمة قال أبو الفتح عثمان بن جني : " لم يمرر بنا في اللغة تركيب (ش ، ذ ، ر) وأوجه ما يصرف إليه ذلك أن تكون الذال بدلا من الدال ، كما قالوا : لحم خرادل وخراذل ، والمعنى الجامع لهما أنهما مجهوران متقاربان " [2] .

وقال النحاس : " التشريد في اللغة التبديد والتفريق " [3] ، وذهب العكبري إلى أن " الجمهور على الدال وهو الأصل ، وقرأ الأعمش بالذال وهو بدل من الدال كما قالوا : خراديل وخراذيل _ وكان مسبوقا في هذا بقول ابن جني _ وقيل هو مقلوب من شذر بمعنى فرق ومنه قولهم تفرّقوا شذر مذر ، ويجوز أن تكون من شذر في مقاله إذا أكثر فيه وكل ذلك تعسف بعيد "[4]

أمّا الفخر الرازي في تفسيره فلم ينسب القراءة بالدال المعجمة إلى الأعمش كما نسبها ابن جني في المحتسب ، بل نسبها إلى ابن مسعود ووافق من قبله في معني التشريذ فقال " قرأ ابن مسعود (فشرذ) بالذال المنقطة من فوق بمعنى ففرّق وكأنه مقلوب شذر " [5] .

قال تعالى : ﴿ إِنَّ لَكَ فِي النَّهَارِ سَبْحاً طَوِيلاً ﴾ [6] قرئ (سبخا) بالخاء [7] .

جاء في لسان العرب : " قال أبو إسحاق : من قرأ سبخا فمعناه قريب من السبح ، وقال ابن الإعرابي : من قرأ سبحا فمعناه اضطرابا ومعاشا ، ومن قرأ سبخا أراد راحة وتخفيفا للأبدان " [8].

---

[1] سورة الأنفال من الآية (58)

[2] المحتسب ، 279/1

[3] معاني القرآن ، للنحَّاس 164/3

[4] التبيان في إعراب القرآن ، 629/2

[5] مفاتيح الغيب ، الفخر الرازي 146/15

[6] سورة المزمل ، من الآية (7)

[7] قراءة يحيى بن يعمر ، وأبو وائل ، وابن أبي عبلة ، يُنظر فتح القدير ، 317/5

[8] لسان العرب ، ، مادة (س ، ب ، ح) 471/2

وجاء في تفسير الكشف والبيان أنّ من قرأ بالخاء أراد خفة وسعة واستراحة [1].

أمّا الإمام فخر الدين الرازي فقد حاول التوفيق بين القراءتين من حيث المعنى فنقل رأي المبرد ، والزجاج في معنى القراءة بالحاء المهملة ، وذكر أنّ الإنسان يتصرف ويتقلّب في مهام الحياة في النهار ، ويتفرّغ للعبادة ليلا ، ولا يبعد معنى القراءة بالحاء المعجمة عن المهملة ،فحاول الربط بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ، وذكر أنّ القراءة بالخاء هي استعارة من سبخ الصوف وهو نفشه ونشر أجزائه، والقلب يتفرغ بسبب شواغله في النهار ويستعد للعبادة ليلا [2].

وفي قوله تعالى : ﴿ هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ ﴾ [3]

جاء الإبدال بين حرفي الباء والتاء وهما حرفان اشتركا في صفة واحدة تناسب المقام وهي صفة الشدّة فجاز الإبدال حيث قرأ حمزة والكسائي (تتلوا) بتاءين وقرأ الباقون (تبلوا) بالباء [4] وفي توجيه هاتين القراءتين قال الأخفش الأوسط : (تتلوا) من التلاوة أي تقرأ كل نفس ما أسلفت ، وقال آخرون (تتلوا) أي تتبع كلّ نفس ما أسلفت ، والقراءة بالباء معناها تخبر وتعاين ، ومعنى تخبر تعلم كلّ نفس ما قدّمت من حسنة أو سيئة [5] .

أمّا النحاس فقال : " قال مجاهد : أي تختبر ومعناه تجده وتقف عليه " [6] وفي معنى (تتلوا) لم يخالف النحاس ما جاء عن الأخفش ، ونسب الفراء قراءة (تتلوا) إلى ابن مسعود ووصف القراءتين بالحسن حيث قال:" قرأها عبد الله بن مسعود (تتلوا) بالتاء ومعناها – والله أعلم – تتلو أي تقرأ كلّ نفس عملها في كتاب ..... ، وكلّ حسن " [7].

---

[1] يُنظر الكشف والبيان ، 62/10

[2] انظر مفاتيح الغيب ، 156/30

[3] سورة يونس ، من الآية (30)

[4] يُنظر حجة القراءات ، 331/1

[5] المصدر السابق ، الجزء والصفحة نفسها

[6] معاني القرآن ، النحاس 291/3

[7] معاني القرآن ، للفراء 463/1

أما أبو حيان فذكر أن الأخوين ، وزيد بن علي قرؤوا (تتلواْ) بتاءين أي تتْبع وتطلب ما أسلفت من أعمالها ، ونسب ذلك القول إلى السدي ، ويصح أن يكون من التلاوة وهي القراءة ، أي تقرأ كتبها التي تدفع إليها [1] .

ولم يخالف الفخر الرازي غيره من العلماء في القراءة (بتاءين) ونسبها إلى حمزة والكسائي وذكر أن لها وجهين من المعنى – ثمّ ذكرهما في تفسير أبي حيان – أمّا غيرها من القراءات فقد ذكرها ، ثمّ وجهها واختار منها قراءة (عاصم) فقال : أمّا القراءة المشهورة فمعناها أنّ كلّ نفس نختبر أعمالها في ذلك الوقت [2] .

وفي قوله تعالى ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ ﴾ [3]

قرأ (حطب) بالطاء : علي بن أبي طالب ، وعائشة أم المؤمنين ، وابن الزبير ، وأبي بن كعب ، وعكرمة [4] حيث أبدلت الطاء من الصاد وهما حرفان اشتركا في صفة الإطباق قال سيبويه : " فأمّا المطبقة فالصاد والضاد والطاء والظاء " [5] وفي جواز إبدال الطاء من الصاد ، قال سيبويه : " كما أنك إذا قلت (مُصْطَفِينَ) جئت بأشبه الحروف بالصاد " [6].

وقال الفراء في توجيه هذه القراءة : " كلّ ما هيجت به النار أو أوقدتها به فهو حضب ، وأمّا الحصب فهو في معنى لغة نجد : ما رميت به في النار ، كقولك : حصبت الرجل أي رميته " [7] أما ابن جني فقد خالف الفراء في معنى القراءة بالصاد والضاد فقال : فيه ثلاث لغات : حصب ، و حضب ، وحطب ، فيقال حصب إذا ألقي في التنور والموقد ، فأمّا ما لم يستعمل فلا يقال له:

---

[1] يُنظر البحر المحيط ، 155/5

[2] يُنظرمفاتيح الغيب ، 69/17

[3] سورة الأنبياء ، من الآية (98)

[4] يُنظر المحتسب ، 66/2

[5] الكتاب ، 436/4

[6] المصدر السابق ، 181/4

[7] معاني القرآن ، للفراء 699/1

حصب[1] ، ولم يوجِّه الزمخشري القراءة بالطاء والضاد ، ولم ينسبها لأصحابها فقال قرئ (حطب) و(حضب) بالضاد متحركا ساكنا " [2] .

أما الإمام فخر الدين الرازي فقد نقل قول الزمخشري ولم يوجه هذه القراءة ، ولم ينسبها لقراء بعينهم ، وقال : " قرئ حطب و حضب بالضاد المنقوطة متحركا وساكنا "[3] ولتقارب المخرج أبدل الصاد من الضاد ، وهما حرفان مطبقان مستعليان في قوله تعالى ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا ﴾ [4]

قرأ ابن مسعود ، وأبي بن كعب ، وعبد الله بن الزبير ، ونصر بن عاصم ، والحسن ، وقتادة ، وابن سيرين – بخلاف – ، وأبي رجاء (فقبصت قبصة) بالصاد [5]، وقد وجَّه أبو الفتح عثمان ابن جني هذه القراءة بقوله: " القبض بالصاد معجمة باليد كلها ، وبالصاد غير معجمة بأطراف الأصابع ، وهذا مما قدّمت إليك في نحوه (تقارب الألفاظ لتقارب المعاني) ، وذلك أنّ الضاد لتفشيها واستطالة مخرجها جعلت عبارة عن الأكثر، والصاد لصفائهـــا وانحصار مخرجها وضيق محلها جعلت عبارة عن الأقل " [6].

وفي المعنى اللغوي للقبص قال ابن منظور : " القبص التناول بالأصابع بأطرافها قبص يقبص قبصا " [7] .

ولم يخالف الزمخشري ابن جني في الفرق بين القراءتين فقال : القراءة بالضاد تعني بجميع الكف ، وبالصاد تعني بأطراف الأصابع [8] .

---

[1] يُنظر المحتسب ، 66/2

[2] الكشاف ، 137/3

[3] مفاتيح الغيب ، 194/22

[4] سورة طه ، من الآية (95)

[5] يُنظر المحتسب ، 24/2

[6] المصدر السابق ، الجزء والصفحة نفسها

[7] لسان العرب ، مادة (ق ، ب ، ص) 68/7

[8] يُنظر الكشاف ، 85/3

ولم ينسب الفخر الرازي القراءة بالصاد لأصحابها ، وذهب إلى المعنى نفسه الذي جاء في تفسير الكشاف فقال : وقرئ أيضا فقبصت قبصة بالضاد والصاد ، فالضاد بجميع الكف ، والصاد بأطراف الأصابع ، ونظيرهما (الخضم والقضم) ، الخاء بجميع الفم والقاف بمقدمه [1] .

ولاتحاد الصفة وقع الإبدال بين حرفي التاء والهاء في قوله تعالى : ﴿ وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ ﴾ [2] .

حيث قرأ ابن عباس ، وابن عمر – بخلاف – وعكرمة ومجاهد – بخلاف عنهما ، والضحاك، وأبي رجاء ، وقتادة ، وشبيل بن عزرة الضبعي ، وربيعة بن عمرو ، وزيد بن علي (بعد أمه) بالهاء [3] فأبدلت الهاء من التاء ، وهما حرفان مهموسان اتحدا صفة ، واختلفا مخرجا .

قال سيبويه :" فالبدل مطرد في كل حرف ، يبدل منه ما قرب منه من حروف الأعجمية "[4] .

وفي توجيه هذه القراءة ، قال أبو الفتح عثمان بن جني : "الأَمَهُ : النسيان ، أمِهَ الرجل يَأمَهُ أمَهاً : أي نسي بعد أن أنعم الله عليه بالنجاة "[5].

أمَّا صاحب الكشاف فلم ينسب القراءة لأصحابها ، ولم يخالف ابن جني في توجيهه فقال : " قرئ (بعد أمه) بعد نسيان ، يقال : أمه يأمه أمها إذا نسي " [6].

وجاء في لسان العرب " قال الزجاج وقرأ ابن عباس (وادكر بعد أمه) ، قال والأمه النسيان " [7].

---

[1] مفاتيح الغيب ، 96/22

[2] سورة يوسف ، من الآية (45)

[3] ينظر المحتسب ، لابن جني 343/1

[4] الكتاب ، سيبويه 306/4

[5] المحتسب ، 343/1

[6] الكشاف ، 448/2

[7] لسان العرب ، مادة (أ ، م ، ه) 309/4

واكتفى الفخر الرازي بذكر ابن عباس من القراء الذين قرؤوا بهذه القراءة ، ولم يخالف من سبقه في معناها فقال : وقرأ ابن عباس – رضي الله عنه – (بعد أمه) أي بعد نسيان ، يقال : أمِهَ يَأْمَهُ أمَهاً إذا نسي، والصحيح أنها بفتح الميم [1] .

ثانياً : الإبدال بين الحركات

وقع الإبدال بين الحركات في كثير من المواضع في القرآن الكريم ، وحدث خلاف بين القرَّاء على طريقة نطق هذه الكلمات القرآنية تبعاً للَّهجات العربية ، وسنعرض – بإذن الله تعالى – لدراسة بعض هذه المواضع ، وتوجيهها اللغوي عند علماء اللغة وعلى وجه الخصوص عند عالمنا المفسِّر اللغوي الإمام الفخر الرازي من خلال تفسيره العظيم (مفاتيح الغيب).

قال الله – تعالى – ﴿ وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِن بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلاً ﴾ [2].

قرأ ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو ، وعاصم ، وابن عامر بضم الحاء ، وقرأ حمزة، والكسائي بكسر الحاء مشدَّدة الياء [3] وقد وجه علماؤنا هذه القراءة توجيهاً صرفياً صوتياً قال أبوزرعة : الضم هو الأصل ، والأصل (حُلْوي) ، فلما سبقت الواو الياء قلب الواو ياءً ، فأدغمت في الياء ، فصارت (حُلُّي) فاجتمعت ضمتان ، وبعدهما ياء مشدَّدة فكان ذلك أشدَّ ثقلاً ، فكسرت اللام لمجيء الياء ، فصارت (حُلِي) بضم الحاء وكسر اللام ، وحجة من كسر الحاء هي : أنه استثقل ضمة الحاء بعد كسر اللام وبعدها ياء ، فكسر الحاء لمجاورة كسرة اللام [4] .

أمَّا ابن خالويه فقال : يقرأ بضم الحاء وكسرها ، وهما جمع (حُلْي) ، فالحجة لمن ضمَّ أنه أتى به على أصل ما يجب لجمع (فُعْل) وأصله (حُلُوي) كما قالوا : قُلُوس ، فلمَّا تقدمت الواو بالسكون قلبوها إلى الياء ، وأدغموها

---

[1] يُنظر مفاتيح الغيب ، 119/18

[2] سورة الأعراف ، من الآية (146)

[3] السبعة في القراءات ، 294/1

[4] يُنظر حجة القراءات ، 296/1

للمماثلة ، فتشدّد الياء لذلك ، والحجة لمن كسر أنَّه استثقل الخروج من ضم إلى كسر ، فكسر الحاء ؛ ليقرِّب به بعض اللفظ من بعض ؛ طلباً للتخفيف [1].

وذهب صاحب الكشاف إلى أنه " قرئ (من حليهم) بالكسر للإتباع (كدلي) " [2] .

أما الإمام فخر الدين الرازي فقد نسب القراءة بالكسر للأخوين وهما حمزة والكسائي، ولم يخالف الزمخشري في توجيهها فقال: " قرأ حمزة والكسائي (حليهم) بكسر الحاء و اللام وتشديد الياء للإتباع كدلي " [3] .

وفي قوله تعالى : ﴿ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ﴾ [4] .

أبدلت الكسرة من الضمة في قراءة حمزة والكسائي حيث قرأا (فلإمِّه) بكسر الهمزة [5] .

وفي هذا المعنى قال سيبويه : " واعلم أن الألف الموصولة فيما ذكرنا في الابتداء مكسورة أبداً إلاَّ أن يكون الحرف الثالث مضموماً فتضمها ، وذلك قولك : اقتُل ، استُضعف ، احتُقر ، احرُنجم ، وذلك أنك قرَّبت الألف من المضموم ، إذ لم يكن بينهما إلا ساكن ، فكرهوا كسرةً بعدها ضمةٌ وأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد ..... ؛ لأنه ليس في الكلام حرف أوله مكسور والثاني مضموم " [6] .

ووجَّه ابن جني القراءة بالكسر ووصفها بالشذوذ فقال : " والضرب الثاني ممَّا هجمت فيه الحركة على الحركة من غير قياس ، وهو كبيت الكتاب: وقال اضْرِبِ السَّاقَيْنِ إمِّكَ هَابِلُ وأصله أُمك هابل إلا أنَّ همزة (أمك) كسرت لانكسار ما قبلها على حدِّ قراءة من قرأ (فلإمه) فصار إمك هابل ، ثم أتبع الكسر الكسر،

---

[1] يُنظر الحجة في القراءات السبع ، 164/1

[2] الكشاف ، 151/2

[3] مفاتيح الغيب ، 6/15

[4] سورة النساء ، من الآية (11)

[5] يُنظر مفاتيح الغيب ، 174/9

[6] الكتاب ، 146/4

فهجمت كسرة الإتباع على ضمة الإعراب فابتزَّتها موضعها ، فهذا شاذٌّ لا يقاس عليه " [1] .

أما الزمخشري فقال : " وقرئ (فلإمه) بكسر الهمزة اتباعاً للجرَّة " [2].

ونقل الفخر الرازي رأي الزجاج في توجيه القراءة بالكسر بعد أن نسب القراءة للأخوين ، وقال : " أما وجه من قرأ بالكسر قال الزجاج : إنهم استثقلوا الضمة بعد الكسرة في قوله (فلأمه) ، وذلك لأن اللام لشدة اتصالها بالأم صار المجموع كأنه كلمة واحدة ، وليس في كلام العرب (فِعُل) بكسر الفاء وضم العين ، فلا جرم جعلت الضمة كسرة " [3].

وفي قوله تعالى : ﴿ أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [4] .

أبدلت الضمة من الفتحة في كلمة (أيه) ، وهي قراءة ابن عامر أحد القرَّاء السبعة [5].

وجَّه الزمخشري هذه القراءة بقوله : " قرئ (أيه المؤمنون) بضم الهاء ، ووجهه أنها كانت مفتوحةً لوقوعها قبل الألف ، فلما سقطت الألف لالتقاء الساكنين أتبعت حركتها حركة ما قبلها " [6] .

وذكر أبوحيان أن ضم الهاء بعد أي لغة لبني مالك رهط شقيق ابن سلمة [7].

أما ابن هشام فأكد على أنها لغة ، ونسب هذه القراءة لابن عامر فقال : " يجوز في هذه في لغة بني أسد أن تحذف ألفها ، وأن تضم هاؤها إتباعاً وعليه قراءة ابن عامر" [6] .

---

[1] الخصائص ، 141/3

[2] الكشاف ، 514/1

[3] مفاتيح الغيب ، الفخر الرازي 174/9

[4] سورة النور ، من الآية (31)

[5] يُنظر حجة القراءات ، 497/1

[6] الكشاف ، 238/3

[7] يُنظر البحر المحيط ، 414/6

[6] مغني اللبيب ، لابن هشام 456/1

ولم ينسب صاحب تفسير مفاتيح الغيب هذه القراءة واكتفى بالنقل الحرفي من الكشاف عند توجيهه لهذه القراءة حيث قال : " قرئ بضم الهاء ، ووجهه أنها كانت مفتوحة لوقوعها قبل الألف ، فلما سقطت الألف لالتقاء الساكنين أتبعت حركتها حركة ما قبلها " [1] .

واختلف القراء في قوله تعالى : ﴿ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا ﴾ [2].

وكذلك في (الشيوخ) غافر 67 (العيون) يس34 (الغيوب) المائدة109 (الجيوب) النور31 ، في ضم الحرف الأول من هذه الكلمات وكسره [3] .

وقد وجَّه النحاس القراءة بالكسر بعد أن وصفها بالرداءة فقال : " ويقال : (بيوت) بالكسر وهي لغة رديئة؛ لأنه يخالف الباب ، وجازت على أن تبدل من الضمة كسرة لمجاورتها الياء [4] .

أما العكبري فقد وجه القراءتين بقوله : " يقرأ بضم الباء ، وهو الأصل في الجمع على فُعُول والمعتل كالصحيح ، وإنما ضم أوَّل هذا الجمع ليشاكل ضمة الثاني والواو بعده ويقرأ بكسر الباء ؛ لأن بعده ياء ، والكسرة من جنس الياء ،ولا يُحْتَفَلُ بالخروج من كسر إلى ضمٍّ ؛ لأن الضمة هنا في الياء والياء مقدرة بكسرتين ، فكانت الكسرة في الباء كأنها وليت كسرة " [5] .

ووجَّه الفخر الرازي القراءتين بعد أن نسبهما إلى أصحابهما فقال : " قرأ حمزة والكسائي ، وأبو بكر عن عـــاصم ، وقالون عن نافع (البيوت) بكسر الباء ؛ لأنهم استثقلوا الخروج من ضمة باء إلى ياء ، والبـــاقون بالضم على الأصل " [6].

---

[1] مفاتيح الغيب ، فخر الدين الرازي 132/23

[2] سورة البقرة ، من الآية (189)

[3] يُنظر السبعة في القراءات ، 1/1

[4] يُنظر إعراب القرآن ، النحاس 291/1

[5] التبيان في إعراب القرآن ، 157/1

[6] مفاتيح الغيب ، 108/5

المبحث الثاني

الهمزة وحالاتها المختلفة

قبل الخوض في هذا المبحث لابد من التعريف بها ، وبيان مخرجها ، وصفاتها ، وهذا أمرٌ لا يمكن تجاوزه ؛ لأننا لا يمكن أن نبحث في شيء لا نعرف ماهيته ؛ ولأنها حرف من حروف المعجم كان بابها الأساسي علم الصرف ؛ ونظراً للتداخل الكبير بين علمي الصوت والصرف ، إذ لا يكاد الباحث أنْ يجْزِم أنَّ بين هذين العلمين فرقاً واضحاً ؛ لذا كان لابد من الإشارة إلى أننا سنتناول التوجيه الصوتي والصرفي معاً – في تفسير مفاتيح الغيب – للقراءات القرآنية وكيف وجه عالمنا الجليل هذه الكلمات التي ورد فيها خلاف بين القراء في النطق بالهمزة ، وتأثير ذلك في المعنى .

الهمزة : تعريفها ، ومخرجها ، وصفاتها اللفظية ، وحالاتها

تعريفها :

لم يكثر الحديث عن حرف من حروف اللغة كثرته عن حرف الهمزة ؛ لكثرة ما يطرأ عليها من التسهيل ، والحذف ، والإبدال ، والتحقيق، ومن هنا فقد كثرت التعريفات الاصطلاحية التي تحاول تحديد ماهيتها ، وخصائصها .

أما لغة فلا نكاد نجد خلافاً فيما تعرضه المعاجم حول معنى مادة (همز) ، بل نجدها تعرض لها معاني مختلفة كالغمز ، والضغط ، والدفع ، والضرب [1] .

يرى ابن جني أن الألف التي في أول حروف المعجم هي صورة الهمزة الحقيقية جاء في (سرِّ صناعة الإعراب) : " اعلم أنَّ الألف التي في أوَّل حروف المعجم هي صورة الهمزة الحقيقية ، وإنَّما كتبت الهمزة واواً مرة ، وياء أخرى

---

[1] يُنظر تاج العروس ، مادة (ه ،م ، ز) 388/15 ، ويُنظر لسان العرب ، القاموس المحيط ، المعجم الوجيز ، مادة (ه ، م ، ز)

على مذهب أهل الحجاز في التخفيف ، ولو أريد تحقيقها البتة لوجب أن تكتب ألفاً على كلِّ حالٍ " [1].

وجاز في الهمزة المحققة التخفيف ، وقد جعل المبرد لذلك أسباباً ، فذكر أنها تخفَّف " لتباعدها من الحروف ، وثقل مخرجها ، وأنَّها نبرة في الصدر " [2] ، ويقصد بالتخفيف الإبدال ، أو الحذف ، أو بين بين قال ابن الحاجب : " تخفيف الهمزة يجمعه الإبدال ، والحذف ، وبين بين أي بينها وبين حرف حركتها ، وقيل: أو حرف حركة ما قبلها ، و شرطه أن لا تكون مبتدأ بها " [3]، وقد أكَّد ذلك الزمخشري بقوله :

" تخفيف الهمزة تشترك فيه الأضرب الثلاثة ، ولا تخفف الهمزة إلاَّ إذا تقدمهـــا شيء فإن لم يتقدمهـــا نحو قولك ابتداءً (أب ، أم ، إبل) فـــالتحقيق ليس إلاَّ " [4].

مخرجها:

الهمزة حرف يتباعد مخرجه عن مخارج الحروف ، ولا يُشْرَكه في مخرجه شيء، ولا يدانيه إلاَّ الهاء والألف ، وفي مخرج الهمزة قال الأزهري : " وأمَّا مخرج الهمزة فمن أقصى الحلق ، وهي مهتوتة مضغوطة ، فإذا رُقِّه عنها لانت ، وصارت الياء والألف والواو على غير طريقة الحروف الصحاح " [5].

أمَّا الخليل فقد نسبها إلى الحروف الجوفية فقال : " والهمزة ، وسميت جوفاً ؛ لأنها من الجوف ، فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان ، ولا من مدارج الحلق ، ولا من مدارج اللهاة ، إنما هي هاوية في الهواء فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلاَّ الجوف " [6].

---

[1] سرُّ صناعة الإعراب ، 42/1

[2] المقتضب ، 155/1

[3] الشافية في علم التصريف ، 87/1

[4] المفصل ، 489/1

[5] تهذيب اللغة ، 37/1

[6] العين ، 52/1

صفاتها اللفظية :

إذا انتقلنا إلى الصفات اللفظية للهمزة ، فإننا سنقف أمام تقسيمات عدَّة ، فالهمزة حرف مجهور ، شديد ، منفتح ، منخفض ، صحيح لا معتل ، وهي أيضاً من حروف الزيادة لا الأصل ، والحركة لا السكون ، وهي من الحروف المصمتة، وهي أخيراً من الأصوات الصامتة [1].

حالاتها المختلفة :

تعتري الهمزة ثلاثة أوجه ذكرها سيبويه بقوله " اعلم أن الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء ، التحقيق ، والتخفيف ، والبدل " [2] ، وقد بين ابن منظور هذه الحالات الثلاث في مقدمة كتابه (لسان العرب) فقال : قال أبو زيد الأنصاري : التحقيق أن تعطي الهمزة حقّها من الإشباع ، فإذا أردت أن تعرف إشباع الهمزة فاجعل العين في موضعها ، كقولك من الخبء (قد خبأت لك) بوزن خبعت لك ، ثم قال : التخفيف من الهمزة إنما سموه تخفيفاً ؛ لأنه لم يعط حقَّه من الإعراب والإشباع ، وهو مشرَّبٌ همزاً ، وأمَّا التحويل من الهمزة فأن تُحوِّل الهمزة إلى الواو والياء [3] ومن المحدثين مَنْ يخالف ذلك ، فالدكتور عبد الصبور شاهين يرى أنه " ليس من الصواب أن يقال : هذه همزة مسهَّلة ، أو بين بين ، أو هذه همزة مقلوبة هاء ، إذ لا وجود في الواقع للهمزة في هذه الحالات ، حيث إن وضع الحنجرة قد تغير إلى وضع آخر غير وضع الهمزة " [4] وبالنظر إلى اللهجات الحديثة في الأقطار العربية ، نرى بعض هذه اللهجات يحقق الهمزة ، وبعضها الآخر يسهلها ، وهذا ممَّا لاشكَّ فيه يُفسِّر لنا اختلاف القبائل العربية النازلة في العالم العربي في تحقيق الهمزة وتسهيلها ، فورثنا هذه الظواهر عن

---

[1] يُنظر سرّ صناعة الإعراب ص69

[2] الكتاب ، 541/3

[3] يُنظر لسان العرب ، 1/ص (المقدمة)

[4] أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ، ص168

أسلافنا [1] قال عيسى بن عمر : " ما آخذ من قول تميم إلاَّ بالنبر ، وهم أصحاب نبر ، وأهل الحجاز إذا اضطرُّوا نبروا " [2] فالمراد بالنبر هو تحقيق الهمزة ، ومن خلال ذلك برز الخلاف بين القرَّاء في النطق بالهمزة ، فهناك من قرأ بالهمزة الواحدة وهناك من قرأ بالهمزتين ، وآخر سهَّل وغيره حقَّق وثالث قرأها بين بين ، في حين أبدلها قرَّاء من ياء ، أو واو ، أو ألف ، وبعض هذه القراءات متواتر ، وغيرها شاذٌّ ، تصدَّى لها النحويون بالنقد والتغليط أحياناً ، ودافع عنها غيرهم ، وسنرى من خلال النماذج التالية موقف الإمام الفخر الرازي من هذا النقد ، وتوجيهه هذه القراءات .

قال الله – تعالى – ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ ﴾ [3] .

روى خارجة عن نافع (معائش) ممدودة مهموزة [4] جوَّز سيبويه القراءة بالهمز فقال : " وبنات الياء في جميع هذا في الإتمام كبنات الواو في ترك الهمز وفي الهمز " [5] وعلَّل قراءة (معايش) من دون همز بقوله " ولم يهمزوا مقاول ومعايش لأنهما ليستا بالاسم على الفعل فتعتلاَّ عليه وإنما هو جمع مقالة ومعيشة وأصلهما التحريك فجمعتهما على الأصل كأنك جمعت معيشة ومقولة ولم تجعله بمنزلة ما اعتلَّ على فعله ولكنه أجْرى مجرى مِفْعَالٍ " [6] .

ووجه المبرد قراءة (معايش) ، ولكنَّه – كعادته في تخطئة القراء – غلَّط القراءة بالهمز فقال: " فأما (معيشة) فلا يجوز همز يائها ؛ لأنها من الأصل متحركة فإنما تُردُّ إلى ما كان لها وأمَّا قراءة من قرأ (معائش) فهمز فإنه غَلَطٌ ، وإنما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نعيم ولم يكن له علم بالعربية " [7] ،

---

[1] يُنظر اللهجات العربية في التراث ، 317/1

[2] لسان العرب ، 14/1 (المقدمة)

[3] سورة الأعراف ، من الآية (10)

[4] يُنظر السبعة في القراءات ، 278/1

[5] الكتاب ، 354/4

[6] المصدر السابق 355/4

[7] المقتضب ، 123/1

وسار على نهجه ابن جني في رد القراءات ، ولكنه بطريقة ألطف فقال : " من الهمز وهو ما جاء من غير أصل له ولا إبدال (دعا قياس إليه) وهو كثير ، منه قولهم (مصائب) وهذا مما لاينبغي همزه في وجه من القياس .... ومثله قراءة أهل المدينة (معائش) بالهمــز "[1]

ولم يخالف الزمخشري من سبقه في توجيه قراءة العامة فقال : " وتقول في جمع مقامة ومعونة ومعيشة : مقاوم ، ومعاون ، ومعايش مصرحاً بالواو والياء ، ولا تهمز كما همزت رسائل وعجائز وصحائف ونحوها ممَّا الألف والواو والياء في وحدانه مدَّات لا أصل لهن في الحركة " [2] .

وفي تفسيره (الكشاف) ركَّز الزمخشري على المعنى ونسب قراءة الهمز إلى ابن عامر فقال : " معايش جمع معيشة ، وهي ما يعاش به من المطاعم والمشارب وغيرها، وما يتوصل به إلى ذلك ، والوجــه تصريح الياء ، وعن ابن عــامر أنه همــز على التشبيه بصحائف " [3] .

ويرى ابن الحاجب أن عدم الهمز في معايش وأخواتها للفرق بينها وبين الكلمات المهموزة والتي على وزنها فقال : " ولم يفعلوه في باب مقاوم ومعايش للفرق بينه وبين باب رسائل وعجائز وصحائف "[4] .

أمَّا الفخر الرازي فلم ينفرد برأي ولا توجيه لقراءة نافع (معائش) ، ولم يدافع عنها بل لم يردَّ على المبرد الذي وصف الإمام نافع بأنه لاعلم له بالعربية ، واكتفى بذكر كلام الزجاج الذي نقل تخطئة النحويين البصريين القراءة بالهمزة فقال : " قال الزجاج : جميع النحويين البصريين يزعمون أن همز (معايش) خطأ، وذكروا أنه إنما يجوز جعل الياء همزة إذا كانت زائدة نحو صحيفة وصحائف أمَّا (معايش) فمن العيش والياء أصلية "[5] .

---

[1] الخصائص ، 144/3

[2] المفصل ، 533/1

[3] الكشاف ، 537/2

[4] الشافية في علم التصريف ، 99/1

[5] مفاتيح الغيب ، 25/14

وفي قوله تعالى : ﴿ فَقَاتِلُواْ أَئِمَّةَ الْكُفْرِ..... ﴾ [1]

قرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، ونافع – بخلاف – (أيمة) بهمز الألف وبعدها ياء ساكنة ، وقرأ عاصم ،وابن عامر ، وحمزة ، والكسائي (أئمة) بهمزتين[2] .

دار خلاف بين النحويين في تحقيق الهمزتين في كلمة واحدة ، وفي إبدال الهمزة الثانية ياء خالصة ، فتعسف بعضهم وخطَّأ من قرأ بهمزتين في حين اعْتُبِرَ من قرأ بالياء الخالصة لاحناً محرِّفاً ، وهذه آراؤهم وتوجيهاتهم نسوقها فيما يأتي :

قال سيبويه : " ليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتُحققا " [3] ، وفي موضع آخر قال : " وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناس معه وقد تكلَّم ببعضه العرب وهو رديء " [4] .

واعتبر ابن جني القراءة بتحقيق الهمزتين من الشواذ فقال : " ومن شاذِّ الهمز عندنا قراءة الكسائي (أئمة) بالتحقيق فيهما ، فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة واحدة إلاَّ أن تكونا عينين نحو (سنَّال وسنَّار وجنَّار) " [5] .

وجوَّز ابن الحاجب القراءة بالتسهيل والتحقيق فقال : " وقد صحَّ التسهيل في نحو (أئمَّة) والتحقيق " [6] .

أمَّا الزمخشري فقد اختار القراءة بالهمزة الأولى محققة والثانية بين بين أي: بين مخرج الهمزة والياء ، ووصف القراءة بتحقيق الهمزتين بأنها غير مقبولة عند البصريين , ورد القراءة بالياء الخالصة ، قال صاحب الكشاف : " همزة بعدها همزة بين بين أي بين مخرج الهمزة والياء ، وتحقيق الهمزتين قراءة

---

[1] سورة التوبة ، من الآية (13)

[2] يُنظر السبعة في القراءات ، 312/1

[3] الكتاب ، 549/3

[4] المصدر السابق ، 443/4

[5] الخصائص ، 143/3

[6] الشافية في علم التصريف ، 92/1

مشهورة وإن لم تكن بمقبولة عند البصريين ، وأمَّا التصريح بالياء فليس بقراءة ، ولا يجوز أن تكون قراءة ، ومن صرَّح بها فهو لاحن محرِّف "[1].

ووجه ابن خالويه قراءتي التحقيق والإبدال بقوله : " يقرأ بهمزتين مفتوحة ومكسورة وبهمزة وياء ، فالحجة لمن حقَّق الهمزتين أنه جعل الأولى همزة الجمع والثانية همزة الأصل التي كانت في إمام (أأَمِمَة) على وزن أفعلة ، فنقلوا كسرة الميم إلى الهمزة ، وأدغموا الميم في الميم للمجانسة ، والحجة لمن جعل الثانية ياءً أنه كره الجمع بين همزتين فقلب الثانية ياءً لكسرها بعد أن ليَّنها ، وحركها لالتقاء الساكنين " [2] .

وسار العكبري في توجيه قراءتي التحقيق والإبدال على نهج ابن خالويه ، ولكنَّه لم يجوِّزْ قراءة (بين بين) قال العكبري : " ولا يجوز هنا أن تجعل الهمزة (بين بين) كما جعلت همزة (أئِذا) ؛ لأنَّ الكسرة هنا منقولة وهناك أصلية ، ولو خفَّفْت الهمز الثانية هنا على القياس لكـــانت ألفاً ؛ لانفتاح ما قبلها ، ولكن ترك ذلك لتتحـــرَّك بحركـــة الميم في الأصل " [3] .

أمَّا صاحب كتاب مفاتيح الغيب فقد نقل توجيه الزجَّاج القراءتين ولم يظهر لنا رأي واضح ننسبه للإمام فخر الدين الرازي ، فقال :

" قال الزجاج : الأصل في الأئمة (أأمة) ؛ لأنها جمع (إمام) مثل : مثال , وأمثلة ، لكنَّ الميمين إذا اجتمعتا أدغمت الأولى في الثانية ,وألقيت حركتها على الهمزة فصارت (أأِمَّة) فأبدلت من المكسورة الياء لكراهة اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة " [4] هذا هو الاختيار عند جميع النحويين .

والغريب العجيب أن الإمام الفخر الرازي الذي تبحَّر في كل العلوم لم يحرك ساكناً اتجاه النقد اللاَّذع الذي وجهه الزمخشري للقراء واكتفى بنقل كلامه

---

[1] الكشاف ، 239/2

[2] الحجة في القراءات السبع ، 173/1

[3] التبيان في إعراب القرآن ، 628/2

[4] مفاتيح الغيب ، 187/15

حرفياً ، حيث وصف من قرأ بالياء صريحة أنه لاحن محرِّف ،وهذا أمرٌ خطير وتطاول مقيت على قرائنا .

وفي قوله تعالى ﴿ يُضَاهِؤُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبْلُ . . . ﴾ [1] وهذه قراءة عاصم بالهمز ، وكسر الهاء ، وقرأ الباقون بغير همز ، وضم الهاء [2] .

جاء في لسان العرب : " المضاهأة المشاكلة ، وقال صاحب العين ضاهأت الرجل وضاهيته أي شابهته ، يهمز ولا يهمز ، وقرئ بهما " [3] .

وذهب النحاس إلى أن المعنى واحد ، ورجح القراءة من دون همز فقال : يضاهئون " يشابهون ويقتفون ما قالوا ، ويقرأ يضاهئون والمعنى واحد ، يقال : امرأة ضهيا (مقصورة) وضهياء (ممدودة) غير مصروفة إذا كانت لاتحيض ، ويقال هي التي لاثدي لها ، والمعنى أنها قد أشبهت الرجال في هذه الخصلة ، فمن جعل الهمزة أصلاً قال يضاهئون ، ومن جعلها زائدة – وهو أجود – قال : يضاهون " [4] .

أمَّا ابن عطية فقد نسب القراءة بالهمز إلى عاصم وإلى طلحة بن مصرف وهو قارئ كوفي ، تابعي جليل ، أخذ عنه حمزة بن حبيب الزيات قرأ عن عيسى بن عمر، وذكر أنها لغة ثقيف ، وهي بمعنى ضاهى [5] .

وفي توجيه هذه القراءة ذكر الإمام الفخر الرازي أنهما – أي القراءة بالهمز ومن دون همز – لغتان بمعنى واحد فقال : " ضاهيته وضاهأته لغتان مثل أرجيت وأرجأت ،وقال أحمد بن يحيى : لم يتابع عاصماً أحد على الهمزة " [6] والحقيقة أن عاصماً كان مسبوقاً بقراءة طلحة بن مصرف كما ذكر ابن عطية في تفسيره المحرر الوجيز .

---

[1] سورة التوبة ، من الآية (31)

[2] يُنظر السبعة في القراءات ، 314/1

[3] لسان العرب ، مادة (ض ، ه ، أ) 112/1

[4] معاني القرآن ، النحاس 200/3– 201

[5] يُنظر المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، 25/3

[6] مفاتيح الغيب ، 30/16

وفي قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاء وَالْقَمَرَ نُوراً ﴾ [1].

قرأ ابن كثير (ضئاء) بهمزتين في كل القرآن [2] يرى أهل اللغة أنَّ إبدال الهمزة من الياء في هذا الموضع لا يجوز قال الأزهري : " وأمَّا (الضياء) فلا يجوز همز يائه والمدَّة الأخيرة فيه همزة أصلية من ضاء يضوء ضوءاً " [3].

أما صاحب الكشاف فوجَّه القراءتين بقوله : " الياء في (ضياء) منقلبة عن واوٍ ضوء لكسرة ما قبلها ، وقرئ (ضئاء) بهمزتين بينهما ألف على القلب بتقديم اللام على العين كما قيل في (عاق) عقا ، والضياء أقوى من النور " [4].

أما أبوعلي الفارسي فقد غلَّط قراءة ابن كثير بهمزتين فيما نقله ابن عطية في تفسيره فقال : " وقرأ ابن كثير وحده فيما روي عنه أيضاً (ضئاء) بهمزتين وأصله (ضياء) فقلبت فجاءت ضئاء ، فقلبت الياء همزة لوقوعها بين ألفين ، قال أبو علي وهي غلط "[5] .

ووجه ابن خالويه القراءتين بقوله : " يقرأ بهمزتين ، وبياء وهمزة ، فالحجة لمن قرأه بهمزتين أنه أخذه من قولهم ضاء القمر ضوءاً أو أضاء ، ومن قرأه بياء وهمزة جعله جمعاً لضوء ، وضياء كقولك (بحر وبحار) ، وهما لغتان أضاء القمر وضاء " [6].

أمَّا الفخر الرازي فقد اكتفى بنقل توجيه الواحدي ، ولم يكن له رأيٌ في توجيه القراءتين ، جاء في تفسير مفاتيح الغيب " قال الواحدي : روي عن ابن كثير من طريق قنبل (ضئاء) بهمزتين ، وأكثر الناس على تغليطه فيه ؛ لأن ياء ضياء منقلبة من واو مثل : ياء (قيام وصيام) ، فلا وجه للهمزة فيها ، ثم قال :

---

[1] سورة يونس ، من الآية (5)

[2] يُنظر زاد المسير ، 9/4

[3] تهذيب اللغة ، 491/15

[4] الكشاف ، 314/2

[5] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، 106/3

[6] الحجة في القراءات السبع ، 180/1

وعلى البعد يجوز أن يقال : قدَّم اللام التي هي همزة إلى موضع العين ، وأخَّر العين التي هي واو إلى موضع اللام ، فلمَّا وقعت طرفاً بعد ألف زائدة انقلبت همزة كما انقلبت في سقاء وبابه " [1] .

واختلف القراء في قوله تعالى : ﴿ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ.... ﴾ [2].

فقرأ حمزة والكسائي ، وأبو بكر عن عاصم (أأعْجَمِيٌّ) بهمزتين على الاستفهام ، وقرأ الباقون بهمزة واحدة ومدَّة على أصلها ، كقوله (ءانذرتهم) ، ونحوها على الاستفهام ، وروي عن ابن عباس بهمزة واحدة [3] .

يرى علماء القراءات والمفسرون أنَّ من قرأ بتحقيق الهمزتين ، فالأولى للإنكار والثانية ألف القطع ، وفي توضيح الإنكار ، وتشبيهه بالندبة ، قال ابن جني: "الإنكار مضاه للندبة ، وذلك أنه موضع أريد فيه معنى الإنكار، والتعجب ، فَمَطَلَ الصوت به ، وجعل ذلك أمارة لتناكره كما جاءت مدَّة الندبة إضهاراً للتفجع " [4] .

وفي توجيه القراءتين قال ابن خالويه " الحجة لمن حقق أنه أتى بالكلام على واجبه ؛ لأن الهمزة الأولى للإنكار لقولهم ، والتوبيخ لهم ، والثانية ألف قطع ، والحجة لمن أبدل من ألف القطع مدة أنه استثقل الجمع بين همزتين فخفف إحداهما بالمد ، ومعناه لو فعلنا هذا لقالوا أقرآن أعجمي ونبي عربي هذا محال " [5] .

أما أبو زرعة فقد وجه القراءتين بقوله : قرأ حمزة والكسائي وأبو بكر (أأعجمي) بهمزتين الأولى ألف الاستفهام على وجه الإنكار منهم والثانية ألف القطع ، ومن قرأ بهمزة ومدٍّ كأنهم كرهوا الجمع بين همزتين فلينوا الثانية [6] .

---

[1] مفاتيح الغيب ، 26/17

[2] سورة فصلت ، من الآية (43)

[3] يُنظر مفاتيح الغيب ، 90/27

[4] الخصائص ، 155/3

[5] الحجة في القراءت السبع ، 317/1

[6] يُنظر حجة القراءات ، 637/1

ومن توجيه المفسرين اخترنا ما جاء في تفسير البحر المديد لابن عجيبة الذي زاد المعنى وضوحاً وبياناً فقال : " أأعجمي وعربي بهمزتين ، الأولى للإنكار ، يعني لو نزل بلغة العجم لأنكروا ، وقالوا : أقرآن أعجمي ورسول عربي ، ومن قرأ بهمزة واحدة ، فالمعنى : هلاَّ فصلت آياته فيُجعل بعضها أعجمياً لإفهام العجم، وبعضها عربياً لإفهام العرب ، فيكون معنى (فصلت) : نوعت " [1] .

وأخيراً نصل إلى توجيه الإمام الفخر الرازي الذي لم يخالف اللغويين والمفسرين في توجيه هذه القراءة ، قال الإمام : وأما القراءة بهمزتين فالهمزة الأولى للإنكار ، والمراد أنكروا ، وقالوا قرآن أعجمي ورسول عربي [2] .

ونرى الاختلاف بيناً بين القراء – وإن كان المعنى واحداً – في قوله تعالى : ﴿كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ.....﴾ [3] .

حيث قرأ : ابن كثير ، ونافع ، وابن عامر ، وحفص عن عاصم (دُرِّيٌّ) بضم الدال وتشديد الراء المكسورة وتشديد الياء من غير همز ، وقرأ أبو عمرو والكسائي (دِرِّيءٌ) بكسر الدال مهموزاً ، وقرأ حمزة (دُرِّيءٌ) بضم الدال مهموزاً [4].

ذكر سيبويه أن القراءة بالهمز هي لغة من لغات العرب فقال : " حدثنا أبو الخطاب عن العرب : وقالوا كوكب دريءٌ وهو صفة " [5] .

ويرى ابن جني أن الهمزة في (دريءٌ) أصلية وغير منقلبة عن شيء ، وذلك في معرض حديثه عن جمع صحراء وأخواتها فقال : " ولو كانت الهمزة فيهن غير منقلبة لجاءت في الجمع ، ألا تراهم قالوا كوكب دريء ، وكواكب

---

[1] البحر المديد ، 184/5

[2] يُنظر مفاتيح الغيب ، 115/27

[3] سورة النور ، من الآية (30)

[4] يُنظر السبعة في القراءات ، 455/1-456

[5] الكتاب ، سيبويه 268/4

دراريء ، فجاءوا بالهمزة في الجمع لمَّا كانت غير منقلبة " [1] وفي توجيهه القراءة من غير همزة قال ابن جني في المحتسب : " كوكب دريٌّ فيمن جعله (فُعِّيلاً) من درأت ؛ وذلك لأنه يدرأ الظلمة عن نفسه بضوئه ، وأصله على هذا (دُرِّيءٌ) فخفف ، وقد قرئ به مهموزاً " [2].

ونقل ابن الجوزي في تفسيره رأي النحاة في القراءة بالهمزة فقال : " قال الزجاج فالنحويون أجمعون لا يعرفون الوجه في هذا ، وقال الفراء : ليس هذا بجائز في العربية ؛ لأنه ليس في الكلام (فُعِّيل) إلا أعجمي مثل (مُرِّيق) وما أشبهه " [3].

وجاء في تفسير الكشف والبيان " قرأ حمزة وأبو بكر مضمومة الدال مهموزة ممدودة قال أكثر النحاة : هي لحن ؛ لأنه ليس في الكلام (فُعِّيل) بضم الفاء وكسر العين" [4] .

أمَّا الإمام فخر الدين الرازي فذكر أن في القراءة ثلاثة أوجه ضم الدال ، وكسرها ، وفتحها ، فضمُّ الدال وتشديد الراء والياء من غير همز وهي القراءة المعروفة ، ومعناه : أنه يشبه الدرّ لصفائه ولمعانه ، ثم ذكر القراءة بضم الدال وكسر الراء وتشديدها والمد والهمز ونسب هذه القراءة إلى حمزة وعاصم في رواية أبي بكر ، وذهب إلى أن أهل العربية وصفوها باللحن ، وسيبويه ذكر أنها أضعف اللغات ، وقال : إن أبا علي الفارسي وجهها على أنه (فُعِّيل) من الدرء بمعنى الدفع ، ثم ذكر الفخر الرازي القراءات الأخرى ونسبها إلى أصحابها من دون أن يتعرض لتوجيهها اللغوي ، وكعادته لم يدافع عن قراءة حمزة بن حبيب الزيات (دُرِّيءٌ) التي وصفها النحاة باللحن ، وهذا القارئ هو أحد القراء السبعة الذين تواترت قراءاتهم [5] .

---

[1] سر صناعة الإعراب ، 85/1

[2] المحتسب ، 155/1

[3] زاد المسير ، 42/6

[4] الكشف والبيان ، 102/7

[5] يُنظر مفاتيح الغيب ، 205/23-206

وحذفت الهمزة من (رأى) في قوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ ﴾ [1].

وهي قراءة الكسائي [2] وعن حذف الهمزة الثانية من (أرءيت) وفي معرض حديثه عن حذف الهمزة من (تجزئة) و (تهنئة) قال سيبويه : " ولا يجوز الحذف أيضاً في (تجزئة) و (تهنئة) وتقديرهما (تجزعة) و (تهنعة) ؛ لأنهم ألحقوها بأختيهما من بنات الياء والواو كما ألحقوا (أرءيت) بأقمت حين قالوا : (أريت) " [3] .

أمَّا رضي الدين الأستراباذي فقال : كثر حذف الهمزة في (رأيت) وأخواته لكثرة الاستعمال ، ووجب الحذف في (يرى) و (أرى) ، فإذا دخلت على (رأيت) همزة الاستفهام شبهت بهمزة الأفعال ، فتحذف الهمزة جوازاً ، وربما حذفت مع (هل) تشبيهاً لها بهمزة الاستفهام [4] ، قال :

صَاح هَلْ رَيْتَ أوْ سَمِعْت بـــرَاعٍ رَدَّ فِي الضَّرْعِ مَا قَرَى فِي الْعِلابِ [5]

وجاء في المعاجم اللغوية " وكذلك قالوا في (أرأيت) و (أرأيتك) : أريت, أريتك بلا همز " [6] .

ووجَّه الزمخشري هذه القراءة ، ولم يخترها فقال: " قرئ (أريت) بحذف الهمزة ، وليس بالاختيار ؛ لأن حذفها مختص بالمضارع ، ولم يصح عن العرب: (ريت) ، ولكـــن الذي سهَّل من أمرهـــا وقـــوع حرف الاستفهـــام في أول الكلام " [7] .

---

[1] سورة الماعون ، الآية (1)

[2] يُنظر المخصص ، 298/3

[3] الكتاب ، 83/4

[4] يُنظر شرح شافية ابن الحاجب ، 38/3

[5] هذا البيت لإسماعيل بن يسار مولى بني تيم بن مرة تيم قريش ، يُنظر المصدر السابق ، الجزء والصفحة نفسها.

[6] تاج اللغة وصحاح العربية ، مادة (ر، أ ، ى) 198/7

[7] الكشاف ، 329/7

أمَّا الإمام الفخر الرازي فغالباً ما ينقل رأي العلماء عند توجيهه القراءة دون تدخل أو تعليق وفي هذا الموضع نقل كلام الزجاج فقال : " قال الزجاج وهذا ليس بالاختيار ؛ لأن الهمزة إنما طرحت من المستقبل نحو : يرى ، وأرى ، وترى فأما (رأيت) فليس يصح عن العرب فيها (ريت) ، ولكن حرف الاستفهام لمَّا كان في أول الكلام سهَّل إلغاء الهمزة " [1] .

وفي قوله تعالى : ﴿ أُوْلَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ ﴾ [2] .

قرأ نافع ، وابن عامر(البريئة) مهموزة في الموضعين ، وقرأ الباقون (البريَّة) بلا همز مع تشديد الياءين [3].

يرى أبو زرعة أن القراءة بالهمز هي الأصل ، وخفَّفوا الهمزة لكثرة الاستعمال [4] .

ونسب ابن منظور القراءة بالهمز إلى أهل مكة ووصفها بالقليل ، فقال : "وأهل مكة يخالفون غيرهم من العرب يهمزون البريئة والنبيء والذريئة من ذرأ الله الخلق وذلك قليل " [5] .

أمَّا السمين الحلبي فقد وجَّه القراءتين ، وحاول التوفيق بينهما من حيث المعنى ، وردَّ على من ضعَّف القراءة بالهمز مِنَ النحاة والقراء ، فقال :"القراءتان مستقلتان ، لكلٍّ منهما أصل مستقل ، فالبريئة من برأ ، أي : خلق ، والبرية من البرا وهو التراب ؛ لأنهم خُلِقوا منه ، والمعنى واحد ، وهو جميع الخلق ، ولا يلتفت إلى من ضعَّف الهمز من النحـــاة والقراء لثبوته متواتراً " [6].

---

[1] يُنظر مفاتيح الغيب ، 104/32

[2] سورة البينة ، الآية (7)

[3] يُنظر السبعة في القراءات ، 693/1

[4] يُنظر حجة القراءات ، 769/1

[5] لسان العرب ، مادة (ب، ر ، أ) 240/1

[6] الدرُّ المصون في علم الكتاب المكنون ، 581/1

وذكر صاحب الكشاف أن نافع قرأ (البريئة) بالهمز ، والقراء على التخفيف ، والنبيُّ والذريَّة ممَّا استمرَّ الاستعمال على تخفيفه ، ورفض الأصل [1] وجاء في أضواء البيان أنَّ " البريَّة أصلها البريئة ، قلبت الهمزة ياءً تسهيلاً ، وأدغمت الياء في الياء " [2] .

أمَّا الإمام فخر الدين الرازي فقد وجَّه القراءة بالهمز ، ومن دون همز ، وإنْ لم يذكر أحداً من العلماء الذين سبقوه إلى هذا التوجيه إلاَّ أنه سار على نهجهم فقال : " قرأ نافع (البريئة) بالهمز ، وقرأ الباقون بغير همز ، وهو من برأ الله الخلق والقياس فيه الهمز إلاَّ أنه ترك همزه كالنبي والذرية والخابية ، والهمزة فيه كالرد إلى الأصل المتروك في الاستعمال " [3] .

---

[1] يُنظر الكشاف ، 789/4

[2] أضواء البيان في إيضاح القرآن ، 49/9

[3] مفاتيح الغيب ، 48/32

المبحث الثالث

الإدغام

دأب الباحثون على الربط بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي عند البحث في أي موضوع ، والحقيقة أن المعنى الاصطلاحي امتداد للمعنى اللغوي ، فهناك علاقة وثيقة بين المعنيين .

فالإدغام لغة : " إدخال حرف في حرف ، يقال: أدغمت الحرف ، وادَّغَمْتُه على افتعلته ، والإدغام : إدخال اللجام في أفواه الدواب، وأدغم الفرس اللجام أدخله في فيه " [1] .

أمَّا في الاصطلاح فيظهر الارتباط واضحاً مع المعنى اللغوي من خلال هذه التعريفات التي نكتفي بذكر بعض منها ، فقد عرفه ابن السراج بقوله : " هو وصلك حرفاً ساكناً بحرف مثله من موضعه من غير حركة تفصل بينهما ، ولا وقف ، فيصيران بتداخلهما كحرف واحد تَرْفَعُ اللسان عنهما رفعة واحدة ويشتدُّ الحرف" [2] .

ونقل الجرجاني تعريف الإدغام بعد أن ذكر أسبابه فقال : " إسكان الحرف الأوَّل وإدراجه في الثاني ، ويسمَّى الأوَّل : مدغماً ، والثاني : مدغماً فيه، وقيل : هو إلباث الحرف في مخرجه مقدار إلباث الحرفين ، نحو مدَّ وعدَّ " [3].

وجاء في كتاب أسرار العربية " الإدغام أن تصل حرفاً بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف ، فينبو اللسان عنهما نبوة واحدة " [4] وبالنظر إلى هذه التعريفات نجد أنها مستوحاة من كتاب سيبويه الذي يقول إنَّ :

---

[1] لسان العرب ، مادة (د ، غ ، م) 1391/2

[2] الأصول في النحو ، 405/3 ، ويُنظر اللباب في علل البناء والإعراب ، 398/1

[3] التعريفات ، 29/1

[4] أسرار العربية ، 358/1

"الإدغام إنما يُدْخَل فيه الأوَّل في الآخِر والآخِر على حاله ، ويقلب الأول فيُدْخل في الآخِر حتَّى يصير هو والآخِر من موضع واحد " [1] .

وقد أوضح سيبويه في تعريفه أن الحرف الأوَّل هو الذي يُدغم في الثاني ، وحتى تتمّ عملية الإدغام لابدّ من إبدال الحرف الأوَّل حرفاً يماثل الثاني ، ويؤكد هذا ما قاله الزمخشري حيث ذكر أنه : " إذا أردت إدغام الحرف في مقاربه فلابد من قلبه إلى لفظه ليصير مِثْلاً له ؛ لأنَّ محاولة إدغامه فيه كما هو محال ، فمثلاً عندما تريد إدغام الدال في السين في قوله تعالى : (يَكادُ سَنا بَرْقِهِ) فاقلب الدال أوّلاً سيناً ، ثم أدغمها في السين فقل : " يكا سَّنا برقه " ، وكذلك التاء في الطاء من قوله (وقالت طائفة) " [2] .

والإدغام ظاهرة لهجية يُراد بها التخفيف تختص بها قبيلة دون أخرى وهو سمة من سمات لغة قبائل شرق الجزيرة العربية وبخاصة تميم ، حيث ذكر العلماء أن الإدغام لغة تميم ، والبيان أو الإظهار أو فكُّ الإدغام لغة الحجاز [3] ، فالإدغام ظاهرة صوتية ماثلة في إدخال صوت حرف في صوت حرف آخر ، وهو بإسكان الدال مصطلح كوفي وبتشديدها مصطلح بصْري ، جاء في حاشية الخضري : " الإدْغام بسكون الدال لفظ الكوفيين ، وبشدّها (افتعال منه) لفظ البصريين "[4] .

والإدغام هو ظاهرة التقريب عند ابن جني حيث قال : " الإدغام المألوف المعتاد إنَّما هوتقريب صوت من صوت " [5].

وللمحدثين رأي آخر في الإدغام فقد أطلق عليه إبراهيم أنيس كلمة المماثلة، وذلك لتأثر الأصوات بعضها ببعض حين تتجاور بشرط أن تكون متشابهة في المخرج ، أو الصفة ، أو بكليهما كأن يكونا مثلين أو جنسين أو متقاربين [6] .

---

[1] الكتاب ، 358/1

[2] المفصل في صنعة الإعراب ، 79/1

[3] يُنظر الكتاب ، 473/4

[4] حاشية الخضري على ابن عقيل 269/3

[5] الخصائص ، 141/2

[6] يُنظر في اللهجات العربية ، ص70

ويرى أحمد علم الدين الجندي أنَّ الذين يذهبون إلى الإدغام يطلبون التخفيف ، وتقريب الصوت من الصوت [1] ، وقد نسب عبد الصبور شاهين ظاهرة الإدغام إلى قبائل وسط الجزيرة العربية وشرقيها بقوله : " الإدغام ظاهرة لهجية اختصت بها قبائل وسط الجزيرة العربية وشرقيها وهم تميم وما جاورها ، ولكنها ظاهرة راقية تهدف إلى التخفيف من بعض القيود النطقية بتحقيق الانسجام بين الأصوات المتقاربة " [2] .

وهذه بعض النماذج التي يتمثل فيها الإدغام وعدمه والخلاف بين القراء في ذلك وكيف تمَّ توجيه هذا الخلاف من قبل علماء اللغة وعلماء القراءات والتجويد ونختم برأي المفسرين وأثر ذلك في المعنى وفي مقدمتهم الإمام فخر الدين الرازي.

في قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ﴾ [3] .

قرأ ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، وعاصم في رواية حفص (يَطْهُرْنَ) خفيفة ، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ، والمفضَّل ، وحمزة ، والكسائي (يَطَّهَّرْنَ) مشددة [4] .

التاء حرف مهموس ، والطاء حرف مجهور ، وهما من مخرج واحد ، والحروف المهموسة أضعف من المجهورة ؛ لذلك حسُن إدغام التاء في الطاء هذا ما ورد في كتاب المحتسب عن إدغام التاء في الطاء قال ابن جني : " لأنهما من مخرج واحد ، ولأن التاء مهموسة والطاء مجهورة ،والمجهور أقوى صوتاً من المهموس ، ومتى كان الإدغام يُقوي الحرف المدغم حسُن ذلك ؛ وعلته أن الحرف إذا أدغم خفي فضعف ، فإذا أدغم في حرف أقوى منه استحال لفظ المدغم إلى لفظ

---

[1] يُنظر اللهجات العربية في التراث ، 293/1

[2] أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ص72

[3] سورة البقرة ، من الآية (222)

[4] يُنظر السبعة في القراءات ، 182/1

المدغم فيه ، فقوي لقوته " [1] ، وفي توجيه القراءتين من حيث المعنى ، قال ابن خالويه : " يقرأ بالتشديد والتخفيف ، فالحجة لمن شدد أنه طابق بين اللفظين ؛ لقوله: (فإذا تطهرن) ، والحجة لمن خفف أنه أراد حتى ينقطع الدم ؛ لأن ذلك ليس من فعلهن ، ثم قال : (فإذا تطهرن) يعني بالماء ، ودليله على ذلك قول العرب : طهُرت المرأة من الحيض فهي طاهر" [2] .

ويرى أبوزرعة أن حجة من قرأ بالتشديد ما جاء في التفسير " حتى يغتسلن بالماء بعد انقطاع الدم " ، وذلك أن الله أمر عباده باعتزالهن في حال الحيض إلى أن يتطهَّرن بالماء ، وحجة أخرى وهي قوله : (فإذا تطهَّرْن)، وحجة ثالثة وهي قراءة أُبي (حتى يتطهَّرْن) ، ثم أدغموا التاء في الطاء [3] .

وهناك من يرى أن " تنزَّل القراءتان منزلة اجتماعهما ، فكأنه قيل : حتى يطهرن ويتطهرن ، أي يجتمع الأمران ، وهما انقطاع الدم والاغتسال ، فأحدهما لايكفي بدليل ما لو اغتسلتْ قبل انقطاع الدم ، فإن ذلك لايبيح الوطء ، فكذا إذا انقطع الدم ولم تغتسل " [4] .

أما العكبري فقال : " يُقرأ بالتخفيف وماضيه طَهُرْنَ أي : انقطع دمُهُنَّ ، وبالتشديد والأصل يتطهرْن أي : يغتسلن ، فسكن التاء وقلبها طاء وأدغمها " [5] .

ويرى الزبيدي أن الوجه أن تكون القراءتان بمعنىً واحد يُراد بهما جميعاً الغُسْل نقلاً عن أبي العباس ، فقال : " قال أبو العباس : والقراءة (حتَّى يطَّهَّرْنَ) لأن من قرأ يَطْهُرْن أراد انقطاع الدم ، فإذا تطهرن : اغتسلن فصيَّر معناهما مختلفاً ، والوجه أن تكون الكلمتان بمعنى واحد يريد بهما جميعاً الغُسْل ، ولا يحِلُّ المسيس إلاَّ بالاغتسال ، ويصدق ذلك قراءة ابن مسعود : (حتى يتطهّرْن) [6] .

---

[1] المحتسب ، 58/1

[2] الحجة في القراءات السبع ، 96/1

[3] يُنظر حجة القراءات ، 135/1

[4] إبراز المعاني من حرز الأماني ، 484/1

[5] إملاء ما منَّ به الرحمن ، 94/1

[6] تاج العروس ، مادة (ط ، ه ، ر) 443/12

ويرى الزمخشري أن " التطهر : الاغتسال ، والطهر انقطاع دم الحيض ، وكلتا القراءتين ممَّا يجب العمل به " [1] .

وقد حاول الإمام فخر الدين الرازي التوفيق بين القراءتين فقال : إن القراءة المتواترة حجة بالإجماع ، فإذا حصلت قراءتان متواترتان ، وأمكن الجمع بينهما وجب ذلك ، فدلَّ ذلك على وجوب الأمرين معاً الطهر والتطهر [2].

ومما سبق نستنتج أن في هذه الآية الجمع بين حكمين مختلفين ، فالقراءة بالتخفيف تدل على أصل الطهارة ، وذلك بانقطاع الدم ، وقراءة التشديد تشير إلى التأكد من الطهارة ، وذلك بالاغتسال ، فينبغي الجمع بينهما .

وفي قوله تعالى : ﴿كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاء﴾ [3] .

قرأ ابن كثير بإسكان الصاد وتخفيف العين بلا ألف مضارع صعد بمعنى ارتفع ، ووافقه ابن محيصن ، وقرأ أبوبكر في رواية عاصم (يَصَّاعد)بتشديد الصاد وبعده ألف وتخفيف العين ، وأصلها يتصاعد ، أي يتعاطى الصعود ويتكلَّفه ، فأدغم التاء في الصاد تخفيفاً ، والباقون بفتح الصاد مشددة وبتشديد العين دون ألف بينهما من تصعد تكلف الصعود [4] التاء حرف مهموس يستعمل في الكلام على ثلاثة أضرب : أصلاً وبدلاً وزائداً ، وهي تبدل من ستة أحرف هي : الواو ، والياء ، والسين ، والصاد ، والطاء ، والدال [5] ، وهي حرف ضعيف الشخصية، وهذا مِمَّا هيأ الفرص للحروف الأخرى كيما تتسلَّط بخصائصها الصوتية على معاني المصادر التي تبدأ به ، فمثلاً : معنى تَرِحَ : حزن ، وتَلِهَ : ذهب من همٍّ أو خوف أو عشق ، وتاق توقاً : اشتاق ، وتاه تَيَهاً : تكبر ، وتفِيء : احتدَّ وغضب [6] .

---

[1] الكشاف ، 293/1

[2] يُنظر مفاتيح الغيب ، 59/6

[3] سورة الأنعام ، من الآية (125)

[4] يُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 273/1

[5] يُنظر سرّ صناعة الإعراب ، 145/1

[6] يُنظر خصائص الحروف العربية ومعانيها 51/1

أمَّا الصاد فهو حرف مهموس كذلك ، يكون أصلاً ، وبدلاً لا زائداً ، وهو أحد الحروف المستعلية [1] ، وهو رخو ، ناتج عن تفخيم حرف السين ، وصفيري مثله ، إلاَّ أنه أملأ منه صوتاً ، وأشدُّ تماسكاً ، ولقد منحته هذه الخصائص الصوتية شخصية فذَّة طغى بها على معاني معظم الحروف في الألفاظ التي تصدرها [2] .

إذا علمنا تقارب حرفي التاء والصاد في المخرج ، واتفاقهما في صفة الهمس ، وضعف التاء وقوة الصاد جاز إدغام التاء في الصاد لتقويته ، وعلى هذا الأساس وجه علماء اللغة والتجويد هذه القراءة ، فقال ابن خالويه : " يُقْرأ بالتشديد وإثبات الألف ، فالحجة لمن شدَّد أنه أراد يتصعَّد ، فأسكن التاء وأدغمها في الصاد تخفيفاً فشدَّد لذلك ، وكذلك الحجة في إثبات الألف مع التشديد ، والحجة لمن خفَّف أنه أخذه من قولهم صعد يصعد ، وذلك كلُّه كان لفظه من الارتقاء ، فالمراد به المشقة والتكلف من قولهم (عقبة صعود) إذا كانت لا تُرْتقى إلاَّ بمشقَّة ، والمعنى: أنَّ الكافر لو قدر لِضيق صدره أن يرتقي في السماء لفعل " [3] .

وإلى هذا المعنى ذهب صاحب المعجم الوسيط فقال : " (تصاعد) يتصاعد ، ويصَّاعد : صعد ، وتصاعده الأمر شَقَّ عليه ، (تَصَعَّد) يَتَصَعَّد ويَصَّعَّد : تصاعد في الشيء مضى فيه على مشقَّة " [4] .

ويرى أبوزرعة أن المعنى في القراءتين واحد فقال : " وقرأ الباقون : يَصَّعَّد ، الأصل يتصعد ، فأدغموا التاء في الصاد ، ومعنى يصعد ويصَّاعد و يصَّعَّد كله واحد " [5] .

---

[1] يُنظر سرّ صناعة الإعراب ، 209/1

[2] يُنظر خصائص الحروف العربية ومعانيها 150/1

[3] الحجة في القراءات السبع ، 149/1

[4] المعجم الوسيط 514/1

[5] حجة القراءات ، 271/1

أمَّا صاحب الكشاف فلم يخالف من سبقه في توجيه هذه القراءة فقال : " قرىء : (يَصَّعَّد) وأصله يتصعَّد ، وقرأ عبد الله : (يتصعَّد) و (يصَّاعد) ، وأصله : يتصاعد ، ويصعد من صعد ، ويُصْعِد مِنْ أصْعَد " [1] .

وبعد سرد الآراء التي تكاد تكون متشابهة عند العلماء في توجيه هذه القراءة نصل إلى رأي الإمام الفخر الرازي الذي ذهب إلى إجراء مقارنة بين الكافر في نفوره عن الإسلام وبين من تكلَّف الصعود إلى السماء في ثقل هذه المَهمَّة مستفيداً من القراءة بالإدغام فقال : "أمَّا قراءة ابن كثير (يصْعد) فهي من الصعود ، والمعنى: أنه في نفوره عن الإسلام و ثقله عليه بمنزلة من تكلف الصعود إلى السماء ، فكما أن ذلك التكلُّف ثقيل على القلب فكذلك الإيمان ثقيل على قلب الكافر ، وأما قراءة أبي بكر (يصَّاعد) فهي مثل يتصاعد ، وأمَّا قراءة الباقين (إليه يَصَّعَّد) فهي بمعنى يتصعَّد فأدغمت التاء في الصاد ، ومعنى يتصعَّد : يتكلف ما يثقل عليه " [2] .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ ﴾ [3] .

قراءة أهل المدينة بإدغام التاء في السين ، وقراءة أهل الكوفة بحذف التاء [4]، التاء والسين حرفان مهموسان ، فالتاء يكون أصلاً وبدلاً وزائداً ، وأمَّا السين فيكون أصلاً وزائداً ، فلمَّا كانت التاء والسين مهموستين جاز إبدال كلٍّ واحدة منهما من أختها [5] .

وجاء في كتاب الخصائص " فإن كان الحرفان جميعاً من مخرج واحد ، فسلكت هذا الطريق فليس إلاَّ أن تقلب أحدهما إلى لفظ الآخر البتة ، ثمَّ تدغم لا غير " [6] .

---

[1] الكشاف ، 60/2

[2] مفاتيح الغيب ، 150/13

[3] سورة النساء ، من الآية (1)

[4] يُنظر إعراب القرآن ، النحاس 430/1

[5] يُنظر سرَّ صناعة الإعراب 145/1- 197

[6] الخصائص ، 230/2

وقد علل هذا القلب والإدغام بقوله " الحروف إذا كانت من مخرج واحد ضاقت مساحتها أن تدنى بالتقريب منها ؛ لأنها إذا كانت معها من مخرجها فهي الغاية في قربها ، فإن زدت على ذلك شيئاً فإنما هو أن تخلِّص الحرف إلى لفظ أخيه البتة ، فتدغمه فيه لا محالة " [1] ، ونقل ابن سيده رأي ابن عطية ، في توجيه القراءتين فقال : " قال ابن عطية : وذلك لأنهم حذفوا التاء الثانية تخفيفاً ، وهذه تاء تتفاعلون ، تدغم في لغة ، وتحذف في أخرى لاجتماع حروف متقاربة ، قال أبوعلي وإذا اجتمعت المتقاربة خففت بالحذف ، والإدغام ، والإبدال " [2] ، وقد علّقَ ابن سيده على توجيه ابن عطية فقال : أمَّا قول ابن عطية : حذف التاء الثانية فهذا مذهب أهل البصْرة ، وذهب هشام بن معاوية الضرير الكوفي إلى أن المحذوفة هي الأولى وهي تاء المضارعة ، وأمَّا قوله : وهذه تاء تتفاعلون تدغم في لغة ، وتحذف في أخرى فكان ينبغي أن ينبه على الإثبات ، إذ يجوز الإثبات وهو الأصل والإدغام وهو قريب من الأصل ، إذ لم يذهب الحرف إلاَّ بأن أبدل منه مماثل ما بعده وأدغم ، والحذف لاجتمـــاع المثلين [3] .

وقال العكبري : " يقرأ بتشديد السين ، والأصل تتساءلون ، فأبدلت التاء الثانية سيناً فراراً من تكرير المثل ، والتاء تشبه السين في الهمس ، ويقرأ بالتخفيف على حذف التاء الثانية ؛ لأن الباقية تدلُّ عليها " [4] .

وذكر الزمخشري أن " تسَّاءلون به ، تتساءلون به ، فأدغمت التاء في السين ، وقرىء (تساءلون) بطرح الثانية أي : يسأل بعضكم بعضاً " [5] .

وفي توجيه هذه القراءة لم يكن الفخر الرازي – كعادته – ناقلاً عن الزمخشري بل كان لغوياً مستقلاً ، فعلل القراءة تعليلاً صوتياً صرفياً ، قال الإمام:

---

[1] الخصائص 230/2

[2] إعراب القرآن ، ابن سيده 212/3

[3] يُنظر المصدر السابق 113/3

[4] إملاء ما مَنَّ به الرحمن ، 165/1 ، ويُنظر إبراز المعاني من حرز الأماني 46/2 ، والحجة في القراءات السبع 118/1 ، واللباب في علوم الكتاب 143/6

[5] الكشاف ، 492/1

" قرأ عاصم ، وحمزة والكسائي (تساءلون) بالتخفيف ، والباقون بالتشديد ، فمن شدَّد أراد تتساءلون فأدغم التاء في السين لاجتماعهما في أنهما من حروف اللسان وأصول الثنايا واجتماعهما في الهمس ومن خفَّف حذف تاء تتفاعلون لاجتماع حروف متقاربة فأعلَّها بالحذف كما أعلَّها الأولون بالإدغام ، وذلك لأن الحروف المتقاربة إذا اجتمعت خُفِّفت تارة بالحذف وأخرى بالإدغام " [1] .

قال الله – تعالى – في كتابه العزيز : ﴿ وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُواْ مِنْ عِندِكَ بَيَّتَ طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ ﴾ [2].

قرأ أبو عمرو ، وحمزة (بَيَّت طَّائِفَةٌ) بإدغام التاء في الطاء ، وقرأ الباقون بنصب التاء غير مدغمة [3] .

الطاء من حروف الاستعلاء ، وهو حرف أصلي مطبق مجهور ، قال ابن جني : "اعلم أن الطاء حرف مجهــور مُسْتعلٍ يكون أصلاً ، وبدلاً ، ولا يكون زائداً " [4].

وجه ابن جني القراءة بالإدغام في هذه الآية أي إدغام التاء في الطاء فقال: " لأنهما من مخرج واحد ، ولأن التاء مهموسة والطاء مجهورة ، والمجهور أقوى صوتاً من المهموس ، ومتى كان الإدغام يقوي الحرف المدغم حسُن ذلك ، وعلته أن الحرف إذا أُدْغم خفي فضعف ، فإذا أُدغِم في حرف أقوى منه استحال لفظ المدغم إلى لفظ المدغم فيه فقوي لقوَّته " [5] ، ويُؤْثِر سائر القراء الإظهار لأنه يؤتي كل حرف حقه من الإعراب ، ورجح أبو عبيدة الإظهار ، جاء في كتاب إبراز المعاني من حرز الأماني : الإظهار مذهب سائر القراء ؛ لأن فيه إيتاء كل

---

[1] مفاتيح الغيب ، 133/9

[2] سورة النساء ، من الآية (81)

[3] يُنظر السبعة في القراءات ، 235/1

[4] سرُّ صناعة الإعراب ، 217/1

[5] المحتسب ، 58/1

حرف حقَّه من إعرابه ، أو حركة بنيته التي استحقها ، والإدغام يُلبِس على كثير من الناس وجه الإعراب ، ويوهم غير المقصود من المعنى ، ولم يذكر أبوعبيدة الإدغام في كتابه ، وقال في (بيتَ طائفة) القراءة عندنا هي الأولى يعني الإظهار ؛ لكراهتنا الإدغام إذا كان تركه ممكناً [1] .

وأجمع الكوفيون والبصريون على إدغام التاء في الطاء إلاَّ الكسائي فإنه اسقبح ذلك ، قال النحاس : " أدغم الكوفيون التاء في الطاء ؛ لأنهما من مخرج واحد ، واستقبح ذلك الكسائي ، وهو عند البصريين غير قبيح وهي قراءة أبي عمرو " [2] .

وبيَّن العكبري خطوات الإدغام وسببه فقال : " قرىء بإدغام التاء في الطاء على أنه سكَّن التاء لِتَمَكُّنِ إدغامها ، إذ كانت من مخرج الطاء ، والطاء أقوى منها لاستعلائها ، وإطباقها ، وجهرها " [3] ، والطاء عند المحدثين حرف مهموس ، وعند القدامى حرف مجهور – كما ذكرنا – ؛ وعلى هذا الأساس بنى إبراهيم أنيس تعليله إدغام التاء في الطاء ، فقال : إذا افترضنا أن النطق بالطاء هنا هو النطق القديم ، أي يشبه نطق الضاد الحديثة ، كان الإدغام في هذا المثال كإدغام التاء في الضاد ، فقد جهر بالتاء أوَّلاً فأصبحت (دالاً) ، ولا فرق بين الدال والضاد الحديثة إلاَّ في أن الثانية مطبقة ، وهكذا يتمُّ إدغام التاء في الطاء ، أما إذا افترضنا أنَّ الطاء هنا كان ينطق بها وقت الإدغام كما ينطق بالطاء الآن ، أي مهموسة ، فلا فرق بينها وبين التاء إلاَّ في الإطباق ، وهكذا يتم الإدغام [4] .

أما الفخر الرازي فقد نقل رأي الفراء في توجيه قراءتي الإدغام والإظهار فقال : " أما من أدغم فله فيه وجهان ، الأوَّل قال الفراء : جزموا لكثرة الحركات، فلما سكنت التاء أُدْغمت في الطاء ، والثاني أن الطاء ، والدال ، والتاء من حيِّزٍ

---

[1] يُنظر إبراز المعاني من حرز الأماني 114/1

[2] إعراب القرآن ، النحاس 474/1

[3] التبيان في إعراب القرآن ، 375/1

[4] يُنظر الأصوات اللغوية ، ص193

واحدٍ ، فالتقارب الذي بينها يجريها مجرى الأمثال في الإدغام ، ومما يحسن هذا الإدغام أن الطاء تزيد على التاء بالإطباق فحسن إدغام الأنقص صوتاً في الأزيد صوتاً ، أمَّا من لم يدغم فعلته أنهما حرفان من مخرجين في كلمتين متفاصلتين فوجب إبقاء كل واحد منهما بحاله " [1] .

وفي قوله تعالى : ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ ﴾ [2] .

قرأ أبو جعفر المدني بإدغام الدال في السين (يَكاسَّنا بَرْقِهِ) [3] ، الدال حرف مجهور شديد ، والسين حرف مهموس رخو ، والإدغام ظاهرة صوتية لتقارب مخرج الحرفين ، فيها يُدْغَمُ الأضعف في الأقوى ، وفي إدغام أبي جعفر الدال في السين مخالفة لقاعدة من قواعد الإدغام .

قال ابن جني : " الدال حرف مجهور، يكون في الكلام على ضربين أصلاً وبدلاً [4] ثم قال:" والسين حرف مهموس ، يكون أصلاً وزائداً " [5] وفي هذه الحالة من الإدغام لابد من قلب الحرف إلى لفظه ليصير مِثلاً له ، وهذا ما ذكره الزمخشري عند توجيهه قراءة أبي جعفر يزيد بن القعْقاع ، فقال : " إذا رِيمَ إدغام الحرف في مقاربه فلا بد من تَقْدِمَةِ قلبه إلى لفظه ليصير مِثلاً له ؛ لأن محاولة إدغامه فيه كما هو مُحال ، فإذا رُمْتَ إدغام الدال في السين من قوله تعالى : (يكاد سنا برقه) ، فاقلب الدال أولاً سيناً ، ثم أدغمها في السين فقل : (يكا سَّنا برقه) " [6] .

أما الإمام فخر الدين الرازي فلم يوجه قراءة أبى جعفر ، واكتفى بنسبتها إلى صاحبها وهذا ما سبقه إليه الزمخشري في كشافه [7].

---

[1] مفاتيح الغيب ، 156/10

[2] سورة النور ، من الآية (43)

[3] يُنظر مفاتيح الغيب ، 14/24

[4] سرُّ صناعة الإعراب ، 185/1

[5] المصدر السابق ، 197/1

[6] المفصل ، الزمخشري 548/1

[7] يُنظر مفاتيح الغيب ، 14/24 ، والكشاف 250/3

أما في قوله تعالى : ﴿ وَالصَّافَّاتِ صَفّاً ﴿1﴾ فَالزَّاجِرَاتِ زَجْراً ﴿2﴾ فَالتَّالِيَاتِ ذِكْراً ﴾[1].

قرأ أبو عمرو وحمزة بإدغام التاء في الصاد ، والزاي ، والذال [2] .

وجَّه أبوعلي الفارسي قراءة الإدغام فقال : " إدغام التاء في الصاد حسنٌ لمقاربة الحرفين ، ألا ترى أنهما من طرف اللسان وأصول الثنايا ، ويجتمعان في الهمس والمدغم فيه يزيد على المدغم بخلّتين هما : الإطباق والصفير ، وحسن أن يُدْغَمَ الأنقص في الأزيد ، ولا يجوز أن يُدْغم الأزيد صوتاً في الأنقص " [3] .

وذكر أبوجعفر النحاس أن هذه القراءة أي قراءة الإدغام هي التي نفر منها أحمد بن حنبل لمَّا سمعها ، وهي قراءة بعيدة في العربية [4] .

ووجَّه ابن خالويه قراءتي الإدغام والإظهار بقوله : " يُقرأ بإدغام التاء في الصاد والزاي والذال وإظهارها ، فالحجة لمن أدغم قرب مخرج التاء منهن ، والحجة لمن أظهر أن التاء متحركة والألف ساكنة قبلها ، فالإظهار أحسن من الجمع بين ساكنين " [5] .

أمَّا مكي بن أبي طالب القيسي فقد علل قراءة الإدغام بقوله : " هذه الحروف أقوى من التاء لما في الصاد من الإطباق والصفير والاستعلاء ، مع مؤاخاتها التاء في المخرج والهمس ؛ ولما في الزاي من الجهر والصفير ؛ ولما في الذال من الجهر فكلهنَّ أقوى من التاء ، فحسن الإدغام لخروجهنَّ كلِّهنَّ من الفم ؛ ولأن الإدغام يقوى به الحرف الأوَّل ؛ لأنه يُبْدل بأقوى منه ، ولاشتراكِهنَّ في إدغام لام التعريف فيهنَّ " [6] .

---

[1] سورة الصافات ، الآيات (1، 2 ، 3)

[2] البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ، 292/1

[3] الحجة للقراء السبعة ، 49/6

[4] يُنظر إعراب القرآن ، النحاس 409/3

[5] الحجة في القراءات السبع ، 300/1

[6] الكشف عن وجوه القراءات السبع ، 151/1

وَمِنَ المحدثين يرى إبراهيم أنيس أنه عند إدغام التاء في الصاد يُسْمح للهواء بالمرور مع التاء فأصبحت رخوة ، وبهذا أشبهت كلَّ المشابهة الصاد في رخاوتها وهمسها ، وهكذا تمَّ الإدغام بين التاء والصاد ، أمَّا عند إدغام التاء في الزاي ، فقد جُهِرَ بالتاء أوَّلاً فصارت دالاً ؛ لأن الزاي مجهورة ، ثم سُمِح للهواء معها بالمرور فأصبحت رخوة تُحْدِثُ عند النطق بها صفيراً كالزاي فجاز الإدغام، ومع الذال انتقلت التاء بمخرجها إلى مخرج الأصوات المسماة باللثوية ، مع السماح للهواء بالمرور حين النطق بها لتصبح رخوة كالذال ، وبذلك تمَّت المماثلة الرجعية بين التاء والذال فأدغمت فيها [1] .

أمَّا الإمام فخر الدين الرازي فقد نسب قراءة الإدغام إلى أبي عمرو وحمزة، وقال : إن الباقين قرؤوا بالإظهار ، وفي توجيهه هذه القراءة نقل كلام الواحدي حيث كان دائم النقل عنه ، ولم يتدخل في هذا التوجيه الذي كان مسبوقاً بآراء علماء اللغة والتجويد [2].

---

[1] يُنظر الأصوات اللغوية ، ص191– 192

[2] يُنظر مفاتيح الغيب ، 100/26

المبحث الرابع

التخفيف والتشديد

التخفيف والتشديد ظاهرتان صوتيتان برزتا في القراءات القرآنية ، امتاز أهل الحواضر والأمصار بالتخفيف ، بينما نجد التشديد شائعاً عند أهل البادية . لغة العرب مبنية على التخفيف ما أمكن [1] ، والانسجام الحركي مظهر من مظاهر التخفيف وقد اتسمت به بعض القبائل العربية [2] ، قال سيبويه : " وإنَّما فعلوا هذا لأن التضعيف مستثقل في كلامهم " [3] .

عرَّف ابن منظور التخفيف في اللغة فقال : " الْخَفَّةُ والْخِفَّةُ ضِدُّ الثِّقَل والرُّجوع، يكون في الجسم والعقل والعمل ، خَفَّ يَخِفُّ خَفًّا وخِفَّةً صـــار خفيفاً " [4] .

أمَّا في الاصطلاح فهو " تسهيل ما يثقل على اللسان أو في الطباع " [5] .

والتشديد – كما أسلفنا – ظاهرة امتاز بها أهل البادية لا فرق بينها وبين التثقيل ، قال بعض أهل هذا الشأن " التشديد والتثقيل واحد " [6] .

التشديد لغة : " الشيء قوَّاه وأحكمه والحرف ضعَّفه وأدغمه " [7] .

وجاء في تاج العروس أنَّ " الشِّدَّة بالكسر اسم من الاشتداد وهي الصلابة تكون في الجواهر والأعراض . والجمع شِدَدٌ . عن سيبويه قال : جاء على الأصل لأنه لم يشبه الفعل ، وقد شدَّه يشُدُه ويشِدُّه شَدّاً فاشْتَدَّ ، وكلُّ ما أُحْكِمَ فقد شُدَّ وشُدِّد ، وشَدَّد هو وتَشَادَّ ، وشيءٌ شديد بيِّنُ الشدَّة ، وشيءٌ شديد ومُشْتَدٌّ قويٌ " [8] .

---

[1] يُنظر حاشية الصبَّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك 118/1

[2] يُنظر دور اللهجة في التقعيد النحوي 22/1

[3] الكتاب ، 484/4

[4] لسان العرب ، مادة (خ ، ف ، ف) 79/9

[5] رسالة الحدود 3/1

[6] أصول القراءات 47/1

[7] المعجم الوسيط ، مادة (ش ، د ، د) 475/1

[8] تاج العروس ، مادة (ش ، د ، د) 2054/1

ولأهمية التشديد في بيان معاني الألفاظ والتمييز بينها جاء في كتاب تنبيه الغافلين :

" اعلم أن المشدد دوره في القرآن كثير فيجب على القارئ معرفته ومعرفة كيفيته ورتبته ؛ لأن من علم عَمِلَ إن وفقه الله تعالى ومن لم يعلم لا يرجى منه خير أبداً لا لنفسه ولا لغيره ، وكل حرف مشدَّد قايم مقام حرفين أولهما ساكن والثاني متحرك فلابد من بيان التشديد وإعطائه حقَّه يتميز عمَّا ليس بمشدد ، فإن من ترك التشديد فقد ترك حرفاً من القرآن ، وهو لا يحِلُّ " [1] .

والتشديد اصطلاحاً " سمنٌ يدخل على جسم الحرف فيمتلىء الفم بصداه ،أو هو احتباس صوت الحرف ثم انطلاقه بقوة " [2] .

وهذه بعض نماذج التخفيف والتشديد في القراءات القرآنية وتوجيهها عند العلماء ورأي الإمام فخر الدين الرازي فيها :

قوله تعالى : ﴿ أَمَّن لاَّ يَهِدِّيَ إِلاَّ أَن يُهْدَى ﴾ [3] .

قرأ شعبة بكسر الياء والهاء وتشديد الدال ، وقرأ حفص ويعقوب بفتح الياء وكسر الهاء وتشديد الدال ، وقرأ ابن كثير وابن عامر وورش بفتح الياء والهاء وتشديد الدال .

وقرأ حمزة والكسائي وخلف بفتح الياء وإسكان الهاء وتخفيف الدال ، وقرأ أبو جعفر بفتح الياء وإسكان الهاء وتشديد الدال ، وقرأ أبو عمرو بفتح الياء واختلاس فتحة الهاء وتشديد الدال ، ولقالون وجهان : الأول : كأبي عمرو ، والثاني : كأبي جعفر [4] .

---

[1] تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين 48/1

[2] معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ص102

[3] سورة يونس ، من الآية (35)

[4] يُنظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 160/1

أجمل ابن جني أصل هذه القراءات المختلفة في قوله : " يَهَدِّي ويَهِدِّي ويهِدِّي وأصله يهتدي "[1] ووجَّه هذه القراءات فقال : " (أم من لا يهدي) لا يخلو من أحد أمرين : إما أن تكون الهاء مُسْكَنَةَ البتة فتكون التاء من يهتدي مختلسة الحركة ، وإما أن تكون الدال مشددة فتكون الهاء مفتوحة بحركة التاء المنقولة إليها أو مكسورة لسكونها وسكون الدال الأولى " [2] .

وجاء توجيه ابن خالويه توضيحاً لرأي ابن جني فقال : " الحجة لمن أسكن الهاء وخفف أنه أخذه من هدى في الماضي بتخفيف الدال ، والحجة لمن فتح الهاء وشدَّد أنه أخذه من اهتدى في الماضي فأراد يهتدي ، ثم نقل فتحة التاء إلى الهاء فبقيت التاء ساكنة فأدغمها في الدال للمقاربة فشدَّد لذلك ، والحجة لمن كسر الهاء والياء وشدَّد أنه أراد ما ذكرناه في التاء إلاَّ أنه لم ينقل الحركة بل حذفها وأسكن التاء فالتقى ساكنان فكسر الهاء لالتقائهما وكسر الياء لمجاورة الهاء ، والحجة لمن أسكن الهاء وشدَّد فجمع بين ساكنين أنه أراد نية الحركة في الهاء " [3] .

أمَّا صاحب تفسير مفاتيح الغيب فقد ذكر أنَّ في هذه الآية ستَّ قراءات ، نسب كل قراءة لأصحابها ، ثم وجهها توجيهاً لم يخالف به من سبقه من العلماء ، إلاَّ أنه ذكر أن القراءة بفتح الياء والهاء وتشديد الدال اختاره أبو عبيدة وأبو حاتم ، وغلَّط علي بن عيسى قراءة نافع بسكون الهاء وتشديد الدال ؛ لما فيه من الجمع بين ساكنين وذكر أن الاختلاس في قراءة نافع على وجه آخر هو الصحيح [4] .

وفي قوله تعالى : ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ ﴾ [5] .

قرأ عاصم ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، والكسائي (أمَّنْ) مشددة الميم,وقرأ ابن كثير , ونافع ، وحمزة (أمن) خفيفة الميم [6] .

---

[1] المحتسب 244/1

[2] سر صناعة الإعراب 57/1

[3] الحجة في القراءات السبع 182/1 ، ويُنظر حجة القراءات 231/1 – 232

[4] يُنظر مفاتيح الغيب 747/17

[5] سورة الزمر ، من الآية (9)

[6] يُنظر السبعة في القراءات 561/1

جاء في توجيه هذه القراءة " إذا لقيت ميمُ (أم) ميماً من كلمة أخرى كَتَبْتَ ذلك بميم واحدة كقوله تعالى : (أمَّنْ هو قانت) " [1] .

ووجَّه ابن خالويه القراءتين بقوله : الحجة لمن شدَّد أنه ردَّه على قوله : تمتع بكفرك قليلاً ، فكأنه قال : أهذا خيرٌ أمَّنْ هو قانت ، والحجة لمن خفف أنه أقام الألف مقام حرف النداء فكأنه قال : يا مَنْ هو قانت ، وهو مشهور من كلام العرب [2] .

ووصف السمين الحلبي القراءة بالتخفيف أنها غريبة ، فقال : " زعم بعضهم أن قراءة (أمن هو قانت) بتخفيف الميم أن الهمزة للنداء وهو غريب " [3] .

ونقل أبو زُرْعة رأي الزجاج في قراءة التخفيف فقال : ذكر الزجاج أن من قرأ بالتخفيف فإن معناه : يا من هو قانت، والعرب تنادي بالألف كما تنادي بياء [4].

أما الفخر الرازي فقد وجَّه قراءة التخفيف واكتفى في توجيه قراءة التشديد بنقل رأي الفراء ، قال الإمام : أما التخفيف ففيه وجهان ، الأول : أن الألف ألف استفهام داخلة على من ، والجواب محذوف على تقدير : كمن ليس كذلك ، وقيل كالذي جعل لله أنداداً ، والثاني : أن يكون ألف نداء كأنه قيل : يا من هو قانت من أهل الجنة ، و أمَّا التشديد فقال الفراء : الأصل أم من ، فأدغمت الميم في الميم وعلى هذا القول هي أم التي في قولك : أزيد أفضل أم عمرو [5] .

وفي قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً . . .﴾ [6] .

قرأ ابن كثير ، وعاصم في رواية أبي بكر ، وابن محيصن بالتخفيف ، وقرأ الباقون ، وحفص عن عاصم بالتشديد [7] .

---

[1] اللباب في علل البناء والإعراب 409/1

[2] يُنظر الحجة في القراءات السبع 308/1-309

[3] الدرُّ المصون 85/1

[4] يُنظر حجة القراءات 621/1

[5] يُنظر مفاتيح الغيب 241/26

[6] سورة الحديد من الآية (18)

[7] يُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 534/1

وجَّه ابن خالويه قراءتي التشديد والتخفيف فقال : الحجة لمن شدد أنه أراد المتصدقين فأسكن التاء وأدغمها في الصاد ، والحجة لمن خفف أنه حذف التاء تخفيفاً ، واختصاراً [1] ، فالقراءة بالتخفيف بمعنى الذين صدقوا الله ورسوله ، وبالتشديد بمعنى المتصدقين فأدغمت التاء في الصاد ، أما أبو زرعة فقد علّل القراءتين بقوله : إن حجة من قرأ بالتشديد أنها في حرف أبي (إن المتصدقين والمتصدقات) بتاء ظاهرة ، وأن القرض أشبه بالصدقة من التصديق ، وحجة من خفف هي أن التخفيف في قوله : (المصدِّقين) أعم من التشديد ، ألا ترى أن المصَّدِّقين بالتشديد مقصورة على الصدقة ، والمصدِّقين بالتخفيف يعم التصديق والصدقة ؛ لأن الصدقة من الإيمان ، فهو أوجب في باب المدح [2] .

ورجح السمين الحلبي القراءة بالتخفيف فقال : قراءة ابن كثير من التصديق، أي صدَّقوا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فيما جاء به ، وقراءة الباقين من الصدقة وهو مناسب لقوله : (وأقرضوا) ، والأرجح القراءة بالتخفيف؛ لأن الإقراض مُغْنٍ عن ذكر الصدقة [3] وذكر الزمخشري معنى قراءة التخفيف فقال :" والمصدِّقين من صدّق ، وهم الذين صدقوا الله ورسوله ، يعني المؤمنين " [4] .

أما الفخر الرازي فقد وجه القراءتين من حيث المعنى ، ورجح القراءة بالتخفيف وذكر أنه على القراءة الأولى – أي قراءة التخفيف – يكون معنى المصدِّق : المؤمن فيكون المعنى : إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات ؛ لأن إقراض الله من الأعمال الصالحة ، ثم نقل رأي من رجح القراءة بالتخفيف ، فقال: ثم قالوا : وهذه القراءة أولى لوجهين الأوَّل : أن من تصدق لله وأقرض إذا لم يكن مؤمناً لم يدخل تحت الوعد فيصير ظاهر الآية متروكاً على قراءة التشديد ولا

---

[1] يُنظر الحجة في القراءات السبع 342/1

[2] يُنظر حجة القراءات 701/1 ، ويُنظر التسهيل لعلوم التنزيل ، 137/3

[3] يُنظر الدر المصون 202/1

[4] الكشاف 476/4

يصير متروكاً على قراءة التخفيف ، والثاني : أن المتصدق هو الذي يقرض الله ، ثم ذكر الفخر الرازي أن في الآية إشكالاً لغوياً وهو أن عطف الفعل على الاسم قبيح فما الفائدة في التزامه هنا ، ونقل توجيه الزمخشري هذا العطف والذي قال فيه : إن العطف هنا على معنى الفعل في المصدقين لأن اللام بمعنى الذين واسم الفاعل بمعنى : صدقوا ، ويرى الإمام أن توجيه الزمخشري لا يحل الإشكال من حيث المعنى ، فقال : والذي عندي أن الألف واللام في المصدقين والمصدقات للمعهود فكأنه ذكر جماعة معينين بهذا الوصف ثم قبل ذكر الخبر أخبر عنهم بأنهم أتوا بأحسن أنواع الصدقة وهو القرض الحسن ثم ذكر الخبر بعد ذلك وهو قوله : يُضاعف لهم [1] .

[1] يُنظر مفاتيح الغيب 201/29

الفصل الثالث

التوجيه الصرفي

المبحث الأوَّل : المصادر

المبحث الثاني : المشتقَّات

المبحث الثالث : المفرد والمثنَّى والجمع

المبحث الرابع : الأفعال

الفصل الثالث

توطئة:

اعلم أن التصريف ، هو تفعيل من الصرف للمبالغة والتكثير ، وفي اللغة التعيير ، تقول : صرفت الشيء أي : غيرته ، يعني أن للتصريف معنيين ، لغوي وهو ما وضع له واضع لغة العرب ، واللغة : هي الألفاظ الموضوعة للمعاني من لغِيَ بالكسر يلغى لغياً ، إذا لهج بالكلام ، وأصلها : لغيٌ أو لغو ، والتاء عوض [1].

المعنى اللغوي : " الصرف ردُّ الشيء عن وجهه، صرفه يصْرفه صرْفاً...

وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ انصَرَفُواْ ﴾ [2] أي رجعوا عن المكان الذي استمعوا فيه، وقيل : انصرفوا عن العمل بشيء ممَّا سمعوا [3] .

وجاء في معجم العين : " التصريف اشتقاق بعض من بعض ، وصيرفيات الأمور : متصرفاتها ، أي : تتقلب بالناس ، وتصريف الرياح : تصرفها من وجه إلى وجه ، وحال إلى حال ، وكذلك تصريف الخيول والسيول والأمور " [4] ، فالمعنى اللغوي لكلمة (صرف) يدور حول دلالات التغيير ، والتحويل والانتقال من حالة إلى أخرى أو من صورة إلى أخرى .

المعنى الاصطلاحي :

قال ابن السراج : " تصريف الكلمة الواحدة بأبنية مختلفة ، وخصوا به ما عرض في أصول الكلام وذواتها من التغيير " [5] .

---

[1] يُنظر شرح العلامة سعد الدين التفتازاني على التصريف العُزي في فن الصرف ، دراسة وتحقيق : أ.د إبراهيم عمر سليمان زبيدة ، ط1 ، 2003 م ، ص 12 ،13

[2] سورة التوبة : من الآية (127)

[3] لسان العرب ، مادة (ص ، ر ، ف) 432/3

[4] كتاب العين 109/7

[5] الأصول في النحو 231/3

وجاء في اللباب : " هو تغيير حروف الكلمة الأصول بزيادة أو نقصان أو إبدال للمعاني المطلوبة منها " [1] .

ومن هنا نجد توافق المعنى اللغوي مع المعنى الاصطلاحي في مفهوم التغيير والتحويل .

[1] الشافية في علم التصريف 6/1

المبحث الأوَّل

المصادر

المصدر لغة : جاء في معجم الصحاح أن " صَدْرَ الشيء أوَّله ، وصدر السهم : ما جاز من وسطه إلى مستدقه ، وسمي بذلك ؛ لأنه المتقدم إذا رُميَ .... وقال أبوعبيدة : قوله صدر المطية مصدر من قولك : صدر يَصْدُرُ صدراً ، وأصدرته فصدر ، أي رجعته فرجع والموضع مصدر ، ومنه مصادر الأفعال ، وصادره على كذا ، وصدَر الفرسُ ، أي بزَّ بصدره وسبق " [1] .

أما المصدر اصطلاحاً فهو : " ما دلَّ على الحدث لا غير ، ويسمى حدثاً ، وحدثاناً ، واسم معنى " [2] ، أو " هو الاسم الدال على الحدث المجرد المشتمل على حروف فعل أو أكثر منها " [3] .

أصل الاشتقاق : ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه نحو: ضرب ضرْباً ، وقام قياماً ، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه ، ولكلٍّ دليله [4] .

وأُرَجِّحُ ما ذهب إليه البصريون من أن الفعل مشتق من المصدر ، معتمداً على رأي ابن السَّرَّاج حيث قال : " المصادر الأصول والأفعال مشتقة منها " [5] .

وهذه نماذج من القراءاتِ الْمُخْتَلَفِ فيها بين القرَّاء وتوجيهها الصرفي عند علماء اللغة ، وعند الإمام فخر الدين الرازي من خلال تفسيره الكبير :

---

[1] الصحاح في اللغة ، مادة (ص ، د ، ر) 382/1

[2] المفتاح في الصرف 52/1

[3] تعجيل الندى بشرح قطر الندى 226/1

[4] يُنظر الإنصاف في مسائل الخلاف 235/1

[5] الأصول في النحو 85/3

قال الله تعالى : ﴿ أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجاً فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ ﴾ [1] .

قرأ ابن كثير، وعاصم ، وأبو عمرو ، ونافع (خرجاً) بغير ألف في الأولى ، وبألف في الثانية ، وقرأ ابن عامر بغير ألف في الأولى والثانية ، وقرأ حمزة والكسائي بألف في الأولى والثانية [2] .

جاء عن أبي زرعة قوله : قال السدي : خراج بالألف هو الرزق ، والخرج هو الجعل وقال آخرون : الخرج الجعل ، والخراج العطاء ، وقال آخرون : الخرج والخراج بمعنى واحد [3] .

ويرى العكبري أن القراءتين بمعنى واحد ، فقال :يُقرأ بغير ألف في الأولى، وبألف في الثانية ، ويقرأ بغير ألف فيهما ، وبألف فيهما وهما بمعنى [4] .

أما صاحب الكشاف فقد رجح قراءة ابن كثير ونافع وعاصم وأبي عمرو حيث قال : والوجه أن الخرج أخص من الخراج ، فزيادة اللفظ لزيادة المعنى ، ولذلك حسنت قراءة من قرأ : خرجاً فخراج ربك ، يعني : أم تسألهم على هدايتك لهم قليلاً من عطاء الخلق ، فالكثير من عطاء الخالق خير [5] .

وقال صاحب القاموس : " الخرج : الأتاوة كالخراج ، ويُضمَّان ج : أخراج ، وأخاريج ، وأخرجة " [6] .

ويرى محمود الصافي أن : " خراج اسم للمال المدفوع كضريبة ، وزنه فَعَال بفتح الفاء وقد تضم وتكسر ، جمعــه أخراج وأخرجة ، وجمع الجمع أخاريج " [7] .

---

[1] سورة المؤمنون ، من الآية (72)

[2] يُنظر السبعة في القراءات 400/1

[3] يُنظر حجة القراءات 490/1

[4] يُنظر التبيان في إعراب القرآن 959/2

[5] يُنظر الكشاف 199/3

[6] القاموس المحيط ، مادة (خ ، ر ، ج) 237/1

[7] الجدول في إعراب القرآن ، محمود عبد الكريم الصافي ، دار الرشيد ، مؤسسة الإيمان ، دمشق ، ط4 ، 1418هـ 195/18

أما الفخر الرازي فقد نقل رأي أبي عمرو بن العلاء ، ولم يخالف رأي الزمخشري فقال : قال أبوعمرو بن العلاء : الخرج ما تبرَّعْت به والخراج ما لزمك أداؤه ، والوجه أن الخرج أخص من الخراج كقولك : خراج القرية ، وخرج الكردة ، زيادة اللفظ لزيادة المعنى ؛ ولذلك حسُنت قراءة من قرأ (خرجاً فخراج ربك خير) [1] .

وفي قوله تعالى : ﴿ قَالُوا رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا ﴾ [2] .

قرأ حمزة والكسائي : شقاوتنا بالألف وفتح الشين ، وقرأ الباقون : (شِقْوَتُنا)بكسر الشين من غير ألف.

وعن أصل الواو في (شقى) قال سيبويه : " كما أنه إذا قال مفعول من شَقِيت ، قال : مشقوٌّ فيه ؛ لأنها من الواو من شِقْوة وشقاوة " [3] .

قال أبوزرعة : " هما مصدران ، تقول : شقى من الشقاوة والشِقْوة ، والشِقْوة كالفطنة ، والشقاوة كالسعادة " [4] .

وذكر ابن خالويه أن " كلاهما مصدران أو اسمان مشتقان من الشقاء ، فأما الشقاوة فكقولهم : سلم سلامة ، وأما الشقوة ، فكقولهم : فديته فِدْية " [5] .

وذكر العكبري أنهما بمعنى واحد ، فقال : " شِقْوتُنا يقْرأ بالكسر من غير ألف ، وبالفتح مع الألف ، وهما بمعنى واحد " [6] .

وقال الراغب الأصفهاني : " الشقاوة : خلاف السعادة ، وقد شقيَ يَشْقى شِقْوة ، وشَقاوة ، وشقاء " [7] .

---

[1] يُنظر مفاتيح الغيب 98/23

[2] سورة المؤمنون ، من الآية (106)

[3] الكتاب 440/1

[4] حجة القراءات 491/1

[5] الحجة في القراءات السبع 258/1

[6] التبيان في إعراب القرآن 961/2

[7] مفردات ألفاظ القرآن الكريم ، الحسين بن محمد بن الفضل المعروف بالراغب الأصفهاني ، دار القلم – دمشق 40/2

ولم يوجه الزمخشري هذه القراءة ، أما الفخر الرازي فكعادته في نقل آراء العلماء نقل رأي أبي مسلم فقال : قال أبو مسلم : الشِقْوة من الشقاء كجِرية الماء ، والمصدر الجري ، وقد يجيء لفظ فعله والمراد به الهيئة والحال ، فيقول : جِلْسة حسنة ، وركبة وقِعْدة ، وذلك من الهيئة ، وتقول : عاش فلان عِيشة طيبة ومات ميتة كريمة ، وهذا هو الحال والهيئة ، فعلى هذا المراد من الشِقوة حال الشقاء [1].

واختُلف في قوله تعالى : ﴿ وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ الرُّشْدِ لاَ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً ﴾ [2] .

فقرأ ابن كثير ، ونافع ، وعاصم ، وابن عامر ، وأبو عمرو بضم الراء خفيفة ، وقرأ حمزة والكسائي مثقلة بفتح الراء والشين [3] .

قال سيبويه : " وقالوا : رَشَدَ يَرْشُدُ رُشْداً ، وراشد ، وقالوا : الرَّشَد كما قالوا : سَخَطَ يَسْخُطُ سَخَطاً " [4] .

وقد انطلق علماء اللغة والتجويد في توجيه هذه القراءة بناء على رأي سيبويه فقال ابن خالويه : " الحجة لمن ضم أنه أراد به الهدى التي هي ضد الضلال ودليله قوله تعالى : (قد تبين الرُّشْد من الغي) ، والغي ها هنا : الضلال، والحجة لمن فتح أنه أراد به الصلاح في الدين ، ودليله قوله تعالى : وهيء لنا من أمرنا رشداً أي صلاحاً ،وقيل : هما لغتان كقولهم السُّقْم والسَّقَم " [5].

وقال أبو زرعة : " هما لغتان مثل السَّقَم والسُّقْم ، والحَزَن والحُزْن ، قال أبوعمرو : سبيل الرُّشْد أي الصلاح وتصديقها قوله تعالى : (فإن آنستم منهم رُشْداً) والرُّشْد في الدين " [6] .

---

[1] يُنظرمفاتيح الغيب 108/23

[2] سورة الأعراف ، من الآية (146)

[3] يُنظر السبعة في القراءات 293/1

[4] الكتاب 342/1

[5] الحجة في القراءات السبع 164/1

[6] حجة القراءات 295/1-296

وجاء في إبراز المعاني : " الرُّشْد بالضم الصلاح ، وبالفتح الدين " [1] .

ويرى العكبري أن المعنى واحد فقال : " يقرأ بضم الراء وسكون الشين وبفتحهما ، وسبيل الرشاد بالألف والمعنى واحد " [2] .

وعند توجيه الرازي القراءة اكتفى بنقل آراء مَنْ سبقه مِنَ العلماء ولم يُبْدِ رأيه ، فقال : وفرَّق أبو عمرو بينهما فقال : (الرُّشْد) بضم الراء الصلاح ، و (الرَّشَد) بفتحهما الاستقامة في الدين ، قال تعالى : ﴿ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْداً ﴾ [3] ، وقال الكسائي : هما لغتان بمعنى واحد مثل الحُزْن والحَزَن ، والسُّقْم والسَّقَم ، وقيل : (الرُّشْد) بالضم الاسم وبالفتحتين المصدر [4] .

وفي قوله تعالى : ﴿ الآنَ خَفَّفَ اللّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفاً ﴾ [5].

قرأ ابن كثير ، ونافع ، وأبوعمرو وابن عامر ، والكسائي (ضُعْفاً) بضم الضاد ، وقرأ عاصم ، وحمزة (ضَعْفاً) بفتح الضاد [6] .

يرى سيبويه أنهما لغتان بمعنى واحد وإن كان لم يصرح بذلك فقال : " وقالوا : ظرُف ظُرْفاً وهو ظريف ، كما قالوا ضعُف ضَعْفاً وهو ضعيف " [7] .

وجاء في كتاب العين " ضَعُفَ يَضْعُفُ ضَعْفاً وَضُعْفاً ، والضُّعْفُ : خلاف القوة ، ويُقال : الضَّعف في العقل والرأي ، والضُّعْفُ في الجسد ، ويُقال : هما لغتان جائزتان في كل وجه ، و يقال : كلما فتحْت بالكلام فتحت بالضَّعْف ، تقول: رأيت به ضَعْفاً " [8] .

---

[1] إبراز المعاني من حرز الأماني 48/2

[2] إملاء ما مَنَّ به الرحمن 285/1

[3] سورة الكهف من الآية (66)

[4] يُنظر مفاتيح الغيب 5/15

[5] سورة الأنفال ، من الآية (66)

[6] يُنظر السبعة في القراءات 308/1-309

[7] الكتاب 342/1

[8] العين ، مادة (ض ، ع ، ف) 281/1

وسار اللغويون وعلماء التجويد في توجيه القراءة على نهج ما رسمه الخليل وتلميذه سيبويه ، فقال ابن خالويه : " هما لغتان " [1] .

و جاء في كتاب تهذيب الأفعال : " ضَعُف الشيء ضَعْفاً وضُعْفاً في عقل أو جسم ضدَّ قوي و (ضَعَفٌ) لغة " [2] .

أما البنَّا فقال : " كلاهما مصدر ، وقيل الفتح في العقل والرأي ، والضم في البدن [3] .

وذكر الزمخشري أن " المراد بالضَّعف : الضَّعْف في البدن ، وقيل في البصيرة والاستقامة في الدين " [4] .

وذكر الفخر في توجيهه القراءة – بعد أن نسبها إلى قرائها – أنهما لغتان صحيحتان فقال : " قرأ عاصم وحمزة بفتح الضاد وفي الروم مثله ، والباقون فيهما بالضم ، وهما لغتان صحيحتان الضُّعْف والضَّعْف كالمُكْث والمكْث ، وخالف حفص عاصماً في هذا الحرف وقرأهما بالضم ، وقال : ما خالفت عاصماً في شيء من القرآن إلاَّ في هذا الحرف " [5] .

واختُلِف في قوله تعالى : ﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْداً ﴾ [6] .

فقرأ ابن كثير ، ونافع، وأبو عمرو ، وابن عامر (مِهاداً) بالألف في كل القرآن ، وقرأ عاصم وحمزة ، والكسائي في طه والزخرف (مهداً) بغير ألف فيهما [7] .

---

[1] الحجة في القراءات السبع 172/1

[2] تهذيب كتاب الأفعال لأبي بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز المعروف بابن القوطية ، تأليف : أبوالقاسم علي ابن جعفر السعدي المعروف بابن القطّاع ، عالم الكتب – بيروت – ط1 – 1403هـ – 94/2

[3] إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 299/1

[4] الكشاف ، 383/2

[5] مفاتيح الغيب 156/15

[6] سورة طه ، من الآية (49)

[7] يُنظر السبعة في القراءات 418/1

قال الخليل : " المهد الموضع يُهَيَّأُ لينام فيه الصبي ، والمهاد أجمع من المهد ، كالأرض جعلها الله مهاداً للعباد " [1] .

وفي توجيه هذه القراءة قال ابن خالويه : " الحجة لمن أثبت الألف .... أنه جعله اسماً للأرض ، أي جعلها لهم فراشاً ، والحجة لمن حذف الألف أنه جعله مصدراً من قولك مهدتها مهداً ، كما تقول : فرشتها فرشاً " [2] .

أما أبو زرعة فقد اكتفى بتوجيه القراءة من دون ألف ، فقال : " قرأ أهل الكوفة : (مهداً) ذهبوا إلى المصدر ، فيكون تقدير الكلام : الذي جعل لكم الأرض ممهودة مهداً ، فيكتفي بقوله مهداً من ممهودة ، والعرب تضع المصادر في مواضع الموصوف ، فتقول : رجلٌ رَضْيٌ ، أي مرضيٌ " [3] .

وجاء في كتاب إبراز المعاني أنَّ : " كلاهما مصدر، ومنه مهد الصبي والفراش والبساط ، قال أبو علي : المهد مصدر كالفرش ، والمهاد كالفراش " [4].

وذكر الثعلبي أن القراءة بالألف (مهاداً) من اختيار أبي عبيدة وأبي حاتم لقوله : (ألم نجعل الأرض مهاداً) ولم يختلفوا أنه بالألف [5] .

أما الفخر الرازي فلم يوجه القراءة وذكر أن القراءة بالألف من اختيار أبي عبيدة ، وأن المفضل قال : هما مصدران لمهد ، يقال : مهد مهداً ومهاداً [6] .

وفي قوله تعالى : ﴿ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْءاً كَبِيراً ﴾ [7] .

قرأ ابن عامر (خَطَأً) بفتح الخاء والطاء ، وهو ضد العمد ، وحجته قوله تعالى : ﴿ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِناً إِلاَّ خَطَئاً ﴾ [8] .

---

[1] العين ، مادة (م ، ه ، د) 32/4

[2] الحجة في القراءات السبع 241/1

[3] حجة القراءات 453/1

[4] إبراز المعاني من حرز الأماني 281/2

[5] الكشف والبيان عن تفسير القرآن 70/9

[6] يُنظر مفاتيح الغيب 59/22

[7] سورة الإسراء ، من الآية (31)

[8] سورة النساء، من الآية (92)

قال الزجاج (خَطَأً) له تأويلات ، أحدها معناه : إن قتلهم كان غير صواب ، يقال : أخْطأ يُخْطئ إخْطاء وخَطَأً ، والخطأ الاسم من هذا لا المصدر ، وقد يكون الخطأ من خطئ يخْطأ خَطَأً إذا لم يُصِبْ ، مثل فزِع يَفْزَع فَزَعاً ، وقرأ ابن كثير (خِطَاء) بكسر الخاء وفتح الطاء وهو مصدر خطِئ يَخْطأ خِطأ وخِطَاءً إذا لم يصب ، كما تقول سفَد يسْفِد سِفاداً ، وقرأ الباقون : (خِطْأً) بكسر الخاء وإسكان الطاء معناه : إثماً وهو مصدر لخَطِئ الرجل يَخْطأ خِطأً، مثل : أثم يأثم إثماً [1] .

وجاء في صحاح الجوهري أن الخَطَأ نقيض الصواب ، والخِطء : الذنب في قوله تعالى : (إن قتلهم كان خِطْئًا كبيراً) ، أي إثماً [2] .

ولم يخالف ابن عاشور من سبقه فقال : الخطأ – بفتح الخاء والطاء – ضد العمد ، وفعله أخْطأ ، وخِطئا – بكسر الخاء وسكون الطاء بعدها همزة – أي إثماً [3].

أما الفخر الرازي فلم يأتِ بجديد عند توجيهه القراءة ونقل رأي القفَّال بعد أن نسب كل قراءة إلى أصحابها فقال : قال القفال – رحمه الله – : و قرأ ابن كثير: (خِطاء) بكسر الخاء ممدودة ولعلهما لغتان ، مثل : دفْع ودِفاع ، ولبس ولباس [4] .

واختلف القراء في قوله تعالى : ﴿ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجاً ﴾ [5] .

قرأ ابن كثير ، ونافع ، وعاصم ، وابن عامر ، وأبو عمرو (خَرْجاً) بغير ألف ، وقرأ حمزة ، والكسائي (خَراجاً) بالألف [6] .

---

[1] حجة القراءات ، 400/1–401

[2] يُنظر الصحاح في اللغة ، مادة (خ ، ط ، أ) 177/1

[3] يُنظر التحرير والتنوير ، محمد الطاهر بن عاشور ،دار سحنون – تونس – 1997 – 89/15

[4] يُنظر مفاتيح الغيب 158/20

[5] سورة الكهف ، من الآية (92)

[6] يُنظر السبعة في القراءات 400/1

قال ابن خالويه في توجيه هذه القراءة : " يُقْرأ بإثبات الألف وطرحها ....، فالحجة لمن أثبتها أنه أراد بذلك ما يأخذه السلطان كلّ سنة من الأتاوة والضريبة والحجة لمن طرحها أنه أراد بذلك الجُعل " [1] .

ونقل أبو زرعة رأي الزجاج وغيره ولم يبدِ رأيه ، فقال : " قال الزجاج : الخرج الفيء ، والخراج الضريبة ، وقيل : الجزية . قال والخراج عند النحْويين الاسم لما يُخْرج من الفرائض في الأموال والخرج المصدر، وقال غيره : خرجاً أي عطيــة نخْرجــه إليك من أموالنــا ، وأمــا المضروب على الأرض فالخــراج " [2] .

وعن توجيه هذه القراءة قال العكبري : " الخرج يُقْرأ بغير ألف مصدر خرج ، والمراد به الأجر ، وقيل هو بمعنى مخرج ، والخراج بالألف وهو بمعنى الأجر ، وقيل : هو المال المضروب على الأرض والرقاب " [3] .

وجاء في غرائب القرآن ورغائب الفرقان أن " خرجاً وخراجاً أي جعلاً نخرجه من أموالنا ونظيرهما النوْل والنوال " [4] .

أما الإمام فخر الدين الرازي فقد اكتفى بنقل آراء العلماء في هذه القراءة فقال : قيل الخرج والخراج واحد ، وقيل : هما أمران متغايران ، وعلى هذا القول اختلفوا ، قيل : الخرج بغير ألف هو الجعل ؛ لأن الناس يُخْرج كلٌّ منهم شيئاً منه، فيُخرج هذا أشياء وهذا أشياء ، والخراج هو الذي يَجْبيه السلطان كل سنة ، وقال الفراء : الخراج هو الاسم الأصلي والخرج كالمصدر ، وقال قطرب : الخرج الجزية والخراج في الأرض [5] .

---

[1] الحجة في القراءات السبع 231/1

[2] حجة القراءات 433/1

[3] التبيان في إعراب القرآن 861/2

[4] غرائب القرآن ورغائب الفرقان ، 461/4

[5] يُنظر مفاتيح الغيب 145/21

وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾ [1] .

قرأ نافع ، وأبو جعفر ، ويعقوب بكسر الدال وفتح الفاء وألف بعدها ، والباقون بفتح الدال وإسكان الفاء من غير ألف [2] .

قال ابن السراج : " ولولا دفاع الله الناس بعضهم ببعض ، والمعنى : لولا أن دَفَعَ الناس بعضهم ببعض " [3] .

ويرى الزبيدي أن دافع ودفع بمعنى واحد ، فقال : " دافع عنه ودفع بمعنى، تقول منه : دَفَعَ الله عنك المكروه دَفْعاً ، ودافع الله عنك السوء دفاعاً " [4] .

أما ابن خالويه فقد وجه القراءة بقوله : " الحجة لمن أسقط الألف أنه أراد المصدر من دَفَعَ دَفْعاً ، والحجة لمن أثبتها أنه أراد المصدر من دافع دِفاعاً " [5] .

ويرى بعضهم أنه مصدرُ (دفْع ودفاع) ، أو هو مصدر دافع بمعنى دَفَعَ نحو : قاتلهم الله ، أي قتلهم الله ، فجمع بين اللغتين [6] .

وقد وجه الفخر الرازي القراءة توجيهاً بناه على رأي اللغويين ، فقال : أما من قرأ (دَفْع) فوجهه ظاهر، وأما من قرأ (دِفاع) فوجه الإشكال فيه أن المدافعة مفاعلة وهي عبارة عن كون كل من المدافِعَيْن دافعاً لصاحبه ومانعاً له من فعله ، وذلك من العبد في حق الله محال ، وجوابه أن لأهل اللغة في لفظ دفاع قولين أحدهما : أنه مصدر لِدَفَعَ ، نقول : دفعْتُه دفْعاً ودفاعاً ، قالوا : وفِعال كثيراً يجيء مصدراً للثلاثي من (فَعَل) ، تقول : جمح جِماحاً ، وعلى هذا التأويل كان قوله : (ولولا دفاع الله) معناه ولولا دَفْعُ الله [7] .

---

[1] سورة الحج ، من الآية (40)

[2] يُنظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 64/1

[3] الأصول في النحو 50/2

[4] تاج العروس من جواهر القاموس ، مادة (د ، ف ، ع) 557/20

[5] الحجة في القراءات السبع 99/1

[6] يُنظر إبراز المعاني من حرز الأماني 488/1

[7] يُنظر مفاتيح الغيب /123/11

واختلف القراء في قوله تعالى : ﴿ وَرَجُلاً سَلَماً لِّرَجُلٍ ﴾ [1] .

قرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، وروى أبان عن عاصم (سالِماً) بألف ولام مكسورة ، وقرأ الباقون (سَلَماً) بغير ألف ولام مفتوحة ، وقرأ ابن جُبير بكسر السين وسكون اللام (سِلْماً) [2] .

وجَّه علماء اللغة والتجويد هذه القراءة توجيهات عدّة كلها متقاربة ، قال أبو زرعة : (سالماً) بالألف وكسر اللام أي خالصاً للرجل ، وهو اسم فاعل على سلم فهو سالم ، وسَلَماً بغير ألف ومع اللام وهو مصدر سلِم سَلَماً [3] .

فسَّر ابن عباس القراءة بالألف وكسر اللام (سالِما) فقال : معناها خالصاً، وقال أبو جعفر : ومال أبو عبيدة إلى هذه القراءة ، قال : لأن السالم ضد المشرك والسلم ضد الحرب ، ولا معنى للمحارب ها هنا ، قال أبو جعفر : وهذا الاحتجاج لا يلزم ؛ لأن الحرف إذا كان له معنيان لم يُحْمَلْ إلاَّ على أولاهما [4] .

وقال السمين الحلبي : " القراءة الأولى اسم فاعل من سلم له كذا فهو سالم، والقراءتان الأخريان سَلَما وسِلْماً فهما مصدران وُصف بهما على سبيل المبالغة" [5].

وجاء في كتاب بصائر ذوي التمييز " قُرئ سَلَماً وسِلْما وهما مصدران وليسا بوصفين ، تقول : سلِم سِلْما وسَلَما ، وربح رِبْحاً ورَبحاً " [6] .

وورود الوصف بالمصدر كثير ، و شائع باعتراف النحاة أنفسهم ، فلماذا قصروه على السماع ، وحكموا بعدم اطراده مع تأويلهم له إما بحذف مضاف ، أو بتأويله بمشتق ، أو على المبالغة ، وكلها أمور مطردة ، واستخدم ابن جني الوصف بالمصدر في كتابه الخصائص [7] .

---

[1] سورة الزمر ، من الآية (29)

[2] يُنظر الدر المصون 502/1

[3] حجة القراءات 622/1

[4] يُنظر إعراب القرآن للنحاس 10/4

[5] الدر المصون 502/1

[6] بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ، 911/1

[7] يُنظر الخصائص 191/2

ووجَّه ابن منظور هذه القراءة بقوله : " من قرأ سالِماً فهو اسم فاعل على سلم فهو سالم ، ومن قرأ سِلْماً وسَلَماً فهما مصدران وُصف بهما على معنى ورجلاً ذا سلم لرجل " [1] .

أما الإمام فخر الدين الرازي فقد وجه جميع القراءات بعد أن نسبها إلى أصحابها بقوله : قرأ ابن كثير ، وأبو عمرو (سالماً) بالألف وكسر اللام ، يقال: سلم فهو سالم ، والباقون (سَلَماً) بفتح السين واللام بغير الألف ، ويقال أيضاً : بفتح السين وكسرها مع سكون اللام (سَلْماً) و (سِلْماً) ، أما من قرأ سالماً فهو اسم فاعل ، وأما سائر القراءات فهي مصادر (سَلِمَ) والمعنى ذو سلامة [2] .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلاً كَرِيماً ﴾ [3] .

قرأ نافع وحده (مَدْخلاً) مفتوحة الميم ، وقرأ الباقون (مُدْخلا) بضم الميم [4] .

وعن توجيه هذه القراءة ، قال ابن خالويه : " مَدْخلاً ودخولاً ، ودليله قوله تعالى (حَتَّى مَطْلَع الفجر) ويجـــوز أن يكون الفتح اسماً للمكان وربما جاء بالضم " [5] .

وقال أبوزرعة : مَدْخلا بنصب الميم جعله مصدراً من دخل يدْخُل مَدْخلا ، فإن سأل سائل فقال : قد تقدم ما يدل على أنه من أدخل ن فالجواب في ذلك أن المدخل مصدر صدر عن غير لفظه ، كأنه قال : ويُدْخِلُكُم فتدْخُلُون مَدْخلاً ، وقرأ الباقون مُدْخلاً بضم الميم مصدرٌ من أدخل يُدْخِل إدخالاً [6] .

---

[1] لسان العرب ، مادة (س ، ل ، م) 289/12

[2] يُنظر مفاتيح الغيب 241/26

[3] سورة النساء ، من الاية (31)

[4] يُنظر السبعة في القراءات 232/1

[5] الحجة في القراءات السبع 123/1

[6] يُنظر حجة القراءات 200/1

وأشار الزمخشري إلى أن صيغة (مُدْخلاً) تحتمل الدلالة على اسم المكان كما تحتمل الدلالة على المصدر [1] .

ووجه الفخر الرازي القراءة بالضم وبالفتح بقوله : بالفتح المراد موضع الدخول ، وبالضم المراد المصدر وهو الإدخال ، أي ويدخلكم إدخالا كريماً [2] .

[1] يُنظر الكشاف 535/1 ويُنظر الدر المصون 106/1

[2] يُنظر مفاتيح الغيب ، 64/10

المبحث الثاني

المشتقات

دعت الحاجة إلى معرفة الاشتقاق مع بداية التأليف النحوي ؛ لما له من ارتباط بأصول الكلمات ومعانيها ، وأحوال تراكيبها ، وهو من أهم وسائل تنمية المفردات العربية .

اهتم به اللغويون ، وعرفوه بتعريفات عدَّة ، قال الزبيدي : " شقَّق الحطب وغيره : إذ شَقَّه شَقّاً فتشقَّق ، ومن المجاز : شَقَّق الكلام تشقيقاً : أخرجه أحسن مخرج " [1] .

أمَّا ابن منظور فقال : " الشَّقُّ مصدر قولك شققت العود شقّاً ، والشقُّ الصدع البائن ، وقيل غير البائن ، وقيل هو الصدع عامة ، وفي التهذيب : الشَّقُّ الصدع في عود ، أو حـــائط ، أو زجـــاجة ، شقَّه يَشُقُّه شقّاً فانشقَّ وشقَّقَه فتشَقَّق " [2] .

أما اصطلاحاً فقد جاء في كتاب الحدود في علم النحو : " الاشتقاق فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل " [3] .

أي بمعنى : " تغيير حروف الكلمة الأصول بزيادة أو نقصان ، او إبدال للمعاني المطلوبة منها " [4] .

ويزيد المصطلح وضوحاً تعريف الجرجاني الذي يقول فيه " الاشتقاق : نزع لفظ من آخر بشرط تناسبهما معنىً وتركيباً ، وتغايرهما في الصيغة بحرف أو حركة " [5] .

---

[1] تاج العروس من جواهر القاموس ، مادة (ش ، ق ، ق) 522/25

[2] لسان العرب ، مادة (ش ، ق ، ق) 181/10

[3] الحدود في علم النحو ، لأبي الحسن بن علي بن عيسى بن علي بن عبدالله الرماني 3/1

[4] اللباب في علل البناء والإعراب 293/1

[5] المفتاح في الصرف 62/1

فالاشتقاق عامة هو أن تجد بين اللفظين تناسباً في أصل المعنى فتردَّ أحدهما إلى الآخر ، فالمردود مشتق والمردود إليه مشتق منه .

اختلف القدماء والمحدثون في أصل الاشتقاق وأنواعه ، وقد أشرنا إلى اختلافهم في أصل الاشتقاق حينما قدَّمنا للمبحث الأوَّل من هذا الفصل ، أما أنواعه، فيرى القدماء أنه ضربان : كبير وصغير ، قال ابن جني : " الاشتقاق عندي على ضربين : كبير وصغير" [1] .

وقد أسمى الاشتقاق الصغير بالأصغر والكبير بالأكبر ، ولم يسبق ابنَ جني أحدٌ على هذه التسمية سوى أبي علي الفارسي الذي كان يستعمل المصطلح من دون أن يسميَه ، قال ابن جني : " هذا موضع لم يُسمِّه أحدٌ من أصحابنا غير أن أبا علي – رحمه الله – كان يستعين به، ويخلد إليه ، مع إعواز الاشتقاق الأصغر ، لكنه مع هذا لم يُسمِّه ، وإنما كان يعتاده عند الضـــرورة ، ويستـــروح إليه ، ويتعلل به ، وإنمـــا هذا التلقيب لنا نحن " [2] .

عرَّف ابن جني الاشتقاق الأصغر بقوله : " وهو ما في أيدي الناس وكتبهم كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقرَّاه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه " [3] .

والاشتقاق الأكبر هو : " أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية ، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً تجتمع التراكيب الستة وما يتصرَّف من كل واحد منها عليه " [4] .

وإذا بُني الاشتقاق الصغير على اتفاق الحروف الأصول وترتيبها ، فملاك الأمر في الاشتقاق الكبير أن يكون اتفاق بين الحروف دون ترتيبها .

---

[1] الخصائص 133/2

[2] المصدر السابق ، الجزء والصفحة نفسها

[3] الخصائص 134/2

[4] المصدر السابق الجزء والصفحة نفسها

وهذه بعض النماذج من القراءات القرآنية التي حصل فيها اختلاف بين القراء وتوجيهها من قِبَل علماء اللغة والمفسرين ونخص بالذكر الإمام فخر الدين الرازي .

قال تعالى : ﴿ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ ﴾ [1] .

قرأ ابن كثير ، وأبوعمرو ، وكذا روْح ، ووافقهم ابن محيصن ، واليزيدي، والحسن بكسر القاف اسم فاعل ، والباقون بفتحها مكاناً أو مصدراً [2] .

وجَّه ابن خالويه القراءة بكسر القاف وفتحها فقال : الحجة لمن كسر أنه جعله اسم فاعل من قولهم : قَرَّ الشيء فهو مستقِر ، والحجة لمن فتح أنه أراد الموضع من قولهم : هذا مستقرّي [3] .

أما الزمخشري فله رأي خالف به ابن خالويه حيث ربط بين حركتي القاف والدال في الكلمتين ، فقال : " من فتح قاف (المستقر) ، كان (المستوْدع) اسم مكـــان مثله ، أو مصدراً ، ومن كسرهـــا كان اسم فاعل ، والمستوْدَع اســـم مفعول " [4] .

ولم يخالف السمين الحلبي من سبقه في توجيه هذه القراءة وذكر رأي العكبري الذي جوَّز في (مستقِرّ) أن يكون اسم مكان ، ولكنه ردَّ هذا الرأي فقال " من كسر القاف جعل (مستقرّاً) اسم فاعل والمراد به الأشخاص ، وجوز أبو البقاء في (مستقِر) أن يكون مكاناً ، وبه بدأ ، قال : فيكون مكاناً يُسْتَقَرُّ فيه ، وهذا ليس بظاهر البتة " [5] .

أما الإمام فخر الدين الرازي فقد وجَّه القراءة توجيهاً صرفياً نحْوياً حيث نقل رأي أبي علي الفارسي الذي استند فيه على رأي سيبويه ، وبعد أن نسب

---

[1] سورة الأنعام ، من الآية (98)

[2] يُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، 270/1

[3] يُنظر الحجة في القراءات السبع 146/1

[4] الكشاف 48/2

[5] يُنظر الدر المصون 698/1

القراءة إلى أصحابها ، فقال : " قال أبو علي الفارسي : قال سيبويه : يقال : قرَّ في مكانه واستقر فمن كسر القاف كان المستقِرُّ بمعنى القار ، وإذا كان كذلك وجب أن يكون خبره المضمر (منكم) ، أي منكم مُسْتَقِر ، ومن فتح القاف فليس على أنه مفعول به ؛ لأن استقر لا يتعدى ، فلا يكون له مفعول به ، فيكون اسم مكان ، فالمستقر بمنزلة المقر، وإذا كان كذلك لم يجز أن يكون خبره المضمر منكم ، بل يكون خبره (لكم)، فيكون التقدير : لكم مقر " [1] .

وبعد أن وجَّه الفخر الرازي القراءة ربط بين كلمتي (مستودع) و (مستقر) حيث نقل رأي الزمخشري كعادته عند توجيه أي قراءة ، وهذا التوجيه سبقت الإشارة إليه انظر الهامش رقم (4) ، فقال :من قرأ (مستقَرّاً) بفتح القاف جعل المستودع مكاناً ؛ ليكون مثل المعطوف عليه والتقدير : فلكم مكان استقرار ومكان استيداع ، ومن قرأ (فمستقِر) بالكسر ، فالمعنى : منكم مستقِر ومنكم مستودَع والتقدير : منكم من استقر ومنكم من اسْتُودع [2] .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ ﴾ [3] .

قرأ ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو (حذرون) بغير ألف ، وقرأ عاصم ، وابن عامر ، وحمزة ، والكسائي (حاذرون) بألف [4] .

يرى الخليل بن أحمد الفراهيدي أن الحاذر والحذر اشتقاقهما واحد ، فقال : " الحذِر مصدر قولك : حذِرْت أحذر فأنا حاذر وحذر " [5] .

وفرّق أبو زرعة بين معنى الحاذر والحذر ، فقال : " الحاذر المستعد ، والحذر المتيقظ ، وقال : الحاذر الذي يحْذر الآن ، والحذر المخلوق حذراً " [6] .

---

[1] مفاتيح الغيب 81/13

[2] المصدر السابق 84/13

[3] سورة الشعراء ، الاية (56)

[4] يُنظر السبعة في القراءات 471/1

[5] كتاب العين ، مادة (ح ، ذ ، ر) 199/3

[6] حجة القراءات 517/1

وقال العكبري : " حذرون بغير ألف وبالألف لغتان ، وقيل الحاذر بالألف المتسلح " [1] .

وجاء في كتاب (باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن) أن معنى : "حذرون : متيقظون ، و(حاذرون) : مستعدون بالسلاح ونحوه ، والأصل أن معنى : فعِل للطبع ، وفاعل للتكلف ، فيُخرَّج عليه الأقاويل المختلفة فيهما " [2] .

أما الفخر الرازي فقد وجه القراءة توجيهاً غير مسبوق من خلال المصادر التي رجعنا إليها ، حيث ذكر أن القراءة على وزن (فعِل) صفة مشبهة والقراءة على وزن (فاعل) اسم فاعل ، فقال : " اعلم أن الصفة إذا كانت جارية على الفعل وهي اسم الفاعل واسم المفعول كالضارب والمضروب أفادت الحدوث ، وإذا لم تكن كذلك وهي : المشبهة أفادت الثبوت ، فمن قرأ (حذرون) ذهب إلى إنَّا قوم من عادتنا الحذر واستعمال الحزم ، ومن قرأ (حاذرون) فكأنه ذهب إلى معنى : إنا قوم ما عهدنا أن نحذر إلاَّ عصرنا هذا " [3] .

واختلف القراء في قوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ [4] .

قرأ العامة (نظِرة) بزنة (نِقة) ، وقرأ الحسن ومجاهد وأبو رجاء (فنظْرة) بتسكين العين ، وهي لغة تميمية ، يقولون : (كبْد) في (كبِد) ، و(كتْف) في (كتِف) ، وقرأ عطاء (فناظِرة) على فاعلة ، وقد خرّجها أبو إسحاق على أنها مصدر نحو : ﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾ [5] .

وقال الزمخشري (فناظِره) أي : فصاحب الحق ناظره ، أي منتظره ، أو صاحب نظرته على طريقة النسب كقولهم : مكان عاشب وباقل بمعنى : ذو عشب

---

[1] إملاء ما منَّ به الرحمن 167/2

[2] باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن ، بيان الحق محمود بن أبي الحسن النيسابوري الغزنوي ، جامعة أم القرى – مكة المكرمة– 1039/2

[3] مفاتيح الغيب 119/24

[4] سورة البقرة ، من الآية (280)

[5] سورة الواقعة ، الآية (2)

وذو بقل ، وعنه : فناظِرْه على الأمر بمعنى : فسامحه بالنظرة وباشره بها ، فنقله عنه القراءة الأولى يقتضي أن تكون قراءته (ناظر) اسم فاعل مضافاً لضمير ذي العسرة بخلاف قراءة عطاء فإنها بتاء التأنيث ؛ ولذلك خرَّجها الزجاج على المصدر ، وقرأ عبد الله : (فناظروه) أمراً للجماعة بالنظرة فهذه ست قراءات مشهورها واحد [1] .

ووجَّه أبو الفتح هذه القراءة ، فقال : " أما (فنظْرة) بسكون الظاء فمسكنة للتخفيف من (نظِرة) كقولهم في (كبِد) كبْد ، لغة تميمية ، وهم الذين يقولون : في(كرُم) كرْم ، وفي كتُب كتْب .

وأما (فناظرْه) فكقولك : فياسرْه ، فسامحْه ، وليس أمراً من المناظرة ، أي : المحاجة والمجادلة ؛ لكنها من المساناة [2] والمسامحة " [3] .

أمَّا الفخر الرازي فلم يخالف من سبقه في توجيه هذه القراءة ، فقال : " قرئ (فنظْرة) بسكون الظاء ، وقرأ عطاء (فناظرة) ، أي صاحب الحق منتظره ، أو صاحب نظرته على طريق النسب ، كقولهم : مكان عاشب وباقل ، أي : ذو عشب ، وذو بقل ، وعنه : (فناظِرْه) على الأمر ، أي فسامِحْه " [4] .

وفي قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفاً ﴾ [5] .

قرأ أبو بكر ، وحمزة والكسائي ، وكذا يعقوب ، وخلف بفتح الواو وتشديد الصاد ، وافقهم الحسن والأعمش ، والباقون بالسكون والتخفيف ، وهما لغتان من (أوصى ووصَّى) [6] .

---

[1] يُنظر الدر المصون 644/1

[2] ساناه : راضاه وداناه ، انظر المعجم الوسيط ، مادة (س ، ن ، و) 457/1

[3] المحتسب 143/1

[4] مفاتيح الغيب 90/7

[5] سورة البقرة ، من الآية (182)

[6] يُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 199/1

وجَّه النحَّاس هذه القراءة واختار القراءة بالتخفيف ، فقال : " موصٍ وموَصٍّ ، والتخفيف أبين ؛ لأن أكثر النحويين يقول : مُوَصٍّ للتكثير ، وقد يجوز أن يكون مثل كرَّم وأكرم " [1] .

ووجَّه ابن خالويه القراءة بقوله : " الحجة لمن شدَّد أنه أخذه من (وصَّى) ، ودليله قوله تعالى : (وما وصَّينا به إبراهيم) ، والحجة لمن خفف أنه أخذه من (أوصى)، ودليله قوله تعالى : (يوصيكم الله) " [2] .

ونقل أبو زرعة رأي الكسائي الذي ذكر أنهما بمعنى واحد ، ثم ذكر أن أبا عمرو فرَّق بين الوجهين ، قال أبو زرعة : " قال الكسائي : هما لغتان ، أوفيت ووفيت ، وأكرمت وكرَّمت ، وقد رُوي عن أبي عمرو أنه فرَّق بين الوجهين ، فقال : ما كان عند الموت فهو موصٍ ؛ لأنه يُقال : أوصى فلان بكذا وكذا ، فإذا بَعَث في حاجة قيل وصَّى فلان بكذا " [3] .

وذكر العكبري أن التشديد لايفيد التكثير هنا وأن القراءتين بمعنى واحد ، فقال : " كلتاهما بمعنى واحد ، ولا يُراد بالتشديد هنا التكثير ؛ لأن ذلك إنما يكون في الفعل الثلاثي إذا شُدِّد ، فأما إذا كـــان التشديد نظير الهمزة فلا يدل على التكثير " [4] .

أما الفخر الرازي فيرى أنهما لغتان بمعنى واحد بعد أن نسب كل قراءة إلى أصحابها فقال :

" قرأ حمزة ، والكسائي ، وأبوبكر عن عاصم (مُوصّ) بالتشديد ، وقرأ الباقون : بالتخفيف ، وهما لغتان وصّى وأوْصى بمعنى واحد " [5].

---

[1] إعراب القرآن للنحاس 283/1

[2] الحجة في القراءات السبع 93/1

[3] حجة القراءات 124/1

[4] إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات 79/1

[5] مفاتيح الغيب 67/5

واختلف القراء في كلمة (المحصنات) من قوله تعالى : ﴿ أن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ [1] فقرأ الكسائي بكسر الصاد حيث وقع معرَّفاً إلا الحرف الأوَّل من هذه السورة وهو (والمحصنات من النساء) فإنه قرأه بفتح الصاد كالجماعة ، وكذلك قرأ الباقون في الجميع [2] .

وجَّه العكبري القراءة بقوله : " كلاهما مشهور ، فالكسر على أن النساء أحصنّ َفروجهن ، أو أزْواجهنَّ ، والفتح على أنهنَّ أُحْصِنَّ بالأزواج ، أو بالإسلام، واشتقاق الكلمة من التحصين وهو المنع " [3] .

وجاء في معجم المحكم والمحيط الأعظم أنه " قرئ (المحصَنات) و (المحصِنات) وفي التنزيل (التي أحصنت فرجها) ، ورجل محصَن : متزوج ، وقد أحصنه التزوج " [4] .

وخلاصة القول إن المحصنات ذوات الأزواج ؛ لأنهنَّ أحصنَّ فروجهنَّ بالتزويج ، فهنَّ مُحْصنات بفتح الصاد وكسرها .

ولم يخالف الفخر الرازي في توجيه هذه الآية من سبقه ، فقال : " الفتح معناه ذوات الأزواج ، والكسر معناه العفائف والحرائر " [5] .

واختلف القراء في القراءة بين اسم المفعول واسم الفاعل في قوله تعالى : ﴿ يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ آلافٍ مِّنَ الْمَلآئِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴾ [6] .

قرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، وعاصم ، ويعقوب ، وابن مُحيْصن ، واليزيدي : (مُسَوِّمين) بكسر الواو اسم فاعل ، والباقون بالفتح اسم مفعول [7] .

---

[1] سورة النساء ، من الآية (25)

[2] يُنظر النشر في القراءات العشر 249/2

[3] التبيان في إعراب القرآن 174/1

[4] المحكم والمحيط الأعظم ، مادة (ح ، ص ، ن) 464/1

[5] مفاتيح الغيب 1413/1

[6] سورة آل عمران ، من الآية (125)

[7] يُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 228/1

وجَّه ابن خالويه هذه القراءة بقوله : " الحجة لمن كسر أنه جعل التسويم للخيل والملائكة مُسوِّمة لها ، والحجة لمن فتح أنه جعل التسويم للملائكة والله – عزَّ وجل – فاعل بها ، والتسويم الإعلام ، فهو في الخيل صوف أحمر وقيل أبيض في أذنابها ، وآذانها ، وفي الملائكة بعمائم صُفْر " [1] .

وذكر أبو زرعة أن : مُسَوِّمين بكسر الواو ، أي : معلِّمين ، أخذ من السَّوْمة وهي العلامة ، ومُسوَّمين بفتح الواو ، وحجتهم (مُنزَلين) لمَّا كان فتح الزاي مجمعاً عليه إذا كانوا مفعولين [2] .

وهناك اختلاف في المعنى بين القراءة باسم الفاعل والقراءة باسم المفعول فيقال في قوله تعالى : (مُسَوِّمين) : معلِّمين ، ومن قال (مُسَوَّمين) : أراد مُرْسَلين ، مأخوذ من الإبل السائمة المُرْسلة في مراعيها [3] .

أما السمين الحلبي فقد وجه القراءة بكسر الواو معتمداً على المعنى ، فقد ذكر وجهين للقراءة فقال : " فأما القراءة الأولى – ويقصد بها القراءة بكسر الواو – فتحتمل أن تكون من السَّوْم ، وهو ترك الماشية ترعى ، والمعنى أنهم سوَّموا خيلهم ، أي أعطوها سوْمها من الجري والجولان ، وتركوها كذلك كما يفعل من يُسيمُ ماشيته في المرعى ، ويحتمل أن يكون من السوْمة وهي العلامة ، على معنى : أنهم سوَّموا أنفسهم ، أو خيلهم ، ورجح ابن جرير هذه القراءة بما ورد في الحديث ، عنه – عليه السلام – يوم بدر " تَسَوَّمُوا فَإِنَّ الْمَلائِكَةَ قَدْ سَوَّمَتْ " [4] .

ولم يخالف الإمام فخر الدين الرازي مَنْ سبقه ، وتبعه من جاء بعده في توجيه هذه القراءة ، فبعد أن نسب القراءة إلى أصحابها ذكر أنَّ القراءة بكسر

---

[1] الحجة في القراءات السبع 113/1

[2] يُنظرحجة القراءات 173/1

[3] يُنظر البصائر والذخائر 467/1

[4] الدر المصون 919/1 ، ويُنظر – في تخريج هذا الحديث – الفتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي ، تأليف : زين الدين المناوي ، تحقيق : احمد مجتبى ، دار العاصمة – الرياض 401/1

الواو معناها : مُعَلِّمين أنفسهم بعلامات مخصوصة ، وأكثر الأخبار أنهم سوَّموا خيولهم بعلامات جعلوها عليها ، والقراءة بفتح الواو معناها أن الله سوَّمهم [1] .

فالقراءة بكسر الواو اسم فاعل من الفعل الرباعي (سوَّم) ، والقراءة بفتح الواو اسم مفعول ، وهذا ما أشار إليه الإمام .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً ﴾ [2] .

قرأ الأخوان (حمزة والكسائي) بحذف الألف وتشديد الياء (قَسِيَّة) ، والباقون بإثبات الألف وتخفيف الياء (قاسيَة) [3] .

وجَّه ابن خالويه القراءة توجيهاً صرفياً ، فقال : " الحجة لمن خفَّف أنه قال: أصله قاسِوة ، لأنه من القسْوة ، فانقلبت الواو ياء لكسرة السين ، والحجة لمن شدَّد أنه قال : أصلها (قسِيوة) فلمَّا اجتمعت الياء والواو والسابق ساكن قلبوا الواو ياء ، وأدغموها فالتشديد لذلك ، وقال بعض اللغويين معنى قاسية : شديدة ومعنى قسية : رديئة " [4] .

وذهب ابو زرعة إلى أن حجة من قرأ (قاسية) إجماعهم على قوله تعالى: (فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله) فلمَّا أجمعوا على إحداها ، واختلفوا في الأخرى ردُّوا ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه ، وهما لغتان بمنزلة عالم وعليم، وحجة من قرأ : (قسِيَّة) هي أن فعيلاً أبلغ في الذم والمدح من فاعل [5] .

وفي معنى القاسية والقسية : يُقال : قلبٌ قاسٍ وقسيٌّ ، وقلوبٌ قاسية وقسية ، قال الكسائي ، والفراء : القاسية والقسية لغتان معناهما واحد ، وقال أبو عبيد : القاسية مأخوذة من القسوة ، والقسية التي ليست بخالصة الإيمان ، وقد خالطها زيغ وشك [6] .

---

[1] يُنظر مفاتيح الغيب 188/8

[2] سورة المائدة ، من الآية (13)

[3] يُنظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 104/1

[4] الحجة في القراءات السبع 129/1

[5] يُنظر حجة القراءات 223/1

[6] يُنظر الزاهر في معاني كلمات الناس 296/1

فالقسوة الصلابة في كل شيء ، قسا يقسو فهو قاسٍ ، وقلب قاسٍ ، وليلة قاسية : شديدة الظلمة [1] .

أما الإمام فخر الدين الرازي فقد وجَّه القراءة بقوله : " وفي قوله قسية وجهان ، أحدهما : أن تكون القسية بمعنى القاسية ، إلا أن القسي أبلغ من القاسي، كما يقال: قادر وقدير ، وعالم وعليم ، وشاهد وشهيد فكما أن القدير أبلغ من القادر فكذلك القسي أبلغ من القاسي ، الثاني : أنه مأخوذ من قولهم درهم قسي على وزن شقي ، أي : فاسد رديء " [2] .

واخْتُلِف في كلمة (لابثين) من قوله تعالى : ﴿ لَابِثِينَ فِيهَا أَحْقَاباً ﴾ [3].

فقرأ حمزة ، وروْح (لَبِثين) بغير ألف بعد اللام ، وقرأ الباقون (لابثين) بالألف [4] .

وجَّه ابن خالويه القراءة بالألف ، ومن دون ألف ، فقال : " الحجة لمن أثبت الألف أنه أتى به على القياس ، كقولهم : عالم وقادر ، والحجة لمن حذفها أنه أتى به على وزن فرح وحذِر ، ومعنى اللُّبْث : طول الإقامة " [5] .

ووجَّه أبو زرعة القراءة توجيهاً صرفياً ، فقال : " من قرأ (لابثين) حجتهم مجيء المصدر على اللُّبْث يدل على أنه من باب (شرب يشْرَب) ، و (لقِم يلْقَم) ، فهو شارب ولاقم ، وليس من باب (فرَق يفْرُق) ، ولو كان منه لكان المصدر مفتوح العين ، فلما سكن ، وقيل اللُّبْث وجب أن يكون اسم الفاعل فاعلاً لمَّا كان اللبْث كاللقم ومن قرأ (لَبِثين) جعل اسم الفعل فعِلاً ، وقد جاء غير حرف من هذا النحو على فاعل وفعِل " [6] .

---

[1] يُنظر المحيط في اللغة ، مادة (ق ، س ، و)489/1

[2] مفاتيح الغيب 148/11

[3] سورة النبأ ، الآية (23)

[4] يُنظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 358/1

[5] الحجة في القراءات السبع 361/1

[6] حجة القراءات 746/1

وذكر السمين الحلبي أن مكي بن أبي طالب ضعَّف قراءة حمزة لاعتبار أن (لبثين) خِلْقة في الإنسان مثل : حذِر وفرِق ، وأشار السمين إلى أن ذلك بعيد ؛ لأن اللُّبْث ليس ممَّا يكون خِلقة في الإنسان ، في حين رجَّح الزمخشري قراءة حمزة ، فقال : قُرئ : (لابثين) ، و (لبثين) ، والليث أقوى ؛ لأن اللابث يُقال لمن وُجد منه اللُّبْث ولايُقال : (لَبِث) إلاَّ لمن شأنه اللُّبْث كالذي يجْثُم بالمكان لا يكاد ينفكُّ منه [1] .

ورجَّح السمين الحلبي رأي الزمخشري فقال : " وما قاله الزمخشري أصْوب ، وأما قول مكي : اللُّبْث ليس خِلْقة فَمُسَلَّمٌ ، لكنه بولِغ في ذلك فجُعل بمنزلة الأشياء الخِلْقيَّة " [2] .

ولم يوجه الفخر الرازي القراءة ، بل اكتفى بنقل رأيي الفراء والزمخشري فقال : " قال الفراء هما بمعنى واحد ، يقال : لابث ولبث مثل طامع وطمع ، وفاره وفره ، وهو كثير ، وقال صاحب الكشاف : والليث أقوى ؛ لأن اللابث من وجد منه اللُّبْث ولا يقال : لبِث إلاَّ لمن شأنه اللُّبْث ، وهو أن يستقرَّ في المكان ، ولايكاد ينفك منه" [3] ، وهذا الرأي – أقصد رأي الزمخشري – سبقت الإشارة إليه ، انظر الهامش رقم (2) .

وفي قوله تعالى : ﴿ أَئِذَا كُنَّا عِظَاماً نَّخِرَةً ﴾ [4].

قرأ شعبة ، والأخوان ، ورويس ، وخلف بألف بعد النون ، والباقون بحذفها [5] .

قال أبو زرعة في توجيه القراءة : " ما كان صفة منتظر لم يكن فهو بالألف ، وما كان وقع فهو بغير الف " [6] .

---

[1] يُنظر الدر المصون 613/1

[2] المصدر السابق الجزء والصفحة نفسها

[3] مفاتيح الغيب 13/31

[4] سورة النازعات ، الآية (11)

[5] يُنظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 359/1

[6] حجة القراءات 748/1

ويرى الزمخشري أنهما بمعنى واحد إلاَّ أن (فعِل) أبلغ من (فاعل) ، فقال : " يُقال : نخِرِ العظم فهو نَخِر وناخِر ، كقولك : طمِعَ فهو طمِع و طامع ، وفعِل أبلغ من فاعل ، وقد قرئ بهما ، وهو البالي الأجوف الذي تمرُّ فيه الريح فيُسْمَعُ له نخير" [1] .

وجاء في جمهرة اللغة أن من قرأ : نخِرة : أراد بالية ، ومن قرأ (ناخِرة) أراد أن الريح تنخر فيها فيما يقال ؛ لأنه قد بقي منها بقية [2] .

و معنى نخِرة ، أي بـــالية مفتتة ، وقولهـــم هذا استبعـــاد منهم للبعث وإنكار له [3] .

وذكر السمين الحلبي أن القراءتين كحاذر وحذِر فاعل لمن صدر منه الفعل، وفعِل لمن كان فيه غريزة ، أو كالغريزة [4] .

أما الفخر الرازي فقد نقل آراء اللغويين في توجيه القراءة وذكر أن أبا عبيدة اختار (نخِرة) وأما من سواه فقد اتفقوا على أن الناخرة لغة صحيحة ثم اختلف هؤلاء على قولين .

الأوَّل : أن الناخرة والنخرة بمعنى واحد ، قال الأخفش: هما جميعاً لغتان أيهما قرأت فحسن ، وقال الفراء الناخِر والنخِر سواء في المعنى بمنزلة الطامع والطمِع .

القول الثاني : أن النخرة مِنْ نخر العظم ينخر فهو (نخِر) مثل : عفن يعفن فهو عفِن ، وأن الناخرة : العظام الفارغة التي يحصل من هبوب الريح فيها صوْتٌ كالنخير وعلى هذا الناخرة من النخير بمعنى الصوت كنخير النائم والمخنوق لا من النخر الذي هو البلى [5] .

---

[1] الكشاف 695/4

[2] يُنظر جمهرة اللغة ، مادة (ن ، خ ، ر) 312/1

[3] يُنظر أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير 509/5

[4] يُنظر الدر المصون 633/1

[5] يُنظر مفاتيح الغيب 33/31

واختُلف في كلمة (سِحْر) في قوله تعالى : ﴿ إِنْ هَذَا إِلاَّ سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ [1] .

فقرأ حمزة ، و الكسائي ، وخلف بالألف بعد السين وكسر الحاء (ساحِر)، والباقون بكسر السين وإسكان الحاء من غير ألف (سِحْر) [2] .

وجَّه ابن خالويه القراءة فقال : " الحجة لمن أثبت الألف أنه أراد به اسم الفاعل ، والحجة لمن حذفها أنه أراد المصدر " [3] .

ونقل أبوزرعة عن اليزيدي عن أبي عمرو ، فقال – والرأي لأبي عمرو : ما كان في القرآن (مبين) فهو سحْر بغير ألف ، وما كان (عليم) فهو ساحر بالألف ، وأبان أبوزرعة ما يعنيه أبوعمرو ، فقال : ذهب أبو عمرو إلى أنه إذا وصف بالبيان دلَّ على أنه عنى السحر الذي يُبين عن نفسه أنه سحر لمن تأمله ، وإذا نعت بعليم لم يجُز أن يُسند العلم إلى السحر ، فجعله لفاعل السحر ، والسحر عنده أوعب معنى ؛ لأنه يدُلُّ على فاعله ، والساحر قد يُوجد ، ولا يوجد معه السحر ، والسحر لا يوجد إلاَّ مع ساحر [4] .

أما السمين الحلبي فقد وجَّه قراءة الجماعة بقوله : تحتمل أن تكون الإشارة إلى ما جاء به من البينات ، وتحتمل أن تكون الإشارة إلى عيسى ، جعلوه نفس السحْر مبالغة [5] .

أما صاحب كتاب المصباح المنير في غريب الشرح الكبير فقد نقل تعريف الإمام فخر الدين الرازي للسحر في الاصطلاح ، فقال : " ولفظ السحر في عُرْف الشرع مختص بكل أمر يخفى سبَبُه ويُتَخَيَّلُ على غير حقيقته ، ويجري مجرى التمويه والخداع " [6] .

---

[1] سورة المائدة ، من الآية (110)

[2] يُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 257/1

[3] الحجة في القراءات السبع 135/1

[4] يُنظر حجة القراءات 240/1

[5] يُنظر الدر المصون 513/1

[6] المصباح المنير في غريب الشرح الكبير 173/4

ووجَّه الفخر الرازي هذه القراءة – بعد أن نسبها إلى أصحابها – فقال : " فمن قرأ : (ساحر) أشار إلى الرجل ، ومن قرأ (سحْر) أشار إلى ما جاء به، وكلاهما حسن " [1] ، ثم ذكر أن الواحدي اختار قراءة (سحر) لجواز وقوعه على الحدث والشخص ، أما وقوعه على الحدث فظاهر ، وأما وقوعه على الشخص ، فتقول : هذا سحْر ، وتريد به (ذو سحر) [2] .

وفي قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ ﴾ [3] .

اختلف القراء في كلمة : (موهن) ، فقرأ ابن عامر ، وشعبة ، وحمزة ، والكسائي ، ويعقوب ، وخلف بسكون الواو وتخفيف الهاء والتنوين على أنه اسم فاعل من (أوْهَن) ، وقرأ حفص بالتخفيف من غير تنوين ، والباقون بفتح الواو وتشديد الهاء [4] .

ذكر النحاس أن في القراءة بالتشديد معنى المبالغة [5] .

ووجَّه ابن خالويه القراءتين ورجَّح قراءة التشديد ، فقال : " الحجة لمن شدَّد أنه أخذه من (وهَّن) ، فهو (موهِّن) ، والحجة لمن خفف أنه أخذه من (أوْهن) ، فهو: (موهِن) ، وهما لغتان ، والتشديد أبلغ وأمدح " [6] .

وجاء في كتاب إبراز المعاني من حرز الأماني أن المعنى واحد ، وهَنْتُ الشيء وأوهنته واحد ، أي : جعلته واهناً ضعيفاً [7] .

وفي معنى الوهن ، قيل: الوهن ضَعْفٌ من حيث الخلْق أو الخُلُق [8] ، وقيل : موهن مضعف وماحق كيد الكافرين ومبطل مكرهم وحيلهم [9] .

---

[1] مفاتيح الغيب 106/12

[2] يُنظر المصدر السابق الجزء والصفحة نفسها

[3] سورة الأنفال ، الآية (18)

[4] يُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 297/1

[5] يُنظر إعراب القرآن للنحاس 182/2

[6] الحجة في القراءات السبع 170/1

[7] يُنظر إبراز المعاني من حرز الأماني 490/2

[8] يُنظر مفردات غريب القرآن 535/1

[9] يُنظر بيان المعاني 282/5

أما الإمام فخر الدين الرازي فلم يوجَّه هذه القراءة واكتفى بنسبة كل قراءة إلى أصحابها [1] .

قرئ (مُرْدَفين) و(مُرْدِفين) بفتح الدال وكسرها في قوله تعالى : ﴿ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴾ [2] .

فقرأ المدنيان ويعقوب بفتح الدال ، والباقون بكسرها [3] .

وجَّه ابن خالويه قراءتي الكسر والفتح بقوله :" الحجة لمن كسر الدال أنه جعل الفعل للملائكة فأتى باسم الفاعل من أردف ، والحجة لمن فتح الدال أنه جعل الفعل لله – عزَّ وجلَّ – فأتى باسم المفعول من أردف ، والعرب تقول : أردفت الرجل أركبته على قطاة دابتي خلفي ، وردفته إذا ركبت خلفه " [4] .

أما السمين الحلبي فقد وصف القراءتين بالوضوح ، فقال : " هما واضحتان، لأنه يُرْوى في التفسير أنه كان وراء كل ملِكٍ مَلَكٌ رديفاً له ، فقراءة الفتح تُشْعِر بأنَّ غيرهم أرْدفهم لركوبهم خلفهم ، وقراءة الكسر تُشْعِرُ بأن الراكب خلف صاحبه قد أردفه ، فصحَّ التعبير باسم الفاعل تارة واسم المفعول أخرى " [5] .

أما البنَّا فذكر أن القراءة " بفتح الدال اسم مفعول ، أي : مُرْدَفين بغيرهم ، والباقون : بالكسر اسم فاعل ، أي : مُرْدِفين مثلهم " [6] .

وجاء في كتاب (بيان المعاني) " من الملائكة مُرْدِفين غيرَهم وراءهم مثلَهم أو أكثر؛ لأن الرَّدَف أغلبه واحد ، وقد يكون اثنين عند البشر ، أما الملائكة فلا تحديد لردفهم " [7] .

---

[1] يُنظر مفاتيح الغيب 114/15

[2] سورة الأنفال ، من الآية (19)

[3] يُنظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 143/1

[4] الحجة في القراءات السبع 169/1

[5] الدر المصون 207/1

[6] إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 296/1

[7] بيان المعاني 277/5

وفي معنى الردف نقل الزبيدي عن الزجاج قوله : يأتون فرقة بعد فرقة ، أي متتابعين رَدِفَه وأردفه بمعنى واحد ، و(مُرْدَفين) بفتح الدال ، أي : فُعِل ذلك بهم أي : أردفهم الله بغيرهم [1] .

أما فخر الدين الرازي فقد وجه القراءة معتمداً – كعادته – على آراء العلماء ، فبعد أن نسب القراءة ذكر أن الفراء قال : " (مُرْدِفين) ، أي متتابعين يأتي بعضهم في أثر بعض كالقوم الذين أردفوا على الدواب ، و(مُرْدَفين) ، أي فُعل بهم ذلك ، ومعناه أنه تعالى أردف المسلمين وأيدهم بهم " [2] .

واختلف القراء في القراءة بين اسم الفاعل واسم المفعول في قوله تعالى : ﴿ إِلاَّ عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ﴾ [3] .

ففتح لام (المخلَصين) نافع ، وعاصم ، وحمزة ، والكسائي ، وأبو جعفر، وخلف ، وقرأ الباقون بكسر اللام [4] .

وجَّه ابن خالويه هذه القراءة بقوله : " الحجة لمن فتح أنه أراد اسم المفعول به من قولك أخلصهم الله فهم (مُخْلَصون) ، والحجة لمن كسر أنه أراد اسم الفاعل من : (أخلص) فهو مُخْلِص " [5] .

وذكر أبو زرعة أن القراءة بكسر اللام بمعنى أخلصوا دينهم ، وأعْمالَهم من الرياء ، وحجتهم قوله تعالى : (وأخلصوا دينهم) ، وقوله تعالى : (مُخْلِصاً له ديني) ، فإذا أخلصوا فهم مخلِصين ، و(المخْلَصين) بفتح اللام ، أي : أخْلصهم من الأسواء والفواحش ، فصاروا مُخْلَصين ، وحجتهم قوله تعالى : (إنَّا أخْلَصْناهم بخالصة ذكرى الدار) فصاروا مُخْلَصين بإخلاص الله إيَّاهم [6] .

---

[1] يُنظر تاج العروس ، مادة (ر ، د ، ف) 333/23

[2] مفاتيح الغيب 105/15

[3] سورة الحجر ، الآية (40)

[4] يُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 346/1

[5] الحجة في القراءات السبع 194/1

[6] يُنظر حجة القراءات 359/1

أما السمين الحلبي فوجَّه القراءة بما لم يخالف فيه مَنْ سبقه مِنَ العلماء ، فقال : " الكسر على اسم الفاعل والمفعول محذوف تقديره : المخلِصين أنفسهم أو دينَهم ، والفتح على أنه اسم مفعول مِنْ : أخلصهم الله ، أي : اجتباهم واختارهم ، أو أخلصهم من كل سوء " [1] .

ونقل الزبيدي رأي الزجاج في توجيه هذه القراءة ، فقال : " المخلِصين بكسر اللام وفتحها ، قال الزجاج : المخلَص الذي جعله الله مُختاراً خالصاً من الدنس ، والمخلِص : الذي وحَّد الله تعالى خالِصاً " [2] .

أما الفخر الرازي فقد كان حريصاً على نسبة القراءة إلى أصحابها ، فبعد أن فعل ذلك وجَّه القراءة بقوله : وجْه القراءة الأولى – يقصد القراءة بكسر اللام – أنهم الذين أخلصوا دينَهم وعبادتهم عن كل شائب يناقض الإيمان والتوحيد ، ومن فتح اللام فمعناه الذين أخلصهم الله بالهداية والإيمان والتوفيق والعصمة ، وهذه القراءة تدل على أن الإخلاص والإيمان ليس إلاَّ من عند الله تعالى [3] .

وبين اسم الفاعل واسم المفعول اختلف القراء في قراءة قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ ﴾ [4] .

فقرأ نافع وحده (مُفْرِطونَ) بكسر الراء خفيفة ، مِن أفْرطت ، وقرأ الباقون : (مُفْرَطونَ) بفتح الراء مِنْ (أفْرطوا) فهم (مُفْرَطون) [5] .

يرى النحاس أن القراءتين بمعنى واحد ، فقال : وأصل هذا كله من التجاوز والتقدم ، فمفرِطون مبالغون متجاوزون في الشرط ، ومُفْرَطون : مُضيَّعون مُتَجاوزون لما يجب [6] .

---

[1] الدر المصون 546/1

[2] تاج العروس ، مادة (خ ، ل ، ص) 562/17

[3] يُنظر مفاتيح الغيب 150/19

[4] سورة النحل ، من الآية (62)

[5] يُنظر السبعة في القراءات 374/1

[6] يُنظر إعراب القرآن للنحاس 141/2

وذهب أبو زرعة إلى أن معنى القراءة بالكسر : أنهم مُسْرِفون مُكْثِرون من المعاصي والقراءة بالفتح أي : مَتْروكون في النار مَنسيُّون فيها [1] .

أما ابن جزي فذكر أن القراءة بكسر الراء والتخفيف من الإفراط ، أي : مُتَجاوِزون الحد في المعاصي ، وبفتح الراء والتخفيف من الفرط ، أي معجلون إلى النار [2] .

وجاء في كتاب نظم الدرر أن : مُفْرَطون مَقَدَّمون مُعَجَّلون إليها بتقديم من يسوقهم ، وإعجاله لهم ، ومُفْرِطون بالكسر والتخفيف ، أي : مُبالِغون في الإسراف والجراءة على الله [3] .

وفي كتاب تهذيب الأفعال لم يختلف توجيه القراءة على ماسبق فمعنى (مُفْرَطون) منسيُّون في النار ، ومُفْرِطون معناه : مُفْرِطون على أنفسهم [4] .

وإلى ما سبق أشار الجوهري في صِحاحه بقوله : " وأنهم مُفْرَطون ، أي : متروكون في النار منسيُّون ، وأفرط في الأمر ، أي : جاوز فيه الحد " [5] .

أما الإمام فخر الدين الرازي فقد نسب القراءة إلى أصحابها ، ثم بدأ بتوجيه كل قراءة وذلك عن طريق نقل آراء العلماء ، ومن ثمَّ اختيار الرأي الذي يميل إليه ، فقال : أما عن معنى قراءة نافع ، فقال الفراء : المعنى أنهم كانوا مُفْرِطين على أنفسهم في الذنوب ، وقال أبو علي الفارسي : كأنه أفرط ، أي صـــار ذا فرط .

وأما القراءة بفتح الراء ففيها قولان ، القول الأول : المعنى أنهم مُتْرَكون في النار ، قال الكسائي : يقال : ما أفرطت من القوم أحداً ، أي ما تركت ، وقال الفراء : تقول العرب : أفرطت منهم ناساً ، أي خلفتهم وأنسيتهم .

---

[1] يُنظر حجة القراءات 391/1

[2] يُنظر التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي 76/2

[3] يُنظر نظم الدرر في تناسب الآيات والسور 440/4

[4] يُنظر تهذيب كتاب الأفعال 158/2

[5] الصحاح ، مادة (ف ، ر ، ط) 285/4

والقول الثاني : (مُفْرَطون) ، أي معجلون ، قال الواحدي – رحمه الله وهو الاختيار– ووجهه ما قال أبوزيد وغيره : فرط الرجل أصحابه يَفْرَطُهم فرطاً وفروطاً إذا تقدمهم إلى الماء ؛ ليصلح الدلاء والأرسان ، فمعنى قوله : (مُفْرَطون) على هذا التقدير كأنهم قُدِّموا إلى النار فهم فيها فَرَطٌ للذين يدخلون بعدهم [1] .

وفي قوله تعالى : ﴿ أَقَتَلْتَ نَفْساً زَكِيَّةً ﴾ [2] .

قرأ الشامي والكوفيون وروْح بغير ألف بعد الزاي مع تشديد الياء ، والباقون بألف بعد الزاي مع تخفيف الياء [3] .

وجَّه أبو زرعة هذه القراءة بقوله – ناقلاً رأي أبي عمرو – : " قال أبو عمرو : الزاكية التي لم تذنب قطُّ ، والزكية التي أذنبت ثم غفر لها " [4] .

ولم يخالف ابن خالويه رأي أبي عمرو الذي نقله أبوزرعة ، فقال : " الحجة لمن قرأ (زاكية) أنه أراد أنها لم تذنب قطُّ ، والحجة لمن قرأها (زكية) أنه أراد أذنبت ثم تابت ، وقيل : هما لغتان بمعنى ، كقوله : قاسية وقسيَّة " [5] .

وذكر السمين الحلبي أنَّ : " من قرأ (زاكية) ، فهو اسم فاعل على أصله، ومن قرأ (زكيَّة) فقد أخْرجه إلى فعيلة للمبالغة " [6] .

وفي معنى (زكية) قال النحاس : " زكية ، أي : طاهرة مُخَلَّصة من الذنوب ، ومنه عبد زكي ، أي : طاهر " [7] .

وقد أراد أنَّ هذه النفس زائدة الخير لم تذنب ، ولم تكن منها خطيئة ، فهي على الفطرة الأولى من غير أنْ ترتكب ذنباً يوجب القتل .

---

[1] يُنظر مفاتيح الغيب 50/20

[2] سورة الكهف ، من الآية (74)

[3] يُنظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة215/1

[4] حجة القراءات 424/1

[5] الحجة في القراءات السبع 228/1

[6] الدر المصون 115/1

[7] إعراب القرآن للنحاس 237/5

أما الإمام فخر الدين الرازي فقد نقل آراء العلماء في توجيه هذه القراءة ولم يُبْدِ رأيه ولم يرجح أيّاً من القراءتين ، فقال : " قال الكسائي : الزاكية والزكية لغتان ومعناهما الطاهرة ، وقال أبوعمرو : الزاكية التي لم تذنب والزكية التي أذنبت ثم تابت " [1] .

واختُلف في القراءة بين اسم الفـــاعل وصيغة المبالغة في قوله تعالى : ﴿ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ ﴾ [2] .

قرأ الأخوان ، وخلف ، و ابن مُصرِّف ، و ابن وثَّاب ، وعيسى بن عمر بلا ألف بعد السين ، وبفتح الحاء وتشديدها ، وألف بعدها (سَحَّار) ، وقرأ الباقون بألف بعد السين وكسر الحاء مخففة (ساحر) [3] .

وجَّه ابن خالويه القراءة بالتشديد و بالتخفيف ، فقال : الحجة لمن شدَّد أنه أراد تكرير الفعل والإبلاغ في العمل والدلالة على أنَّ ذلك ثابت لهم فيما مضى من الزمان ، والحجة لمن أثبت الألف وخفَّف أنه جعله اسماً للفاعل مأخوذاً من الفعل [4] .

أما أبو زرعة فقد ذكر أنَّ حجة من قرأ (سحَّار) " إجماع الجميع على قوله : ﴿ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ ﴾ [5] ولا فرق بينها وبين ما أجمعوا عليه ، فرُدَّ ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه ، وأخرى أنَّ سحَّاراً أبلغ من ساحر ، وأشدُّ مبالغة في الوصف " [6].

---

[1] مفاتيح الغيب 132/21

[2] سورة الأعراف ، الآية (112)

[3] يُنظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 135/1 ، ويُنظر الدر المصون 355/1

[4] يُنظر الحجة في القراءات السبع 160/1

[5] سورة الشعراء ، من الآية (37)

[6] حجة القراءات 291/1

وجاء في (إبراز المعاني) أنَّ " ساحر وسحَّار مثل : عالم وعلاَّم ، وفي التشديد مبالغة " [1] .

أما الإمام فخر الدين الرازي فقد وجَّه هذه القراءة بعد أن نسبها إلى أصحابها ومن دون أن يعتمد ، على رأي أحد من العلماء ، فقال : من قرأ (سحَّار) فحجته أنه قد وُصف بعليم ، ووصفه به يدل على تناهيه فيه وحِذْقه به ، فحسُن لذلك أن يُذْكرَ بالاسم الدال على المبالغة في السحر .

ومن قرأ (ساحر) فحجته قوله تعالى : ﴿ وَأُلْقِيَ السَّحَرَةُ ﴾ [2] ﴿ لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ السَّحَرَةَ ﴾[3] ، و السحرة جمع ساحر، مثل : كتبة وكاتب ، وفجرة وفاجر، واحتجوا أيضاً بقوله تعالى : ﴿ سَحَرُواْ أَعْيُنَ النَّاسِ ﴾ [4] واسم الفاعلين سحروا (ساحر) [5] .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُواْ بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ ﴾ [6] .

قرأ المدنيان بكسر الباء الموحدة ، وبعدها ياء ساكنة مدية ولا همز لهما (بيس) ، وقرأ الشامي بكسر الباء الموحدة وبعدها همزة ساكنة (بِئْس) ، وقرأ شعبة ــ بخلاف عنه ــ بباء موحدة مفتوحة وبعدها ياء ساكنة (بَيْئَس)، والباقون بباء موحدة مفتوحة وبعدها همزة مكسورة ممدودة (بَئِيس) وهو الوجه الثاني لشُعْبة ، ووقف عليه حمزة بالتسهيل كالياء فقط [7] .

قال ابن خالويه : " وهي لغات مشهورات مستعملات في القراءة " [8] .

---

[1] إبراز المعاني من حرز الأماني 480/2

[2] سورة الأعراف ، من الآية (120)

[3] سورة الشعراء ، من الآية (40)

[4] سورة الأعراف ، من الآية (116)

[5] يُنظر مفاتيح الغيب 163/14

[6] سورة الأعراف ، من الآية (165)

[7] يُنظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 140/1

[8] الحجة في القراءات السبع 166/1

أما أبوزرعة فقد وجَّه قراءة (بَئِيس) ولم يتطرق إلى توجيه باقي القراءات ، فقال : " بئيس على فعيل من البؤس ن وتفسيره : الشديد " [1] .

وهذا ما جاء من معنى في معجم تـــاج العروس " بئيس : شجاع شديد البأس " [2].

وأشار السمين الحلبي إلى أن قراءة (بئيس) من المشتقات ، أو أنه مصدر وُصِف به فقال : " بَئيس بزنة رئيس ، وفيه وجهان ، أحدهما : أنه وصْفٌ على فعيل كشديد وهو للمبالغة ، وأصْله فاعل ، والثاني : أنه مصدر وُصِف به ، أي بعذاب ذي بأس بئيس " [3] .

أما الإمام فخر الدين الرازي فقد وجَّه بعض هذه القراءات ناقلاً عن أبي علي الفارسي ، فقال : في كلمة (بَئيس) قراءات أحدها : (بئيس) بوزن فعيل ، قال أبوعلي وفيه وجهان :

الأوَّل : أن يكون فعيلاً مِنْ : بَؤس يَبْؤسُ بأساً إذا اشتد ، والآخر : ما قاله أبو زيد ، وهو : أنه من البؤس وهو الفقر ، يُقال : بَئِس الرجل يبْأس بُؤْساً وبأساً وبَئيساً إذا افتقر فهو بائس ، أي : فقير ، فقوله تعالى (بعذابٍ بئيس) أي ذي بُؤْس.

والقراءة الثانية (بَئِس) ، بوزن : حَذِر ، والثالثة (بيس) على قلب الهمزة ياء كالذيب في (ذِئب) والرابعة (بَيْئس) على فَيْعَل [4] .

---

[1] حجة القراءات 300/1

[2] تاج العروس ، مادة (ب ، أ ، س) 431/15

[3] الدر المصون 202/1

[4] يُنظر مفاتيح الغيب 33/15

المبحث الثالث

المفرد ، والمثنى ، والجمع

أولاً : المفرد :

عرف اللغويون المفرد بتعريفات عدَّة فقد جاء في معجم تاج العروس أنَّ : " الفرد نصف الزوج ، والفرد : المتَّحد ، جمع (فِراد) بالكسر على القياس في جمع (فَعْل) بالفتح " [1] .

أما الفيومي فذكر أنَّ " الفرد الوتر ، وهو الواحد ، والجمع أفراد ، وأمَّا (فرادى) فقيل : جمع على غير قياس " [2] .

ما الفرق بين المفرد والواحد ؟

الفرق بين المفرد والواحد يجيب عنه الجرجاني بقوله : " إنَّ المفرد قد يكون حقيقياً ، وقد يكون اعتباريًّا ، وأنّه قد يقع على جميع الأجناس ، والواحد لا يقع إلاَّ على الواحد الحقيقي " [3] .

أما في الاصطلاح فقد عُرِّف بتعريفات عدة نذكر منها : " المفرد ما لا يدلُّ جزء لفظه على جزء معناه ، وما لا يدلُّ جزء لفظه الموضوع على جزئه " [4] .

وفي كتاب (التوقيف على مهمات التعاريف) لم يختلف الأمر إلاَّ أنه أكثر اختصاراً فعُرِّف بأنه " ما لا يدلُّ جزؤه على جزء معناه " [5] .

والمفرد هو الأصل وغيره فرْع عنه، جاء في أسرار العربية أنَّ " التثنية والجمع فرع على المفرد " [6] ، ويعرب المفرد بالحركات التي هي الأصل ؛ لأنه الأصل .

---

[1] تاج العروس ، مادة (ف ، ر ، د) 482/8

[2] المصباح المنير، مادة (ف ، ر ، د) 467/2

[3] التعريفات ، الجرجاني 73/1

[4] المصدر السابق ، الجزء والصفحة نفسها

[5] التوقيف على مَهَمَّات التعاريف ، تأليف : محمد عبد الرؤف المناوي ، الناشر : دار الفكر المعاصر ، دار الفكر ــ بيروت ، دمشق ، ط/1 ، 1410 ، 668/1

[6] أسرار العربية 59/1

ثانياً : المثنى :

المثنَّى فرع عن المفرد ، وفي تعريفه في اللغة ، قال الفيروزآبادي : " الاثنان ضعف الواحد ، والمؤنث ثنتان ، وأصله : ثني ؛ لجمعهم إياه على ثناء ، وثنَّاه تثنية : جعله اثنين ، وهذا واحد فاثنه : كُنْ ثانيه " [1] .

أما في الاصطلاح فقد عرَّفه الزمخشري بقوله : " وهو ما لحقت آخره زيادتان ، ألف ، أو ياء مفتوح ما قبلها ، ونون مكسورة لتكون الأولى عَلَماً لضم واحد إلى واحد والأخـــرى عوضـــاً مِمَّا مُنِعَ من الحركة والتنوين الثنتين في الواحد " [2].

أما ابن هشام فقد عرَّف المثنى بقوله : " ما وُضِع لاثنين و أغنى عن المتعاطفين ، كالزيدان والهندان فإنَّه يُرْفع بالألف ، ويجر ويُنْصبُ بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها " [3] .

ولم يجُزْ أنْ يكون إعراب المثنى كإعراب الواحد ؛ لأنَّ التثنية لا تأتي مختلفة [4] .

ونظراً لأنَّ المثنى معربٌ متمكنٌ كرهوا أن يعتقدوا في حرف إعرابه تقدير حركة فعوَّضوه من الإعراب نوناً وأبْدِلت ألفه ياء في حالتي الجر والنصب ، قال ابن جني : ولمَّا كان الاسم المثنى معرباً متمكناً ، وكرهوا أن يعتقدوا في حرف إعرابه تقدير حركة إعراب لئلاَّ يبقى في الأحوال الثلاثة على صورة واحدة كما تبقى جميع الأسماء المقصورة فيها كذلك عوضوه من الإعراب الذي منعوه حرف إعرابه نوناً ، وأبدلوا من ألفه في الرفع ياء في الجر والنصب ؛ ليدلوا بذلك على تمكنه ، وأنه معرب غير مبني " [5] .

---

[1] القاموس المحيط ، مادة (ث ، ن ، ي) 1636/1

[2] المفصَّل 229/1

[3] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر : دار الجبل،50/1

[4] يُنظر المقتضب 37/4

[5] سر صناعة الإعراب 708/2

ووجب أن يكونَ الاسم المثنى ذا حرف إعراب إذ كان معرباً ، قال ابن جني : " واعلم أنَّ هذه الألف قد زيدت في الاسم المثنى علماً للتثنية ، وذلك قولهم: رجلان ، وفرسان ، و عُمْران " [1] .

وكان ابن جني في كتابه اللمع في العربية أكثر وضوحاً في هذا الموضوع، فقال : " اعلم أنَّ التثنية للأسماء دون الأفعال والحروف فإذا ثنيت الاسم المرفوع زدت في آخره ألفاً ونوناً ، تقول في الرفع : قام الزيدان والعمران ، فالألف حرف الإعراب وهي علامة التثنية ، وعلامة الرفع ، ودخلت النون عوضاً مِمَّا مع الاسم الواحد من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد ، وكُسِرتْ لسكونها وسكون الألف قبلها ، فإنْ جررت أو نصبت جعلت مكان الألف ياء مفتوحاً ما قبلها " [2] .

ثالثاً : الجمع :

الجمع لغة : "مصدر قولك جمعت الشيء ، وقد يكون اسماً لجماعة الناس ، ويجمع على جموع ، والموضع : مَجْمِع و مَجْمَع ، مثال : مَطْلِع و مَطْلَع " [3] .

واصطلاحاً : قال ابن الحاجب : " المجموع : ما دلَّ على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغييرٍ ما " [4] .

وعرَّفه الرماني بقوله : " الجمع صيغة مبنية من الواحد للدلالة على العدد الزائد على الاثنين " [5] .

ما يُجْمع هو الأسماء وهو ضربان قال ابن جني في اللمع : " اعلم أنَّ الجمع للأسماء دون الأفعال ، و الحروف ، وهو على ضربين : جمع تصحيح ، وجمع تكسير " [6].

---

[1] سر صناعة الإعراب 695/2

[2] اللمع في العربية ،لابن جني ، تحقيق فائز فارس ، دار الثقافة ــ الكويت ، 1972 ، 19/1

[3] تاج اللغة وصحاح العربية ، مادة (ج ، م ، ع)1198/3

[4] شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين الأستراباذي ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر 1341/1

[5] رسالة الحدود 2/1

[6] اللمع في العربية ، 20/1

وقد زاد ابن السراج المعنى وضوحاً عندما أشار إلى أنواع الجمع ، فقال : " الجمع جمعان : جمع يُقال له : جمع السلامة ، وجمع يُقال له : جمع التكسير ، فجمع السلامة هو الذي يسْلمُ فيه بناء الواحد ، وتزيد عليه واواً ونوناً ، أو ياء ونوناً ، نحو : مسلمون ، ومسلمين ، وجمع التكسير : هو الذي يُغيَّر فيه بناء الواحد ، مثل : جمل وأجمال ، ودرهم ودراهم " [1] .

ولم يذكر ابن السراج في هذا الموضع جمع الإناث ، ولكنه أشار إليه في موضع آخر، فقال : " المذكر والمؤنث في التثنية سواء ، وفي الجمع مختلف ، فإذا جمعت المؤنث على حد التثنية زدت ألفاً وتاءً ، وحذفت الهاء إن كانت في الاسم " [2] .

وفي إعراب جمع المؤنث السالم قال سيبويه " جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة ؛ لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء ، والتنوين بمنزلة النون ؛ لأنها في التـــأنيث نظيرة الياء في التذكير فأجروها مجراها " [3] .

وأشار المبرد إلى علامة الإعراب في جمع المذكر السالم ، وأكد على أنها بدل من الحركة والتنوين في المفرد ، فقال : " فإنْ جمعت الاسم على حدِّ التثنية ألحقته في الرفع واواً ونوناً ، أما الواو فعلامة الرفع ، وأما النون فبدلٌ من الحركة والتنوين اللذيْن كانا في الواحد ، ويكون في الجر والنصب ياءٌ مكان الواو" [4] .

يُعْرب المثنى والجمع بالحروف دون الحركات ؛ لأن التثنية والجمع فرعٌ على المفرد والإعراب بالحروف فرعٌ على الحركات ، فكما أعْرِب المفرد الذي هو الأصل بالحركات التي هي الأصل ، فكذلك أعْرِب المثنى والجمع اللذان هما

---

[1] الأصول في النحو 46/1-47

[2] المصدر السابق 47/1

[3] الكتاب 18/1

[4] المقتضب 5/1

بالحروف التي هي فرع فأعطي الفرعُ الفرْعَ كما أُعْطي الأصلُ الأصلَ ، وهذا من باب القياس في اللغة [1] .

وهذه نماذج من القراءات بالمفرد والجمع اختلف فيها القراء ووجَّهها اللغويون والمفسرون وعلماء التجويد بما يدفع عنها التناقض والشبهة التي حاول بثها أعداء الإسلام من المستشرقين والعصاة المذنبين .

اختلف القراء في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ ﴾ [2].

فقرأ المكي ، والأخوان ، وخلف بإسكان الياء التحتية من غير ألف بعدها على الإفراد (الريح) ، والباقون بفتحها وألف بعدها على الجمع (الرياح) [3] .

جاء في الصحاح : " الريح واحدة الرياح ، والأرياح ، وقد تُجْمع على أرْواح ؛ لأنَّ أصلها الواو ، وإنَّما جاءت بالياء لانكسار ما قبلها " [4] .

وجَّه ابن خالويه القراءتين بقوله : " الحجة لمن أفرد أنه جعلها عذاباً ، واستدلَّ بقول النبي – صلى الله عليه وسلم – " اللهم اجعلْها رياحاً لا ريحاً " ، والحجة لمن جمع أنه فرَّق بين رياح الرحمة ورياح العذاب ، فجعل ما أفرده للعذاب ، وما جمعه للرحمة " [5] .

أما أبو زرعة فقد ذكر أنَّ حجة من قرأ (الريح) بغير ألف أنَّ الواحد يدلُّ على الجنس ، فهو أعمُّ ، كما تقول : كثُر الدرهم والدينار في أيْدي الناس إنما تريد هذا الجنس .

قال الكسائي : والعرب تقول : جاءت الريح من كل مكان فلو كانت ريحاً واحدة جاءت من مكان واحد ، فقولهم من كل مكان وقد وحَّدوها تدلُّ على أن بالتوحيد معنى الجمع ، وحجة من قرأ (الرياح) جمعاً أنها مختلفة المجاري في

---

[1] يُنظر أسرار العربية65/1

[2] سورة الأعراف ، من الآية (57)

[3] يُنظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 132/1

[4] الصحاح في اللغة ، مادة (ر ، و ،ح) 275/1

[5] الحجة في القراءات السبع 91/1

تصريفها وتغاير مهابِّها في المشرق والمغرب ، وتغاير جنسها في الحرِّ والبرد ، فاختاروا الجمع لاختلاف المعنى [1] .

وجاء في إبراز المعاني أن القراءة : " بلفظ الإفراد وهو الريح ، وهو بمعنى الجمع؛ لأن المراد الجنس " [2] .

أما الإمام فخر الدين الرازي فقد وجَّه القراءة بقوله : من قرأ (الرياح) بالجمع حسُن وصفها بقوله (بَشَراً) فإنه وصف الجمع بالجمع ، ومن قرأ (الريح) واحدة قرأ (بَشَراً) جمعاً ؛ لأنه أراد بالريح الكثرة ، كقولهم : كثير الدرهم والدينار ، والشاة والبعير ، فلمَّا كان المراد بالريح الجمع وصفها بالجمع [3].

ومن خلال توجيه الإمام القراءتين كان يسير على المنهج الذي اختطَّه لنفسه ، فقد نسب كل قراءة إلى أصحابها ، ثم وجَّه القراءة مستفيداً من المعنى ، ولم يعتمد في توجيهه على غيره من علماء اللغة وهذا ليس من عادته .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلاَلَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ﴾ [4].

قرأ الشاميُّ (آصارهم) بفتح الهمزة ومدِّها ، وفتح الصاد وإثبات ألف بعدها ، والباقون (إصرهم) بكسر الهمزة وإسكان الصاد [5] .

جاء في لسان العرب : " يُقال للشيء الذي تُعْقَد به الأشياء : الإصار مِنْ هذا ، والإصْرُ : العهد الثقيل ، وفي التنزيل (وأخَذْتُمْ على ذلكُم إصْري) ، وفيه (ويضع عنهم إصْرَهم) " [6] .

انطلق العلماء في توجيه هاتين القراءتين من خلال ما ورد في اللسان ، فكان التوجيه متقارباً ، قال ابن خالويه : " الحجة لمن وحَّد أنه أراد ثقل ما

---

[1] يُنظر حجة القراءات 118/1

[2] إبراز المعاني من حرز الأماني 467/1

[3] يُنظر مفاتيح الغيب 113/14

[4] سورة الأعراف ، من الآية (157)

[5] يُنظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 139/1

[6] لسان العرب ، مادة (أ ، ص ، ر) 22/4

اجترموه في الجاهلية ، ودليله قوله – عليه السلام – : " محا الإسلام ما قبله " والحجة لمن قرأه بالجمع أنه طابق بذلك بينه وبين قوله تعالى : (والأغلال التي كانت عليهم) [1] .

ووجَّه أبوزرعة القراءتين بقوله : (ويضع عنهم آصارهم)على الجمع ، أي : أثقالهم تقول : إصْر و آصار ، مثل جِذْع و أجْذاع ، وفي قراءته همزتان : الأولى : ألف الجمع والثانية أصلية ، فلمَّا اجتمعت همزتان لينوا الثانية ، والأصل: أأصارهم ، وحجته – ويقصد ابن عامر – أنه لم يُخْتَلَفْ في جمع الأغلال ، وهي نسق على الإصر، وكذلك آصارهم ، لقوله : (والأغلال التي كانت عليهم) ، قيل إنَّ الآصار هي العهود ، ومن قرأ (إصرهم) فحجته قوله تعالى : (رَبَّنا ولا تَحْمِلْ علينا إصْراً) وقوله : (وأخذتم على ذلكم إصري) ، فردوا ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه [2] .

أما صاحب الكشاف فإنه لم يوجَّه هذه القراءة .

ويرى السمين الحلبي أنَّ القراءة بالجمع على صيغة أفعال ، فانقلبت الهمزة التي هي فاء الكلمة ألفاً لسبْقها بمثلها ، والقراءة بالإفراد هي جمع باعتبار متعلقاته وأنواعه وهي كثيرة ، ومن أفرد فلأنه اسم جنس [3] .

ووجَّه الإمـــام فخر الدين الرازي هذه القراءة ، ونقل رأي أبي علي الفارسي ، فقال : " قال أبو علي الفارسي : الإصر مصدر يقع على الكثرة مع إفراد لفظه يدلُّ على ذلك إضافته وهو مفرد إلى الكثرة كما قال تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاء اللّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ ﴾ [4] ، ومن جمع أراد ضروباً من العهود

---

[1] الحجة في القراءات السبع 165/1-166

[2] يُنظر حجة القراءات 298/1

[3] يُنظر الدر المصون 201/1

[4] سورة البقرة ، من الآية (20)

مختلفة ، والمصادر قد تجمع إذا اختلفت ضروبها ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴾ [1] [2].

وفي قوله تعالى : ﴿ قَالُوا نَفْقِدُ صُوَاعَ الْمَلِكِ ﴾ [3] .

قرأ العامة (صُواعَ) بزنة غراب ، وقرأ ابن جبير والحسن كذلك إلاَّ أنه بالعين معجمة ، وقرأ يحيى بن يعمر كذلك إلاَّ أنه حذف الألف وسكَّن الواو (صُوْغ) ، وقرأ زيد بن علي كذلك إلاَّ أنه فتح الصاد جعله مصدراً لصاغ يصوغ (صَوغاً) والقراءتان قبله مشتقتان منه ، وقرأ أبو حيوة ، وابن جبير ، والحسن في روايةٍ عنهما ((صُواع) إلاَّ أنهم كسروا الفاء [4] .

جاء في القاموس المحيط : " الصاع والصِّواع بالكسر والضم ، والصَّوْع ويُضمُّ : الذي يُكال به ، وتدور عليه أحكام المسلمين ، وقرئ بهنَّ ، أو الصاع غير الصواع " [5] .

ويرى ابن جني أنَّ المعنى واحد ، فقال : " الصَّاع ، والصُّواع ، والصَّوْع، والصُّوع واحد ، وكلها مكيال ، وقيل : الصُّواع إناء للملك يشْرب فيه ، وأما الصَّوْغ فمصدر موضع اسم المفعول ، يراد به المصوغ ، كالخلق في معنى المخلوق والصيد في معنى المصيد " [6] .

وفي تذكير الصاع وتأنيثه جاء في كتاب المذكر والمؤنث " الصاع تؤنثه أهل الحجاز ، وتجمعه ثلاث أصْوع ، مثل أكلب ، وأشهر ، والكثير الصيعان .

---

[1] سورة الأحزاب ، من الآية (10)

[2] يُنظر مفاتيح الغيب 22/15

[3] سورة يوسف ، من الآية (72)

[4] يُنظر الدر المصون 595/1

[5] القاموس المحيط ، مادة (ص ، و ، ع) 955/1

[6] المحتسب 345/1

وأسد وأهل نجد يذكرونه ، ويجمعونه ثلاثة أصوع ، وربما أنثه بعض بني أسد ، هذا قول الفراء ، وقال غيره : تذكيره أفصح عند العلماء " [1] .

أما الزمخشري فلم يوجَّه القراءات ولم ينسبْها إلى أصحابها فقال : " قرئ : (صُواع) و (صاع) ، و (صَوْع) ، و (صُوع) بفتح الصاد وضمها ، والعين معجمة وغير معجمة " [2] .

أما الفخر الرازي فقد نقل ما ورد في الكشاف ، ولم يوجَّه القراءة [3] .

اختلف القراء في قوله تعالى : ﴿ وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى ﴾ [4] .

قرأ حمزة والكسائي وخلف بفتح السين وإسْكان الكاف مع حذف الألف ، ووافقهم الأعمش، والباقون : بضم السين وفتح الكاف مع الألف على وزن كُسالى [5].

جاء في القاموس المحيط " سَكِرَ ، كفرح ، سُكْراً ، وسُكُراً ، وسَكْراً ، وسَكَراً ، فهو سَكِرٌ ، وسَكْران ، وهي : سَكِرَةٌ ، وسَكْرى وسَكْرانَة ج : سُكارى ، وسَكَارى ، وسَكْرى " [6] .

ويرى ابن السكّيت أن : سُكارى وسَكارى لغتان نسبهما إلى أهل الحجاز وبني تميم ، فقال : " أهل الحجاز يقولون : سُكارى ، و كُسالى ، وغُيارى بالضم ، وبنو تميم يفْتحون " [7] .

ووجَّه ابن خالويه القراءتين مستنداً على المعنى ، فقال : " هما جمعان لسكران وسكرانة ، فالحجة لمن ضم السين ، وأثبت الألف أنه لمَّا كان السُّكْر يُضْعِفُ حركة الإنسان شُبِّه بكسلان و كُسالى ، والحجة لمن فتح وحذف الألف أنه لمَّا كان السكر آفةً داخلةً على الإنسان شبه بمرضى وهَلْكى " [8] .

---

[1] المذكر والمؤنث 6/1

[2] الكشاف 197/3

[3] يُنظر مفاتيح الغيب 143/18

[4] سورة الحج ، من الآية (2)

[5] يُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 396/1

[6] القاموس المحيط ، مادة (س ، ك ، ر) 426/1

[7] إصلاح المنطق ، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ، دار المعارف ــ القاهرة ــ ط4 ، 1949 ، 40/1

[8] الحجة في القراءات السبع 252/1

أما أبو زرعة فذهب إلى المعنى ذاته في سَكْرى – أقصد توجيه ابن خالويه هذه القراءة – وخالفه في قراءة (سُكارى) ، فقال : حجة من قرأ (سَكْرى) أنَّ فَعْلى جمع كلِّ ذي ضرر ، مثل : مريض ومرضى ، وجريح وجرحى ، وحجة من قرأ : (سُكارى) أنَّ باب فعلان يُجْمَعُ على (فُعالى) ، ويقوِّي هذا إجماعهم على قوله : (وأنتم سكارى) فَرَدُّ ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه أولى [1] .

وذهب الزمخشري إلى أن سَكْرى نظير جَوْعى و عَطْشى في جوعان وعطشان وسُكارى ، نحو : كُسالى وعُجالى [2] .

أما الإمام فخر الدين الرازي فإنَّه وكعادته اعتمد على النقل من الزمخشري في كشافه ، وأضاف في توجيهه قراءة الأعمش وذكر أنها غريبة في حين أنه لم يسند القراءات الأخرى إلى أصْحابها ، فقال : قُرئ سكْرى وسَكارى ، وهو نظير، جوْعى وعطشى في جوْعان وعطشان ، وسُكارى ، نحو : كسالى وعجالى ، وعن الأعمش : سَكْرى وسُكْرى بالضم وهو غريب [3] .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقاً وَعَدْلاً ﴾ [4] .

اختلف القراء في قراءة هذه الآية فقرأ الكوفيون (كَلِمَتُ) على المفرد ، والباقون على الجمع [5] .

وجَّه ابن خالويه هذه القراءة ، فقال : حجة من قرأ بالإفراد أنها تجمع سائر الكلمات ، وتقع مفردة على الكثرة ، فإذا كان ذلك كذلك اسْتُغْني بها عن الجمع ، ومن جمـــع فلأن هذه الأشياء وإن كانت تدلُّ على الكثرة قد تُجْمـــع إذا جعلت أجناساً [6].

---

[1] يُنظر حجة القراءات 472/1

[2] يُنظر الكشاف 272/4

[3] يُنظر مفاتيح الغيب 11/23

[4] سورة الأنعام ، من الآية (115)

[5] يُنظر التيسير في القراءات السبع 78/1

[6] يُنظر حجة القراءات 627/1

وعن الوقف على التاء في (كلمت) جاء في البدور الزاهرة أنَّ " من قرأ بالألف وقف بالتاء ، ومن قرأه بحذفها منهم من يقف بالتاء ، وهم عاصم وحمزة وخلف ، ومنهم من يقف بالهاء على أصل مذهبه وهما الكسائي ويعقوب " [1] وهو كله ظاهر .

أما الإمام فخر الدين الرازي فقد وجَّه القراءتين – بعد أن نسبهما إلى أصحابهما – بناء على رأي أهل المعاني فقال : قال أهل المعاني : الكلمة والكلمات معناهما ما جاء من وعد ووعيد ، وثواب وعقاب فلا تبديل فيه ، ولا تغيير له ، كما قال تعالى : ﴿ مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ ﴾ [2].

فمن قرأ (كلمات) بالجمع قال : لأن معناها الجمع فوجب أن يُجْمع في اللفظ ، ومن قرأ على الوحدة فلأنهم قالوا : الكلمة قد يُراد بها الكلمات الكثيرة إذا كانت مضبوطة بضابط واحد كقولهم: قال زهير في كلمته يعني قصيدته ، وقال قس في كلمته ، أي خطبته ، فكذلك مجموع القرآن كلمة واحدة في كونه حقاً وصدقاً و معجزاً [3].

اختلف القراء في قوله تعالى : ﴿ فِي غَيَابَةِ الْجُبِّ ﴾ [4] .

قرأ المدنيان بالألف على الجمع ، وقرأ الباقون بغير ألف على التوحيد [5] .

في معنى غيابة قال الجوهري : " وغيابة الجبِّ : قَعْره ، وكذلك غيابة الوادي " [6] .

---

[1] البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 123/1

[2] سورة ق ، من الآية (29)

[3] يُنظر مفاتيح الغيب 131/13

[4] سورة يوسف ، من الآية (10)

[5] يُنظر النشر في القراءات العشر 293/2

[6] الصحاح ، مادة (غ ، ي ، ب) 196/1

ووجَّه ابن خالويه القراءة بقوله : " الحجة لمن وحَّد أنه أراد موضع وقوعه فيه ، وما غيبه منه ؛ لأنه جسم واحد شغل مكاناً واحداً ، والحجة لمن جمع أنه أراد ظُلَمَ البئر ونواحيه ، فجعل كل مكان في غيابة " [1] .

أما السمين الحلبي ، فقال : من قرأ بالجمع جعل ذلك المكان أجزاء ، وسُمِّيَ كلُّ جزْء غيابة ، ومن قرأ بالإفراد فهو واضح [2] .

وفي توضيح معنى (غيابة) قال الزمخشري : " غيابة الجب وهي غوره، وما غاب منه عن عين الناظر ، وأظلم من أسفله " [3] .

أما الإمام فخر الدين الرازي فقد وجَّه القراءتين واختار القراءة بالإفراد ، فقال : أما وجه الغيابات فهو أنَّ للجب أقطاراً ونواحيَ ، فيكون فيها غيابات ، ومن وحَّد قال: المقصود موضع واحد من الجب يغيب فيه يوسف ، فالتوحيد أخصُّ وأدل على المعنى المطلوب [4] .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ ﴾ [4] .

قرأ عاصم ، ويعقوب ، وأبو جعفر بفتح الثاء و الميم (ثَمَر) ، وأبو عمرو بضم الثاء وإسكان الميم (ثُمْر) ، والباقون بضم الثاء والميم [5] .

وجه أبو زرعة القراءة بقوله : " تقول : ثَمْرة ، وثِمار ، وثُمُر جمع الجمع، ويجوز أن يكون ثُمُر جمع ثَمَرة ، مثل : خَشَبَة وخُشُب ، وقرأ الباقون : من ثَمَره جعلوه جمع ثَمَرة مثل :بَقَرة وبقَر وشَجَرة وشَجَر " [6] .

وجاء في إبراز المعاني أن : " ثُمُر بضمتين جمع ثِمار، وثِمار جمع ثَمْرة ، وثَمَر بفتحتين جمع ثَمَرة كبقَر في جمع بَقَرة ، وثَمْر بسكون الميم جمع ثَمَرة " [7] .

---

[1] الحجة في القراءات السبع 193/1

[2] يُنظر الدر المصون 2526/1

[3] الكشاف 147/3

[4] يُنظر مفاتيح الغيب 76/18

[4] سورة الكهف ، من الآية (34)

[5] يُنظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 212/1

[6] حجة القراءات 598/1

[7] إبراز المعاني من حرز الأماني 251/2

وأما الإمام فخر الدين الرازي فقد وجه القراءتين بقوله : ذكر أهل اللغة أنه بالضم أنواع الأموال من الذهب والفضة ، وغيرهما ، وبالفتح حمل الشجر [1] .

واختلف القراء في قوله تعالى : ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ ﴾ [2] .

فقرأ ابن وثَّاب بضم الباء مِنْ (بَرْقِهِ) وفتح الراء ، ورُوي عنه ضَمُّ الراء أيضاً [3] .

وقد وجَّه السمين الحلبي القراءة بقوله : " والقراءة بضم الباء وفتح الراء جمع (بُرْقَة) وهي المقدار من البرق كغُرَب ، وأما ضمُّ الراء فإتباع كظُلُمات بضم الراء إتباعاً لضم الباء وإن كان أصلها السكون " [4] .

وما قاله السمين الحلبي هو النقل الحرفي لما جاء في الكشاف ، قال الزمخشري : " وَبُرَقِهِ : جمع بُرْقة ، وهي المقدار من البرق ، كالغُرْفة واللُّقمة ، وبُرُقه: بضمتين للإتباع ، كما قيل : في جمع فُعْلة : فُعُلات كظُلُمات " [5] .

ويتمثل النقل الحرفي من الكشاف أيضاً في توجيه الإمام فخر الدين الرازي الذي وجَّه القراءة بقوله : " وقرئ (بُرَقه) جمع بُرْقة ، وهي المقدار من البرق ، وبُرُقه بضمتين للإتباع كما قيل في جمع فُعْلة فُعُلات " [6] .

اختلف القراء في قوله تعالى : ﴿ فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾ [7] .

فقرأ ابن كثير ، وأبو عمرو بضم الراء والهاء من غير ألف (رُهُنٌ) ، والباقون : بكسر الراء وفتح الهاء وألف بعدها (رِهَانٌ) [8] .

---

[1] يُنظر مفاتيح الغيب 106/21

[2] سورة النور، من الآية (43)

[3] يُنظر الدر المصون 642/1

[4] المصدر السابق ، الجزء والصفحة نفسها

[5] الكشاف ، 250/3

[6] مفاتيح الغيب 14/24

[7] سورة البقرة ، من الآية (283)

[8] يُنظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 69/1

جاء في معجم جمهرة اللغة " الرَّهْنُ : معروف ، رهنْتُ الشيء أرهَنُه رَهْناً، وجمع الرهن رِهان ، ورهون ، ورُهُن " [1] .

وجَّه المبرد هذه القراءة ، فقال : " وقالوا : رهْنٌ ، ورُهُنٌ ، وكان أبوعمرو يقْرؤها (فرُهُنٌ مقبوضةٌ) ، ويقول : لا أعرف الرِّهان إلاَّ في الخيل ، وقد قرأ غيرُه (فَرِهانٌ مَقْبوضة) " [2] .

ويرى ابن خالويه أن من قرأ (رُهُن) فهو جمع الجمع ، فقال : " الحجة لمن ضمَّ أنه جمع رَهْناً رِهاناً وجمع رِهاناً رُهُناً ، وليس في كلام العرب جمع لاسم على هذا الوزن غير رُهُن ، وسُقُف ، والحجة لمن كسر وأثبت الألف أنه أراد جمع رَهْن " [3] .

وذهب أبوزرعة إلى أنَّ حجَّة من قرأ رُهُن ما روي عن أبي عمرو أنه قال : إنما قُرئت (فرُهُنٌ) ليُفْصل بين الرهان في الخيل ، وبين جمع رَهْن في غيرها ، تقول في الخيل : راهنته رِهاناً والرُهُن جمع رَهْن ، وهو نادر ، كما تقول : سَقْف وسُقُف ، وقال الفراء : الرُهُن جمع الجمع ، رَهْن ورِهان ثم رُهُن ، كما تقول : ثمرة وثِمار وثُمُر ، وحجة من قرأ (رِهان) أنَّ هذا في العربية أقيس، أنْ يُجْمع فَعْل على فِعال ، مثل : بَحْر وبحار ، وعَبْد وعِباد ، ونَعْل ونِعال ، وكلْب وكِلاب [4] .

ولم يخالف أبو البقاء من سبقه في توجيه هذه القراءة ، فقال : " يُقْرأ بضم الهاء ، وسكونها وهي جمع رَهْن ، مثل سَقْف وسُقُف ، وأسد وأُسُد ، والتسكين لثقل الضمة بعد الضمة ، وقيل : رُهُن جمع رِهان ، ورِهان جمع رَهْن " [5] .

---

[1] جمهرة اللغة ، مادة (ر ، ه ، ن) 449/1

[2] المقتضب 202/2

[3] الحجة في القراءات السبع ،1 /104

[4] يُنظر حجة القراءات 152/1

[5] إملاء ما منَّ به الرحمن 121/1

وأبان الزمخشري عن المعنى عند توجيهه القراءة فقال : " الذي يُسْتَوْثَقُ به (رَهْن) وقُرئ (فَرُهُن) بضم الهاء ، وسكونها وهو جمع رَهْن كسقف وسُقُف " [1] .

أما الإمام فخر الدين الرازي فقد وجَّه القراءة بعد أن نسبها إلى أصحابها ناقلاً رأي أبي عمرو الذي سبق ذكره في هذه القضية مشيراً إلى وصف الأخفش قراءة أبي عمرو بالقبح وهو من القراء السبعة الذين تواترت قراءاتُهم من دون الردِّ على هذا التجني ، فقال : " وأما قراءة أبي عمرو بضم الراء وسكون الهاء فقال الأخفش إنها قبيحة ؛ لأن فُعْلاً لايجمع على فُعُل إلاَّ شاذاً كما يُقال سُقْف وسُقُف تارة بضم القاف ، وأخرى بتسكينها " [2] .

وفي قوله تعالى : ﴿ إِلاَّ رَمْزاً ﴾ [3] .

اختلف القراء ، فقرأ الأعمش ، ويحيى بن وثَّاب، وعلقمة بن قيس (رُمُزاً) بضم الراء والميم ، وقرأ العامة (رَمْزاً) [4] .

جاء في المصباح المنير أنَّ " رَمَزَ من باب قتل ، وفي لغة من باب ضَرَبَ أشار بعين ، أو حاجب ، أو شفة " [5] .

أما أبو الفتح عثمان بن جني فقد وجَّه القراءة بقوله : " ينبغي أن يكون هذا على قول من جعل واحدتها (رُمْزة) كما جاء عنهم ظُلْمة وظُلُمة ، وجُمْعة وجُمُعة ، ويجوز أن يكون جَمَعَ رُمْزة على رُمْز ، ثم أتبع الضم الضم ، كما حكى أبو الحسن عن يونس أنه قال : ما سُمِعَ في شيء فُعْل إلاَّ سُمِعَ فيه فُعُل " [6] .

وقال صاحب الكشاف : " قرأ يحيى بن وثَّاب (إلاَّ رُمُزاً) بضمتين جمع رَمُوز كرسول ورُسُل ، وقرئ : (رَمَزاً) بفتحتين جمع رامِز كخادم وخدم " [7].

---

[1] الكشاف 355/1

[2] مفاتيح الغيب 105/7

[3] سورة آل عمران ، من الآية (41)

[4] يُنظر المحتسب 160/1 ، ويُنظر الدر المصون 773/1

[5] المصباح المنير ، مادة (ر ، م ، ز) 238/1

[6] المحتسب 160/1-161

[7] الكشاف 274/1

ويظهر النقل الحرفي من كتاب الكشاف عند توجيه الإمام فخر الدين الرازي هذه القراءة ، فقال : " قرأ يحيى بن وثّاب (إلاَّ رُمُزاً) بضمتين جمع رَمُوز كرَسُول ورُسُل ، وقرئ (رَمَزاً) بفتح الراء والميم جمع رامز كخادم وخَدَم ..... ومعنى إلاَّ رَمْزاً إلاَّ مُترامزين كما يتكلم الناس مع الآخرين بالإشارة ويكلّمُهم " [1] .

واختلف القراء في قوله تعالى : ﴿ فَيَكُونُ طَيْراً بِإِذْنِ اللّهِ ﴾ [2] .

فقرأ نافع ، وأبو جعفر، ويعقوب بألف بعدها همزة مكسورة في (طيْراً) ، ووافقهم الحسن ، وقرأ الباقون بغير ألف ولا همز [3] .

وجوَّز الزبيدي أنْ يكون (طائر) اسم جمع ، فقال : " أو اسم جمع ، وهو الأصح الأقرب إلى كلامهم ، قاله شيخُنا : قلتُ : ويجوز أن يكون الطائر أيضاً اسماً للجمع كالجامل والباقر " [4] .

ووجَّه ابن خالويه القر اءة بقوله : " الحجة لمن أثبت الألف أنه أراد الواحد من هذا الجنس ، والحجة لمن طرح أنه أراد الجمع " [5] .

أما أبو زرعة فقد أورد قول الكسائي عند توجيهه القراءة فقال : " قال الكسائي : الطائر واحد على كل حال ، والطير يكون جمعاً وواحداً ، وحجته أن الله أخبر عنه أنه كان يخلق واحداً ثمَّ واحداً ، ومن قرأ طيراً حجته أن الله تعالى إنما أذن له أن يخلق طيراً كثيرة ، ولم يكن يخلق واحداً فقط " [6] .

ويرى ابن عطية أن " الطير اسم جمع وليس من أبنية الجموع ، وإنما البناء في جمع طائر أطيار ، وجمع الجمع طيور " [7] .

---

[1] مفاتيح الغيب 37/8

[2] سورة آل عمران ، من الآية (49)

[3] يُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 224/1

[4] تاج العروس ، مادة (ط ، ي ، ر) 3118

[5] الحجة في القراءات السبع 136/1

[6] حجة القراءات 164/1

[7] المحرر الوجيز 423/1

أما الإمام فخر الدين الرازي فيرى أن القراءة بالجمع هي الأنسب حيث قال: والطير اسم جنس يقع على الواحد و على الجمع وذكر أن عيسى عليه السلام عندما أظهر المعجزات أخذ القوم يتعنتون عليه ، وطالبوه بخلق خفاش ، فأخذ طيناً ، وصوَّره ثم نفخ فيه فإذا هو يطير بين السماء والأرض ، قال وهب : كان يطير ما دام الناس ينظرون إليه ، فإذا غاب عن أعينهم سقط ميتاً ، ثم اختلف الناس ، فقال قومٌ : إنه لم يخلق غير الخفاش ، وكانت قراءة نافع عليه ، وقال آخرون : إنه خلق أنواعاً من الطير وكانت قراءة الباقين عليه [1] .

وكان الاختلاف بين القراء في قوله تعالى : ﴿ مَن لَّمْ يَزِدْهُ مَالُهُ وَوَلَدُهُ إِلَّا خَسَاراً ﴾ [2] .

قرأ نافع ، وابن عامر ، وعاصم ، وأبو جعفر بفتح الواو واللام (وَلَده) ، وعن الحسن بكسر الواو وسكون اللام (وِلْده) ، والباقون بضم الواو وسكون اللام (وُلْدُه) [3] .

جاء في المخصص " قال الفارسي : قال أبو الحسن : الوَلَد : الابن ، والابنة ، والوُلْد : هم الأهل والوَلَد " [4] .

ووجَّه ابن خالويه القراءة بقوله : " المفتوح واحد ، والضم جمع ، كما قالوا: أسَد وأُسْد ن وقيل : هما لغتان في الواحد " [5] .

وكان هؤلاء جميعاً مسبوقين برأي ابن جني الذي يقول : " الوَلَد اسم يجمع الواحد والجماعة ، والذكر والأنثى ، وقالوا : وِلْد أيضاً " [6] .

---

[1] يُنظر مفاتيح الغيب 50/8

[2] سورة نوح ، من الآية (21)

[3] يُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 558/1

[4] المخصص ، مادة (و، ل، د) 239/3

[5] الحجة في القراءات السبع 353/1

[6] المحتسب 346/1

ووجَّه السمين الحلبي هذه القراءات بقوله : " فأما القراءة بفتحتين فواضحة وهو اسم مفرد قائم مقام الجمع ، وأما قراءة الضم والإسكان ، فقيل : هي كالتي قِبَلَها في المعنى ، يُقال : (وَلَد) و (وُلْد) ، كما يُقال : عرَب وعُرْب ، وقيل : هي جمع (وَلَد) نحو أسَد وأُسْد " [1] .

أما الإمام فخر الدين الرازي فلم ينسب القراءات إلى أصحابها ولم يستند على رأي أحد من العلماء ووجَّه القراءات بقوله: قرئ و وُلْده بضم الواو واعلم أن الوُلْد بالضم لغة في الوَلد ، ويجوز أن يكون جمعاً ،وها هنا يجوز أن يكون واحداً وجمعاً [2] .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ [3].

قرأ المدنيان ، والشامي ، وشعبة ،و يعقوب بإثبات ألف بعد اللام مع كسر التاء ، والباقون بحذف الألف ونصب التاء [4] .

وجَّه ابن خالويه القراءتين واختار قراءة الجمع ، فقال : " الحجة لمن وَحَّد أنه جعل الخطاب للرسول – عليه السلام – والحجة لمن جمع أنه جعل كل وحي رسالة ، فالاختيار في قوله : (حيث يجعل رسالته) الجمع لقوله : (مِثْلَ ما أُوتي رُسُلُ الله) [5] .

أما أبو زرعة فقد وجَّه القراءتين بقوله : حجة من قرأ بالجمع أنهم جعلوا لكل وحي رسالةً ، ثم جمعوا ، فقالوا : فما بلَّغْتَ رسالاته ، وحجة من قرأ بالإفراد: قول النبي – صلى الله عليه وسلم – " إنَّ الله – عزَّ وجلَّ – أرسلني برسالة وأمرني أن أبلِّغَها [6] .

---

[1] الدر المصون 213/1

[2] يُنظر مفاتيح الغيب 126/30

[3] سورة المائدة ، من الآية (67)

[4] يُنظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 109/1

[5] الحجة في القراءات السبعة133/1

[6] يُنظر حجة القراءات 232/1

وذهب السمين الحلبي إلى أن " وجه الجمع أنه عليه السلام بعث بأنواع شتى من الرسالة كأصول التوحيد والأحكام على اختلاف أنواعها ، والإفراد واضح؛ لأن اسم الجنس المضاف يَعُمُّ جميع ذلك " [1] .

أما الإمام فخر الدين الرازي وبعد أنْ فصَّل القول في نسبة القراءات إلى أصحابها والمواضع التي قرئ فيها بالجمع والتي قرئ فيها بالإفراد ذهب إلى أنَّ " حجة من جمع أنَّ الرسل يبعثون بضروب من الرسالات وأحكام مختلفة في الشريعة وكل آية أنزلها الله على رسوله – صلى الله عليه وسلم – فهي رسالة فحسن لفظ الجمع ، وأما من أفرد ، فقال : القرآن كلُّه رسالة واحدة ، وأيضاً فإنَّ لفظ الواحد قد يدلُّ على الكثرة وإنْ لم يُجْمَع " [2] .

واختلف القراء في قوله تعالى : ﴿ اعْمَلُواْ عَلَى مَكَانَتِكُمْ ﴾ [3] .

فقرأ أبوبكر عن عاصم بألف على الجمع (مكاناتكم) ، ووافقه الحسن ، والباقون : بالإفراد على إرادة الجنس (مكانتكم) [4] .

جاء في تاج العروس " المكانة : المنزلة عند مَلِك ، والجمع : مكانات ، ولا يُجْمع جمـــع تكسير ، وقد مَكُن ككرُم ، مكانـــة ، وتمكَّن فهو مكين بيِّن المكانة " [5] .

ومن خلال المعنى الذي ورد في تاج العروس بدأ العلماء توجيههم هذه القراءة ، فقال ابن خالويه : الحجة لمن أفرد أنه أراد تمكينكم وأمركم ، وحالكم ، والحجة لمن قرأه بالجمع أنه جعل لكل واحد منهم مكانة يعمل عليها ، فجمع على هذا المعنى ، ويُحْتَمل أن يكون أراد بالجمع الواحد [6] .

---

[1] الدر المصون 416/1

[2] مفاتيح الغيب 41/12

[3] سورة الأنعام ، من الآية (135)

[4] يُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 274/1

[5] تاج العروس ، مادة (م ، ك ، ن) 189/36

[6] يُنظر الحجة في القراءات السبع 150/1

واختار أبو زرعة القراءة على التوحيد ، فقال : " والتوحيد هو الاختيار ؛ لأن الواحد ينوب عن الجمع ، ولا ينوب الجمع عن الواحد " [1] .

وذهب الزمخشري إلى المعنى عند توجيهه القراءة : فقال : " المكانة تكون مصدراً ، يُقال : مكُن مكانة إذا تمكَّن أبلغ التمكن ، وبمعنى المكان ، يُقال : مكان ومكانة ، ومقام و مقامة ، وقوله : (اعملوا على مكانتكم) يحتمل : اعملوا على تمكنكم من أمركم وأقصى استطاعتكم وإمكانكم ، أو اعملوا على جهتكم وحالكم التي أنتم عليهـــا ، يُقال للرجل إذا أُمِر أن يثبت على حـــاله : على مكانتك يا فلان " [2] .

ويرى السمين الحلبي أنَّ " من أفرد فلإرادة الجنس ، ومن جمع فَلِيُطابق ما بعدها فإنَّ المخـــاطبين جماعة ، وقد أضيفت إليهم ، وقد عُلِم أنَّ لكـــل واحد مكـــانة " [3] .

أما الإمام فخر الدين الرازي فقد نقل رأي الواحدي الذي كان دائم النقل عنه ، ويبدو أنه اختاره لعدم التعليق عليه ، فقال : " قال الواحدي : والوجه الإفراد ؛ لأنه مصدر والمصادر في أكثر الأمر مفردة ، وقد تُجْمع أيضاً في بعض الأحوال إلاَّ أن الغالب هو الأوَّل " [4] .

وفي قوله تعالى : ﴿ فِي عَمَدٍ مُّمَدَّدَةٍ ﴾ [5] .

قرأ أبو بكر ، وحمزة ، والكسائي ، وخلف بضم العين والميم جمع عمود كرَسُول ورُسُل ، أو عماد ككتاب وكُتُب ، ووافقهم الحسن والأعمش ، والباقون بفتحتين (عَمَد) [6] .

---

[1] حجة القراءات 272/1

[2] الكشاف 64/2

[3] الدر المصون 764/1

[4] مفاتيح الغيب 166/13

[5] سورة الهمزة ، الآية (9)

[6] يُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 599/1

جاء في جمهرة اللغة : " عَمَدتُ الشيء أعْمُدُه عمْداً ، إذا أسندته ، والشيء الذي يُسْنَدُ إليه عِماد ، والعمود : عمود الخِباط ، والجمع عُمُد ، وعُمُد الخِباء : أسْقابه ، الواحد سَقْب ، ويُجْمع عَمُود عُمُداً وعَمَداً " [1] .

" والعمود ما يُتَّخَذ من الحديد فيُضْرَبُ به ، وجمعه أعْمِدة ، والعمود أيضاً عمود الخيمة " [2] .

ولم يذكر صاحب الشافية في علم التصريف الجمع بضم العين والميم (عُمُد) ، فقال: " ونحو : عمود على أعمدة وعَمَد " [3] .

ووجَّه ابن خالويه القراءتين بقوله : " الحجة لمن ضم أنه جعله جمع عماد، فقال : عُمُد ، ودليله : جدار وجُدُر ، والحجة لمن فتح أنه جعله جمع عمود ، فقـــال : عَمَد " [4] .

أما أبو زرعة فقد ذهب إلى أن من قرأ بالفتح أراد اسم الجنس الجمعي ، فقال : " من ضم فلأنه جمع عمود عُمُد ، نحو صبُور وصُبُر ، ويُقال : واحدها عِماد ، ومن قرأ عَمَد ، قالوا : واحدها عَمَدة ، كما تقول : بَقَرة بَقَر ، وثَمَرة ثَمَر [5].

وذهب السمين الحلبي إلى أنَّ القراءة بضمتين جَمع عَمود ، نحو : رسول ورُسُل ، وقيل : جمع عِماد ، نحو كتاب وكُتُب ، والباقون (عَمَد) بفتحتين ، فقيل: اسم جمع لعمود ، وقيل : بل هو جمع له ، قال الفراء : كأديم وأدَم ، وقال أبو عبيدة : هو جمع عماد [6] .

أما الإمام فخر الدين الرازي فلم ينسب القراءة إلى أصحابها ونقل رأي العلماء في توجيه هذه القراءة ، فنقل رأي الفراء ، والمبرد ، وأبي علي ولم يُبْرِزْ رأيه [7] .

---

[1] جمهرة اللغة ، مادة (ع ، م ، د) 355/1

[2] المغرَّب في ترتيب المُعرَّب ، مادة (ع ، م ، د) 81/2

[3] الشافية في علم التصريف 49/1

[4] الحجة في القراءات السبع 376/1

[5] حجة القراءات 773/1

[6] يُنظر الدر المصون 915/1

[7] يُنظر مفاتيح الغيب 90/32

المبحث الرابع

الأفعال

الفعل عند اللغويين هو ما دلَّ على الحدث ، فقد ذكر الرازي أنَّ " فَعَلَ الشيء فانفعل مثل : كسره فانكسر " [1] وفي الأمثلة ما يدُلُّ على الحدث .

وجاء في لسان العرب أنَّ " الفعل كناية عن كلِّ عمَلٍ ، متعدٍّ ، أو غير متعدٍّ ، فعل يفْعُل فَعْلاً وفِعْلاً " [2] .

والفعل عند النحاة : ما دلَّ على أمرين معاً : حدثٍ ، وزمنٍ يقترن به .

قال سيبويه : " وأما الفعل فأمثلة أُخِذتْ من لفظ أحداث الأسماء ، وبُنِيَتْ لِما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائنٌ لم ينقطع " [3] .

وعلى تعريف سيبويه بنى النحاة تعريفاتهم للفعل ، فقال الزمخشري : " الفعل : ما دلَّ على اقتران حدث بزمان " [4] .

وذكر ابن السرَّاج أنَّ الفعل " مادلَّ على معنى وزمان ، وذلك الزمان إما ماضٍ ، وإما حاضرٌ ، وإما مستقبل " [5] .

وقال أبو البقاء العكبري : " حدُّ الفعل ما أسند إلى غيره ، ولم يُسْنَدْ غيرُه إليه [6] .

ولهذا ذكر النحاة أن الفعل ينقسم من حيث الزمن على ثلاثة أقسام : ماضٍ، ومضارع ، وأمر.

---

[1] مختار الصحاح ، الرازي ، مادة (ف ، ع ، ل) ص508

[2] لسان العرب ، مادة (ف ، ع ، ل) 528/11

[3] الكتاب ، 2/1

[4] المفصّل 319/1

[5] الأصول في النحو 38/1

[6] اللباب في علل البناء والإعراب 4/1

أما من حيث البناء فإنَّ الفعل ينقسم على ثلاثي ورباعي ، فالثلاثي ينقسم على سبعة أبواب هي : الصحيح ، والمضاعف ، والمهموز ، والمثال ، والأجوف ، والناقص ، واللفيف ، وهو ينقسم على ثلاثة أبنية : فَعَلَ ، وفَعِل ، وفَعُل [1] .

وذكر المبرد أنَّه : " إذا خرجت الأفعال من الثلاثة لم يكن كلُّ فعلٍ منها إلاَّ على طريقة واحدة ولم تختلف مصادرها ، وذاك أنَّ الفعل إذا خرج من الثلاثة إنما يخرج لزائدٍ يَلْحقه إلاَّ أنْ يكون من بنات الأربعة ، فيكون في الأربعة أصلاً كما كانت بنات الثلاثة " [2] .

وللفعل تقسيمات عدَّة ذكرها النحاة والصرفيون سيتمُّ تناولها بالدراسة والتحليل من خلال توجيه العلماء القراءات القرآنية الواردة في تفسير مفاتيح الغيب للإمام فخر الدين الرازي .

القراءة بـ(فَعَلَ و فاعل)

اختلف القراء في قولـــه تعالى : ﴿ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ ﴾ [3]

فقرأ حمزة بضم الياء ، وألف بعد القاف وكسر التاء من المقاتلة ، والباقون بفتح الياء وإسكان القاف بغير ألف بعدها ، وضم التاء من القتل [4] .

وجَّه ابن خالويه هذه القراءة بقوله : " الحجة لمن قرأه بالألف أنَّ المشهور من أفعالهم كان المقاتلة لا القتل ، والحجة لمن قرأه بغير ألف ما أخبر الله تعالى عنهم في قوله (فَلِمَ تقتُلون أنبياء الله) ؛ لأنَّ ذلك أبلغ في ذمِّهم وأثبت للحجة عليهم " [5].

وقال أبوزرعة في توجيه هاتين القراءتين : وحجة من قرأ بالألف قراءة عبدالله (وقاتلوا الذين يأمرون بالقسط من الناس) .

---

[1] يُنظر المفتاح في الصرف 36/1

[2] المقتضب 72/1

[3] سورة آل عمران ، من الآية (21)

[4] يُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 221/1

[5] الحجة في القراءات السبع 107/1

وحجَّة قراءة الباقين من غير ألف أنهم لم يختلفوا في الحرف الأوَّل أنه بلا ألف وهو قوله تعالى ﴿ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ ﴾ [1] [2].

وكان توجيه السمين الحلبي مخالفاً لما سبق فقال : " فأما قراءة حمزة فإنه غاير فيها بين الفعلين ، وهي موافقة لقراءة عبد الله : (وقاتلوا) من المقاتلة إلاَّ أنه أتى بصيغة الماضي ، وحمزة يُحْتَمَلُ أن يكون المضارع في قراءته لحكاية الحال ، ومعناه المضي ، وأما الباقون فقيل في قراءتهم : إنما كرر الفعل لاختلاف مُتَعلَّقه ، أو كُرِّر تأكيداً " [3] .

ولم يوجَّه الزمخشري في كشافه هذه القراءة [4] .

أما الإمام فخر الدين الرازي فيرى أنهما " سواء ؛ لأنهم قد يُقاتِلون فيُقْتَلون بالقتال ، وقد يُقْتَلون ابتداء من غير قتال " [5] .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ ﴾ [6] .

قرأ الكوفيون بغير ألف بعد العين ، والباقون بإثباتها [7] .

جاء في الصحاح " عقدت الحبل والبيع والعهد فانعقد " [8] .

وجَّه ابن خالويه هذه القراءة بقوله : " الحجة لمن أثبت الألف أنه جعله من المعاقدة وهي المحالفة ، والحجة لمن حذف الألف أنه يقول : ها هنا صفة محذوفة، والمعنى : والذين عقدت أيمانكم لهم الحلف " [9] .

---

[1] يُنظر حجة القراءات 158/1

[2] سورة آل عمران ، من الآية (21)

[3] الدر المصون 729/1

[4] يُنظر الكشاف 376/1

[5] مفاتيح الغيب 187/7

[6] سورة النساء ، من الآية (33)

[7] يُنظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 93/1

[8] الصحاح ، مادة (ع ، ق ، د) 510/2

[9] الحجة في القراءات السبع 123/1

وذهب أبو زرعة إلى أنَّ حجة من قرأ بغير ألف " أنَّ الأيمان عُقِدت بينهم لأن في قوله : (أيمانكم) حجة على أن أيمان الطائفتين هي عُقِدتْ ما بينهما، وحجة من قرأ (عاقدت) بالألف أنَّ العقد كان من الفريقين " [1] .

وقال السمين الحلبي : " المفاعلة هنا ظاهرة ؛ لأن المراد المحالفة " [2] .

ووجَّه الإمام هذه القراءة واختار قراءة (فاعل) ، وعلى هذا فهو لم يخالف من سبقه في توجيهها ، إلاَّ أنه لم يذكر أحداً من العلماء أخذ عنه هذا التوجيه ، فقال : " عقدت أضافت العقد إلى واحد ، والاختيار (عاقدت) لدلالة المفاعلة على عقد الحلف من الفريقين " [3] .

واختُلف في قوله تعالى : ﴿ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ ﴾ [4] .

فقرأ الأخوان ، وخلف بضم التاء ، وإثبات الألف بعد الميم ، فيُمَدُّ لذلك مدّاً طويلاً ، والباقون بفتح التاء من غير ألف ولا مدٍّ [5] .

اختلف علماء اللغة والتجويد والتفسير في توجيه هذه القراءة والمعنى المقصود منها ، فقال ابن خالويه : " الحجة لمن أثبت الألف أنَّ (ماسَّ) فِعْلٌ من اثنين ، ودليله قوله : (من قبل أن يتماسَّا) ، والحجة لمن طرحها أنه جعل الفعل للرجال ، ودليله قوله : ﴿ ولم يمسَسْني بشر ﴾ " [6] .

وذكر أبو زرعة أن حجَّة قراءة الجمهور انفراد الرجل بالمسيس ، ويُقَوِّي هذه القراءة قوله تعالى في قصة مريم (ولم يمسسْني بشر) ، وحجة من قرأ (تُماسُّوهُنَّ) أنَّ المسيس وإن كان من الرجل فالمرأة مشاركة فيه ، وكل ماسٍّ شيئاً فالممسوس ماسٌّ له [7] .

---

[1] حجة القراءات 201/1-202

[2] الدر المصون 109/1

[3] مفاتيح الغيب 69/10

[4] سورة البقرة ، من الآية (236)

[5] يُنظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 62/1

[6] الحجة في القراءات السبع 98/1

[7] يُنظر حجة القراءات 138/1

ووجَّه العكبري هذه القراءة فقال : " يُقْرأ (تمسُّوهُنَّ) بفتح التاء من غير ألف على أنَّ الفعل للرجال ، ويقرأ (تماسُّوهن) بضم التاء والألف بعد الميم ، وهو من باب المفاعلة ، فيجوز أن يكون في معنى القراءة الأولى " [1] .

وجاء في إبراز المعاني أن المعنى واحد ، فقيل : " المراد باللمس الجماع، في قوله تعالى : (ما لم تمَسُّوهنَّ) حيث وقع سواء قرئ بالمد أو القصر " [2] .

وذكر السمين الحلبي أن معنى القراءتين واحد ، ونقل أن الفارسي رجَّح قراءة الجمهور فقال : " يُحْتمل أن يكون (فاعل) بمعنى (فعل) كسافر ، فتوافق الأولى ، أي : قراءة الجمهور ، ويُحْتمل أن تكون على بابها من المشاركة ، فإن الفعل من الرجل والتمكين من المرأة ؛ لذلك قيل لها زانية ، ورجَّح الفارسي قراءة الجمهور بأن أفعال هذا الباب كلَّها ثلاثية ، نحو : نكح ، فرع ، سفد ، ضرب الفحْلُ " [3] .

ويبدو أن الإمام فخر الدين الرازي عند توجيه هذه القراءة لم ينقل عن أحد من العلماء كعادته ، ورجَّح قراءة الجمهور ، بعد أن أسند القراءة إلى أصحابها ، فقال : حجـــة حمـــزة والكسائي أنَّ بدن كلِّ واحد يمس بدن صاحبه ، ويتمـــاسَّان جميعاً ، وأيضاً : يدلُّ على ذلك قوله تعالى ﴿ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا ﴾ [4] وهو إجماع ، وحجة الباقين : إجماعهم على قوله : ﴿ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ ﴾ [5] .

ولأن أكثر الألفاظ في هذا المعنى جاء على المعنى بـ (فَعَلَ) دون (فاعل) ، وأيضاً المراد من هذا المس الغشيان وذلك فعل الرجل ، وبعض من قرأ (تُماسُّوهنَّ) قال : إنه بمعنى تمسُّوهنَّ ؛ لأن فاعل قد يُراد به فعل [6] .

---

[1] إملاء ما من به الرحمن 99/1

[2] إبراز المعاني من حرز الأماني 417/1

[3] الدر المصون 548/1

[4] سورة المجادلة ، من الآية (3)

[5] سورة آل عمران ، من الآية (47)

[6] يُنظر مفاتيح الغيب 116/6

واختلف القراء في قوله تعالى : ﴿ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ ﴾ [1] .

فقرأ المدنيان ، وعلي وعاصم ويعقوب بضم التاء وفتح الفاء وألف بعدها ، والباقون بفتح التاء وسكون الفاء ، وحذف الألف بعدها [2] .

جاء في لسان العرب : " قال أبو معاذ : من قرأ تفْدوهم فمعناه تشتروهم من العدو وتنقذوهم ، وأما تُفادوهم فيكون معناه : تُماكِسونَ من هم في أيديهم في الثمن ويُماكِسونكم " [3] .

وعلى هذا الأساس وجَّه ابن خالويه هذه القراءة ، فقال : تُفادوهم فِعْلٌ من اثنين ؛ لأن الفداء أن تأخذ ما عنده وتعطي ما عندك ، فتفعل به ما يفْعل بك ، والحجة لمن أسقطها أنْ جعل الفعل من فدى يفدي [4] .

ووجَّه أبو زرعة القراءة بـ (فاعل) ، فقال : حجة من قرأ تُفادوهم " أن هذا الفعل من فريقين ، أي : يفدي هؤلاء أساراهم من هؤلاء ، وهؤلاء أساراهم من هؤلاء " [5] .

أما السمين الحلبي فقد يكون الجديد في توجيهه ، فقال : اختلف الناس فقيل: فاعل بمعنى فعل المجرد ، وقيل : معنى فداه : أعطى فيه فداء من مالٍ ، وفاداه: أعطى فيه أسيراً مثله ، وقيل : تفدوهم : تُعطوا فديتهم ، وتُفادوهم : تطلبون من أعدائكم فدية الأسير الذي في أيديكم [6] .

وذكر الإمام فخر الدين الرازي أنَّ " تفْدوهم وتُفادوهم لغتان مشهورتان ، تفْدوهم من الفداء وهو العوض في الشيء صيانة له ، يُقال : فداه فدية ، وتُفادوهم من المفاداة" [7] .

---

[1] سورة البقرة ، من الآية (85)

[2] يُنظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 45/1

[3] لسان العرب ن مادة (ف ، د ، ي) 149/15

[4] يُنظر الحجة في القراءات السبع 84/1

[5] حجة القراءات 105/1

[6] يُنظر الدر المصون 228/1

[7] مفاتيح الغيب 157/3

وفي قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [1] .

قرأ أبو جعفر ، وأبوعمرو ، ويعقوب بحذف الألف بعد الواو ، والباقون بإثباته [2] .

وجَّه أبو زرعة القراءة بقوله : وحجة من قرأ مِنْ غير ألف (وَعَدْنا) أنَّ المواعدة إنما تكون بين الآدميين ، وحجة من قرأ بالألف أن المواعدة كانت من الله ومن موسى [3] .

ويرى العكبري أن القراءة بإثبات الألف ليست من باب المفاعلة ، فقال : " ويُقْرأ : (واعدنا) بألف وليس من باب المفاعلة بين اثنين ، بل مثل قولك : عافاه الله ، وقيل: هو من ذلك ؛ لأن الوعد من الله والقبول من موسى " [4] .

وجاء في كتاب الزاهر في معاني كلمات الناس : " الذين قرؤوا (وعَدْنا) قالوا : الفعل لله عزَّ وجلَّ ، والذين قرؤوا (واعدنا) قالوا : الفعل من اثنين من الله عزَّ وجلَّ ومن موسى " [5] .

ورجَّح قومٌ قراءة أبي عمرو (وعدنا) بينما يرى آخرون ترجيح قراءة العامة (واعدنا) بالألف ، وقد نقل هذه الآراء السمين الحلبي في كتابه الدر المصون ، فقال: اختار أبو عبيدة قراءة أبي عمرو وحجته في ذلك أن المواعدة إنما تكون من البشر ، وأما الله تعالى فهو المنفرد بالوعد والوعيد ، وقال مكي مرجحاً قراءة أبي عمرو أيضاً : ظاهر اللفظ فيه وعْدٌ من الله لموسى ، وليس فيه وعد من موسى ، فوجب حمله على الواحد بظاهر النص ، وقال أبو حاتم مرجحاً قراءة أبي عمرو : قراءة العامة عندنا : (وعدنا) بغير ألف ؛ لأن المواعدة أكثر ما تكون من المخلوقين والمتكافئين ، ورجَّح قوم (واعدنا) ، قال الكسائي :

---

[1] سورة البقرة ، من الآية (51)

[2] يُنظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 41/1

[3] يُنظر حجة القراءات 96/1

[4] إملاء ما منَّ به الرحمن 36/1

[5] الزاهر في معاني كلمات الناس 105/2

وليس قول الله ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [1] من هذا الباب في شيء ؛ لأن واعدنا موسى إنما هو من باب الموافاة ، وليس من الوعد في شيء ، والفصيح في هذا (واعدنا) ، وقال الزجَّاج : بالألف جيد لأن الطاعة في القبول بمنزلة المواعدة ، فمن الله وَعْدٌ ، ومن موسى قبول واتباع ، وقال مكي : والاختيار (واعدنا) بالألف [2] .

أما الإمام فخر الدين الرازي فهو لم يخالف من سبقه في توجيه هذه القراءة، فذكر أنَّ وجْه القراءة من دون ألف ظاهر بيِّن ، وأن القراءة بالألف لها وجوه أربعة ، ذكرها الإمام ونسب أحدها إلى القفَّال ورجَّح رابعها وذكر أنه الأقوى ، فقال : " ورابعها وهو الأقوى : أنَّ الله تعالى وعده الوحي ، وهو وعد الله المجيء للميقات إلى الطور [3] .

واخْتُلف في قوله تعالى : ﴿ أَوْ لامَسْتُمُ النِّسَاء ﴾[4] .

فقرأ الأخوان (لَمَسْتُم)، والباقون (لامستم) بالألف [5] .

ذكر ابن جني أنَّ اللمس لابد أن يكون من دون حائل ولاحاجز ، ووضح معنى الملامسة وأشار إلى أنها تعني المجامعة ، فقال : " اللمس : وذلك أنه إنْ عارض اليدَ شيءٌ حائلٌ بينها وبين الملْموس لم يصح هناك لمس ، فإنما هو إهواء باليد نحوه ، ووصول منها إليه ، لا حاجز ولا مانع ، ولابد مع اللمس من إمرار اليد وتحريكها على الملموس ، ومنه الملامسة (أو لامستم النساء) ، أي جامعتم، وذلك أنه لابد هناك من حركات واعتمال ، وهذا واضح " [6] .

---

[1] سورة النور ن من الاية (55)

[2] يُنظر الدر المصون 160/1

[3] مفاتيح الغيب 69/3

[4] سورة النساء ، من الآية (43)

[5] يُنظر النشر في القراءات العشر 250/2

[6] الخصائص 138/2

أما ابن خالويه فقد وجَّه هاتين القراءتين بقوله : والحجة لمن أثبت الألف أنه جعل الفعل للرجل والمرأة ، ودليله أنَّ فعل الاثنين لم يأتِ عن فصحاء العرب إلاّ بـ (فاعلت) وبـ (المفاعلة) ، وأوضح الأدلة على ذلك قولهم جامعت المرأة ، ولم يُسْمع منهم : جمعت المرأة ، والحجة لمن طرحها أنه جعلها فعلاً للرجل دون المرأة ، ودليله قوله تعالى : (إذا نكحتُم المؤمنات) ولم يقلْ ناكحتم [1] .

وذكر أبو زرعة أنَّ اللمس ما دون الجماع والملامسة لا تكون إلا من اثنين، فقال : قراءة الأخوين (لَمَسْتُم) جعلا الفعل للرجال دون النساء ، وحجتهما أن اللمس مادون الجماع كالقبلة والغمزة ، عن ابن عمر : اللمس ما دون الجماع أراد اللمس باليد ، وهذا مذهب ابن مسعود ، وسعيد بن جبير ، وإبراهيم ، والزهري ، وقرأ الباقون (أو لامستم) بالألف ، أي : جامعتم ، والملامسة لا تكون إلاَّ من اثنين الرجل يلامس المرأة ، والمرأة تلامس الرجل [2] .

أما السمين الحلبي فقد ذكر في كتابه أنَّهما بمعنى واحد وأنَّ لمس بمعنى جامع ، ولامس تطلق على ما دون الجماع ، وقد نقل ذلك عن غيره من العلماء ، فقال : " قيل : (فاعل) بمعنى (فعل) ، وقيل : (لمس) جامع ، ولامس : لما دون الجماع " [3] .

وهذا الرأي الأخير يخالف المعنى الذي ذكره أبوزرعة ومفاده : أنَّ اللمس: ما دون الجماع ، والملامسة : الجماع .

أما الإمام فخر الدين الرازي فقد نقل آراء المفسرين في توجيه القراءتين ورجَّح أحدهما ، فقال : " اختلف المفسرون في اللمس المذكور هاهنا على قولين أحدهما : أنَّ المراد به الجماع ، وهو قول : ابن عباس ، والحسن ، ومجاهد ، وقتادة، وقول أبي حنيفة – رضي الله عنه – ؛ لأن اللمس باليد لا ينقض الطهارة، والثاني : أن المراد باللمس هاهنا التقاء البشرتين سواء كان بجماع ، أو غيره ،

---

[1] يُنظر الحجة في القراءات السبع 124/1

[2] يُنظر حجة القراءات 205/1

[3] الدر المصون 124/1

وهو قول ابن مسعود ، وابن عمر ، والشعبي ، والنخعي ، وقول الشافعي – رضي الله عنه – واعلم أن هذا القول أرجح من الأوَّل ، وذلك لأنَّ إحدى القراءتين هي قوله تعالى : (أو لمستم النساء) ، واللمس حقيقتة المس باليد ، فأمَّا تخصيصه بالجماع فذاك مجاز والأصل حمل الكلام على حقيقته .

أما القراءة الثانية وهي قوله تعالى (أو لامستم) فهي مفاعلة من اللمس ، وذلك ليس حقيقة في الجماع أيضاً ، بل يجب حمله على حقيقته لئلاَّ يقع التناقض بين المفهوم من القراءتين المتواترتين " [1] .

القراءة بـ(فعَّل) و(فاعل)

اختلف القـــراء في قـــوله تعـــالى : ﴿ **مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ** ﴾ [2] .

فقرأ ابن كثير، وأبو جعفر ، وابن عامر ، ويعقوب بحذف الألف وتشديد العين ، وقرأ عاصم ، ونافع ، وأبو عمرو ، والأخوان ، وخلف بالألف ، وتخفيف العين [3] .

جاء في تاج العروس أنَّ القراءتين بمعنى واحد : " أَضْعَفْتُهُ وضَعَّفْتُهُ وضَاعَفْتُهُ بمعنى واحد ، وهو : جعل الشيء مِثْلَيْه أو أكثر " [4] .

ومن المعنى السابق انطلق العلماء في توجيه القراءتين ، فقال ابن خالويه : " الحجة لمن خفَّف أنَّ ضاعف أكثر مِنْ ضعَّف لقوله (أَضْعافاً كثيرةً) ، ودليله قوله (عشْر أمثالها) ، والحجة لمن شدَّد : التكرير ومُداومة الفعل " [5] .

وجاء في إبراز المعاني أنهما : لغتان (ضاعف ،وضعَّف) وهما بمعنى واحد [6].

---

[1] مفاتيح الغيب 91/10

[2] سورة البقرة ، من الآية (245)

[3] يُنظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 337/1

[4] تاج العروس ، مادة (ض ، ع ، ف)51/24

[5] الحجة في القراءات السبع 98/1

[6] يُنظر إبراز المعاني من حرز الأماني 488/1

أما أبو زرعة فقد وجَّه القراءتين بقوله : حجة التشديد أن المعنى فيها تكرير الفعل ، وزيادة الضعف على الواحد إلى ما لا نهاية له ، وحجة التخفيف قالوا : إنَّ أمر الله أسرع من تكرير الفعل ، إنما هو كن فكان ، وقال الكسائي : المعنى فيهما واحد ضعَّف وضاعف [1] .

وذكر السمين الحلبي نقلاً عن غيره من العلماء ثلاثة أوجه للقراءة ، فقال: " قيل هما بمعنىً ، وتكون المفاعلة بمعنى فعل المجرد ، نحو : عاقبْتُ ، وقيل بلْ هما مختلفتان ، فقيل : إنَّ المضعَّف للتكثير ، وقيل : إنَّ (يُضَعَّف) لما جُعِل مثلين، (وضاعفه) لما زيد عليه أكثر من ذلك " [2] .

ولم يوجِّهْ الإمام فخر الدين الرازي هاتين القراءتين ، واكتفى بنسبة كل قراءة إلى أصْحابها ، وذكر أنهما بمعنى واحد نقلاً عن أبي علي الفارسي ، فقال : " قال أبو علي الفارسي : يُضاعف ويُضعِّف بمعنى " [3] .

ومن خلال ما سبق من التوجيهات نرى أنَّ في القراءتين ترغيباً في أعمال البرِّ والإنفاق في سبيل الخير بألطف كلام وأبلغه .

وفي قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعاً ﴾ [4] .

قرأ حمزة والكسائي بألف بعد الفاء وتخفيف الراء (فارقوا) من المفارقة ، وهي الترك ، والباقون بتشديد الراء بلا ألف (فَرَّقوا) [5] .

جاء في تاج العروس " الفرْق بين الفرْق والتفريق : أن الفرْق للإصلاح والتفريق للإفساد " [6] .

---

[1] يُنظر حجة القراءات 139/1

[2] الدر المصون 563/1

[3] مفاتيح الغيب 193/29

[4] سورة الأنعام ، من الآية (159)

[5] يُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 278/1

[6] تاج العروس ، مادة (ف ، ر ، ق) 545/1

وجَّه ابن خالويه القراءتين بقوله : " الحجة لمن أثبتها – ويقصد الألف – أنه : أراد تركوه ، وانصرفوا عنه ، والحجة لمن طرحها أنه : أراد جعلوه فِرَقاً ، ودليله قوله : (وَكانوا شيَعاً) ، أي : أحزاباً " [1] .

وذهب السمين الحلبي إلى أن للقراءتين وجهين ، فقال : " فارقوا من المفارقة ، وفيها وجهان ، أحدهما : أن فاعل بمعنى فعَّل ، نحو : ضاعفت الحساب وضعَّفْتُه ، وقيل : هي من المفارقة، وهي الترك والتخلية ، ومن فرَّق دينه فآمن ببعض وكفر ببعض فقد فارق الدين القيم " [2] .

أما الإمام فيرى أنَّ المعنى واحد ، فقال : "ومعنى القراءتين عند التحقيق واحد؛ لأنَّ الذي فَرَّق دينه – بمعنى أنه أقرَّ ببعض وأنكر بعضاً – فقد فارقه في الحقيقة [3].

القراءة بـ (قُعِلَ) و (فاعل)

اختلف القراء في قوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ ﴾ [4] .

قرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، وكذا يعقوب ، ووافقهم ابن محيصن ، واليزيدي بضم القاف وكسر التاء بلا ألف مبنياً للمفعول ، والباقون (قاتل) بفتح القاف والتاء ، وألف بينهما بوزن (فاعل) [5] .

وجَّه ابن خالويه القراءتين بقوله : " الحجة لمن أثبت الألف أنه جعل الفعل للرِّبيين فرفعهم به ؛ لأنه حديث عنهم ، والحجة لمن ضمَّ القاف أنه جعله فعل ما لم يُسَمَّ فاعله " [6] .

أما ابن عطية فقد رجَّح قراءة (فاعل) ، فقال : " قراءة من قرأ (قاتل) أعمُّ في المدح ؛ لأنه يدْخل فيها من قُتل ومن بقي " [7] .

---

[1] الحجة في القراءات السبع 152/1

[2] الدر المصون 816/1

[3] مفاتيح الغيب 7/14

[4] سورة آل عمران ، من الآية (146)

[5] يُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 229/1

[6] الحجة في القراءات السبع 114/1

[7] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز 549/1

ووجَّه الإمام فخر الدين الرازي هاتين القراءتين ويبدو أنه يميل إلى قراءة (قاتل) ، فقال : فعلى القراءة الأولى ــ ويقصد قراءة (قُتِل) ــ يكون المعنى أنَّ كثيراً من الأنبياء قتلوا والذين بقوْا بعدهم ما وهنوا في دينهم ، وحجة هذه القراءة أنَّ المقصود من هذه الآية حكاية ما جرى لسائر الأنبياء لتقتدي هذه الأمة بهم ، فيجب أن يكون المذكور قتْل سائر الأنبياء لا قتالهم ، ومن قرأ (قاتل) فالمعنى : وكم من نبيٍّ قاتل معه العدد الكثير من أصحابه فأصابهم من عدوهم قرْحٌ فما وهنوا ، وحجة هذه القراءة أنَّ المراد من هذه الآية ترغيب الذين كانوا مع النبي – صلى الله عليه وسلم – في القتال ، فوجب أن يكون المذكور هو القتال ، وأيضاً روي عن سعيد بن جبير أنه قال : " ما سمعنا بنبي قُتِل في القتال " [1] .

القراءة بـ (أفْعل) و (تفاعل)

اختلف القراء في قوله تعالى : ﴿ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاً ﴾ [2] .

قرأ عاصم ، وحمزة ، والكسائي ، وخلف بضم الياء وإسكان الصاد ، وكسر اللام من غير ألف من (أصْلَح) ، ووافقهم الأعمش ، والباقون بفتح الياء والصاد مشددة ، وبألف بعدهما ، وفتح اللام على أنَّ أصلها يتصالحا ، فأبدلت التاء صاداً ، وأدغمت [3] .

في توجيه هذه الآية نكتفي بما قاله أبو زرعة لما في القول من دقة ووضوح ، قال : من قرأ بضم الياء وسكون الصاد وكسر اللام حجتهم أنَّ العرب إذا جاءت مع الصلح ببين ، قالت : أصلح القوم بينهم ، وأصلح الرجلان بينهما ، قال الله – جلَّ وعزَّ – : (فأصلحوا بينهما) ، وإذا لم تأتِ ببين ، قالوا : تصالح القوم ، وتصالح الرجلان ، ففي مجيء بينهما مع قوله : أن يُصْلِحا دليل واضح

---

[1] يُنظر مفاتيح الغيب 22/9

[2] سورة النساء ، من الآية (128)

[3] يُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 246/1

على صحة ما قلنا ، وأخرى : لو كان الصواب يَصَّالحا لجاء المصدر على لفظ الفعل ، فقيل : تصالحاً لا صلْحاً [1] .

أما الإمام فخر الدين الرازي فقد وجَّه القراءتين بعد أن نسبهما إلى أصحابهما واختار قراءة (يصَّالحا) ، فقال : يُصلِحا بضم الياء وكسر اللام وحذف الألف مِنَ الإصلاح ، ويَصَّالحا بفتح الياء والصاد واللام وتشديد الصاد مِنَ التصالح ، ويصَّالحا في الأصل هو يتصالحا فسُكِّنَتْ التاء وأدغمت في الصاد ، فمن قرأ (يُصلِحا) فوجْهه الإصلاح عند التنازع والتشاجر ، ومن قرأ (يَصَّالحا) – وهو الاختيار عند الأكثرين – قال : إنَّ (يصَّالحا) معناه يتوافقا ، وهو أليق بهذا الموضع ، وفي حرف عبدالله (فلا جناح عليهما أن صالحا) [2] .

القراءة بـ (افْتعل) و(تفاعل)

اختلف القراء في قوله تعالى : ﴿ وَيَتَنَاجَوْنَ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ [3] .

فقرأ حمزة ، و رويس (يتَّجون) بنون ساكنة بعد الياء ، وضم الجيم بلا ألف على وزن (ينتهون) من النجوى وهو السر ، وأصله ينتجيون نقلت ضمة الياء لثقلها إلى الجيم ، ثم حذفت لسكونها مع سكون الواو ، ووافقهما الأعمش ، والباقون : بتاء ونون مفتوحتين ، وألف وفتح الجيم من التناجي ، من النجوى أيضاً [4] .

وجَّه ابن خالويه هاتين الآيتين حيث يرى أنهما بمعنى واحد ، فقال : " الأوَّل : وزنه (يَفْتَعِلونَ) ، والثاني : وزنه (يتفاعلون) ، وكلاهما من المناجاة ومعناها : الحديث والكلام " [5] ، والوزنان السابقان على الأصل .

---

[1] يُنظر حجة القراءات 214/1

[2] يُنظر مفاتيح الغيب 53/11

[3] سورة المجادلة ، من الآية (8)

[4] يُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 535/1–536

[5] الحجة في القراءات السبع 343/1

وجاء في المخصص ، قوله : " والنجوى ، والتناجي هو الحديث المكتوم " [1].

وإلى ذات المعنى أشير في كتاب الأمالي في لغة العرب ، فقيل : " القوم يتناجوْن ، أي : يتسارُّون " [2] .

ورجَّح النحاس قراءة (يتناجون) ، فقال : " ويتناجون أبين ؛ لأنهم قد أجمعوا على أنْ قرؤوا (إذا تناجيْتُم فلا تتناجوا)" [3] .

أما أبو زرعة ، فقال في توجيه القراءتين : ينتجون من غير ألف على (يفتعلون) والأصل (ينتجيون) ؛ لأن لام الفعل ياء من (ناجيت) فاستثقلوا الضمة على الياء فحذفوها ، وقد حُذفت لسكونها وسكون الواو ، و يتناجون على (يتفاعلون) ؛ لأن التفاعل والمفاعلة لا يكون إلاَّ من اثنين فصاعداً [4] .

وجاء المعنى ذاته في كتاب إبراز المعاني فأشير إلى ا لأصل وهو يفتعلون ويتفاعلون على وزن يختصمون ويتخاصمون ، فحذفت لام الكلمة منهما ؛ لأنها في يتناجون ياء تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت ألف ، ثم حذفت للساكن بعدها ، ومعنى القراءتين واحد ، قـــال أبو علي : يفتعلون ويتفاعـــلون يجريان مجرى واحد [5] .

أما الإمام فخر الدين الرازي فقد نسب القراءتين إلى أصحابهما ، وهذه هي المنهجية التي سار عليها ، ثم نقل رأي أبي علي الفارسي الذي يرى أنهما بمعنى واحد ، وذكر أن حجة من قرأ (يتناجون) قوله تعالى ﴿ إِذَا تَنَاجَيْتُمْ ﴾ [6] ، وأشار إلى أنه ليس في هذا ردٌّ لقراءة حمزة (ينتجون) ؛ لأن هذا مثله في الجواز [7] .

---

[1] المخصص ، ابن سيده ، مادة (ن ، ج ، و) 72/4

[2]) الأمالي في لغة العرب ، أبو علي القالي 330/2

[3] إعراب القرآن ، النحاس 376/4

[4] يُنظر حجة القراءات 704/1

[5] يُنظر إبراز المعاني من حرز الأماني 434/2

[6] سورة المجادلة ، من الآية (9)

[7] يُنظر مفاتيح الغيب 232/29

القراءة بـ (فَعَلَ) و (أفْعَلَ)

اختلف القراء في قوله تعالى : ﴿ وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ ﴾ [1] .

قرأ نافع ، وأبو جعفر بفتح الياء من زَلَقَتْ الرِّجْلُ ، والباقون بضمها من (أزْلَقَه) أي : أزْلَقَ رِجْله [2] .

جـــاء في المخصص " زَلَقَه ببصره يَزْلِقُه زَلْقاً ، وأزْلَقَه : إذا رمـــاه ببصره " [3] فالمعنى على ما يرى ابن سيده واحد .

ومن خلال ما جاء في المعاجم اللغوية انطلق العلماء في توجيه القراءات ، فقال ابن خالويه : " الحجة لمن ضم أنه مأخوذٌ مِنْ فِعْلٍ رباعي ، والحجة لمن فتح أنه مأخوذٌ من فعل ثلاثي ، ومعناهما : ليُصيبونك بأبصارهم لا بأعينهم " [4] .

وذكر أبو زرعة أنهما لغتان والمعنى واحد ، فقال : " المعنى : يَصْرَعونك، وهما لغتان " [5] .

ووجَّه السمين الحلبي القراءتين ، فقال : " فأما قراءة الجماعة فمِنْ : أزْلقه، أي أزَلَّ رجله ، فالتعدية بالهمزة من زَلَقَ يَزْلِق ، وأما قراءة نافع فالتعدية بالحركة ، يُقال : زَلِقَ بالكسر ، وزَلَقْتُه بالفتح " [6] .

وذكر الزمخشري أنهما بمعنى واحد ، فقال : " زلقه وأزْلقه بمعنى " [7] .

أما الإمام فخر الدين الرازي فلم يخالف من سبقه في توجيه القراءتين وذكر أنهما بمعنى واحد ، فقال : " زَلَقَه وأزْلقه بمعنى ، ويقال : زلق الرأس , وأزلقه حلقه " [8] .

---

[1] سورة القلم ، من الآية (51)

[2] يُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 553/1

[3] المخصص ، مادة (ز ، ل ، ق)446/3

[4] الحجة في القراءات السبع 351/1

[5] حجة القراءات 718/1

[6] الدر المصون 368/1

[7] الكشاف ، 129/7

[8] مفاتيح الغيب 88/30

وفي قوله تعالى : ﴿ فَأَقْبَلُوا إِلَيْهِ يَزِفُّونَ ﴾ [1] .

قرأ حمزة بضم الياء (يُزِفُّون) والباقون بفتحها (يَزِفُّون) [2] .

جاء في تاج العروس : " يُقالُ : زَفَّ الظليمُ والبعيرُ يَزِفُّ بالكسر زفيفاً ، أي : أسْرع، وأزَفَّه صاحبُه ، وزَفَّ القوْمُ في مشْيهم ، أي : أسْرعوا ، ومنه قوله تعالى : (فأقبَلوا إليه يَزِفُّون) " [3] .

ومن المعنى السابق انطلق علماء التفسير واللغة في توجيه هاتين القراءتين، فقال ابن خالويه : " مَنْ فتح أخذه مِنْ زَفَّ يَزِفُّ ، ومَنْ ضمَّ أخذه مِنْ أزَفَّ يُزِفُّ، وهما لغتان معناهما الإسْراع في المشي " [4] .

واختار أبو زرعة قراءة الجمهور ، فقال : " وقرأ الباقون (يَزِفُّون) بفتح الياء مِنْ زَفَفْتُ ، وهو الاختيار " [5] .

ووجَّه السمين الحلبي القراءتين بقوله : قُرئ بضم الياء مِنْ أزفَّ ، وله معنيان ، أحدهما : أنه مِنْ أزَفَّ يُزِفُّ ، أي دخل في الزفيف وهو الإسْراع ، أو زِفاف العروس وهو المشيُ على هيئته ، والثاني : أنه مِنْ أزفَّ بعيره ، أي حمله على الزفيف وهو الإسراع ، أو على الزِّفاف ، وقرأ الباقون : بفتح الياء مِنْ زَفَّ الظليمُ يَزِفُّ ، أي عدا بسرعة [6] .

أما الإمام فخر الدين الرازي فلم يخالف المنهجية التي سارعليها عند توجيهه القراءات القرآنية ، فقد نسب كل قراءة إلى أصْحابها ، وذكر آراء العلماء وهم : ابن عرفة ، والزجاج ، والأصمعي ، ولم يكن له رأيٌ في التوجيه ، فقال : هما لغتان ، قال ابن عرفة : منْ قرأ بالنصب فهو : زَفَّ يَزِفُّ ، ومَنْ قرأ بالضم فهو مِنْ أزفَّ يُزِفُّ .

---

[1] سورة الصافات ، الآية (94)

[2] يُنظر التيسير في القراءات السبع ، للداني 121/1

[3] تاج اللغة وصحاح العربية ، مادة (ز ، ف ، ف) 288/1

[4] الحجة في القراءات السبع 302/1

[5] حجة القراءات 609/1

[6] يُنظر الدر المصون 375/1

قال الزجاج : يَزِفون يُسْرعون ، وأصله مِنْ زفيف النعامة وهو ابتداء عدوها ، وقرأ حمزة : يُزِفُّون ، أي يحملون غيرهم على الزفيف .

قال الأصمعي : يقال : أزففت الإبل إذا حملتها على أن تزِفَّ ، قال : وهو سرعة الخطوة ومقاربة المشي [1] .

وفي قوله تعالى : ﴿ فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ ﴾ [2] .

قرأ حمزة بزيادة ألف بعد الزاي، وتخفيف اللام ، والباقون بحذف الألف ، وتشديد اللام [3] .

جاء في تهذيب اللغة " أزَلَّ فلانٌ فلاناً عن مكانه إزْلالاً ، وأزاله ، وقرئ : (فأزلَّهما الشيطان عنها) ، وقرئ : (فأزالهما) ، أي : فنحَّاهما " [4] ، وفي قول الأزهري ما يجوِّز أن تكون القراءتان بمعنى واحد .

وجَّه ابن خالويه القراءتين بقوله : " الحجة لمن أثبت الألف أن يجعله من الزوال والانتقال عن الجنة ، والحجة لمن طرحها أن يجعله مِنَ الزلل ، وأصله : فأزْللهما ، فنقلت فتحة اللام إلى الزاي ، فسُكّنت اللام ، فأدغمت للمماثلة " [5] .

وقال السمين الحلبي : " والقراءتان يُحْتمل أن تكونا بمعنى واحد ، وذلك أنَّ قراءة الجماعة (أزلَّهما) يجوز أن تكون من (زلَّ عن المكان) إذا تنحى عنه ، فتكون من الزوال كقراءة حمزة " [6] .

أما البنَّا فذكر أن القراءة بالألف بعد الزاي مخففة اللام بمعنى : صرفهما أو نحَّاهما ، والقراءة بغير ألف مع تشديد اللام بمعنى أوقعهما في الزلَّة ، ويحتمل أن تكون من زلَّ عن المكان إذا تنحى فيتحدان في المعنى [7] .

---

[1] يُنظر مفاتيح الغيب 129/26

[2] سورة البقرة ، من الآية (36)

[3] يُنظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 38/1

[4] تهذيب اللغة ، مادة (ز ، ل ، ل) 348/4

[5] الحجة في القراءات السبع 74/1 ، ويُنظر حجة القراءات 94/1

[6] الدر المصون 131/1

[7] يُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 176/1

ووجَّه الإمام فخر الدين الرازي القراءتين بقوله : قال صاحب الكشاف : " فأزلَّهما الشيطان عنها تحقيقه فأصدر الشيطان زلتهما عنها ، ولفظة (عن) في هذه الآية كهي في قوله تعالى : ﴿ وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ﴾ [1] .

قال القفال – رحمه الله – : هو من الزلل ، يكون الإنسان ثابت القدم على الشيء فيزِلّ عنه ويصير متحولاً عن ذلك الموضع .

ومن قرأ (فأزالهما) فهو من الزوال عن المكان ، وحُكيَ عن أبي مُعاذ أنه قال : يُقال : أزلتك عن كذا حتَّى زلْت عنه ، وأزْللتك حتَّى زللتَ ومعناهما واحد " [2].

القراءة بـ (فُعِّل) و(فَعَلَ) و (فاعل)

اخْتُلِف في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ خُلِّفُوا ﴾ [3] .

فقراءة الناس (خُلِّفوا) ، وقرأ عكرمة ، و زِرُ بن حُبيش ، وعمرو بن عبيد ، و رويت عن أبي عمرو (خالفوا) [4] .

القراءتان الثانية ، والثالثة من القراءات الشاذة لذلك هما اللتان خصهما ابن جني بالتوجيه في كتابه (المحتسب) ، فقال : " من قرأ (خَلَفُوا) فتأويله : أقاموا، ولم يبرحوا ، ومن قرأ : (خالفوا) فمعناه : عائدٌ إلى ذلك ؛ وذلك أنهم إذا خالفوهم فأقاموا فقد خلفوا هناك " [5] .

ووجَّه السمين الحلبي القراءات بقوله : خُلِّفُوا مِنْ خَلَّفه يُخَلِّفه ، والذين خَلَفُوا، أي : فَسَدوا ، وخالفوا بألف ، أي : لم يوافقوا الغازين في الخروج [6] .

---

[1] سورة الكهف ، من الآية (82)

[2] مفاتيح الغيب 7/3

[3] سورة التوبة ، من الآية (118)

[4] يُنظر المحتسب 304/1

[5] المصدر السابق 305/1

[6] يُنظر الدر المصون 257/1

وإلى ذلك ذهب الزمخشريُ مِنْ قبْلُ ، فقال : ومعنى (خُلِّفُوا) خلِّفوا عن الغزو ، وخَلَفُوا : أي : خَلَفُوا الغازين بالمدينة ، أو فسدوا من الخـــالفة وخلوف الفم [1].

أما الإمام فخر الدين الرازي فقد خالف المنهجية التي كان يسير عليها حيث لم ينسب القراءة إلى أصْحابها ، واكتفى بالنقل الحرفي لرأي الزمخشري ، ولم يكن له رأيٌ في التوجيه [2] .

القراءة بـ (فَعَلَ) و (فَعِلَ)

اختلف القراء في قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّا ﴾ [3] .

فقرأ الجمهور بكسر القاف ، وقرأ النخعي ، وابن أبي عبلة ، وأبو حيوة بفتحها [4] .

جاء في تاج العروس : " روي بالفتح ، وبالكسر ، قال الزجاج : والأجود الفتح وهو الأكثر في القراءة ، وفي المَثَل : " مثلي مَثَلُ الأرْقَم ، إنْ يُقْتَلْ يَنْقَمْ ، وإنْ يُتْرَكْ يَلْقَم " [5] .

أما المَطَّرَزِيُّ فذكر أنَّ " نَقَمَ منه وعليه كذا إذا عابه وأنكره عليه ينْقِمُ نقماً، ونقِم بالكسر لغة [6] .

أما البنَّا فأشار إلى أن تنقَمون بفتح القاف لغة حكاها الكسائي نَقِم يَنْقَمُ كعلِم يعْلَم ، والجمهور على الفصْحى نَقم يَنْقِم كضرَب يَضْرِب ، ولذا أجمعوا على الفتح في ﴿ وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ ﴾ [7] .

---

[1] يُنظر الكشاف 483/2

[2] يُنظر مفاتيح الغيب 173/16

[3] سورة المائدة ، من الآية (59)

[4] يُنظر الدر المصون 392/1

[5] تاج العروس ، مادة (ن، ق ، م) 6/34

[6] المغرّب في ترتيب المعرَّب 256/5

[7] يُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 255/1

وذكر السمين الحلبي أنهما " مفرَّعتان على الماضي ، وفيه لغتان : الفصحى وهي التي حكاها ثعلب في فصيحه نقمَ بفتح القاف ينقِم بكسرها ، والأخرى : نقِم بكسر القاف ينقَم بفتحها ، وحكاها الكسائي ، ولم يُقرأ في قوله تعالى ﴿ وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ ﴾ [1] إلاَّ بالفتح " [2] .

أما الإمام فخر الدين الرازي فقد وجَّه القراءتين متجهاً نحو المعنى ذاكراً عبارات المفسرين في معنى النقمة مرجحاً القراءة بالكسر ، فقال : " قرأ الحسن : (هل تنقِمون) بفتح القاف والفصيح كسرها ، يُقال : نقِمت الشيء ونقَمتُه بكسر القاف وفتحها إذا أنكرته ، وللمفسرين عبارات ، هل تنقِمون منا : هل تعيبون ، هل تنكِرون ، هل تكرهون ، قال بعضهم : سمي العقاب نقمة؛ لأنه يجب على ما يُنكر من الفعل ، وقال آخرون : الكراهة التي يتبعها سَخَطٌ من الكاره تسمَّى نقمة ؛ لأنها تتبعها النقمة التي هي العذاب ، فعلى القول الأوّل : لفظ النقمة موضوع أولاً للمكروه ثم سمي العذاب نقمة لكونه مكروهاً ، وعلى القول الثاني : لفظ النقمة موضوع للعذاب ، ثم سمي المنكر والمكروه نقمة؛ لأنه يتبعه العذاب " [3] .

القراءة بـ (فَعَلَ) (يَفْعِلُ) و (يَفْعُلُ)

اختلف القراء في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ ﴾ [4] .

فقرأ الكسائي ، ووافقه الأعمش بكسر الزاي ، والباقون بضمها [5] .

جاء في المصباح المنير " عَزَبَ من بابي (قَتَلَ) و(ضَرَبَ) غاب وخفي فهو عازب " [6] .

---

[1] سورة البروج ، من الآية (8)

[2] الدر المصون 392/1

[3] مفاتيح الغيب 29/12

[4] سورة يونس ، من الآية (61)

[5] يُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 316/1

[6] المصباح المنير ، مادة (ع، ز ، ب)407/2

ذكر ابن خالويه أن " معنى يَعْزُبُ يبْعُد ويغيب ، ومنه قولهم : المال عازب في المرعى " [1] .

وإلى المعنى ذاته ذهب الزمخشري ، فقال : " وما يعْزُبُ قُرئ بالضم والكسر : وما يبعُد وما يغيب " [2] .

أما السمين الحلبي فقد ذكر أنهما " لغتان في مضارع عَزَبَ ، يُقال : عَزَبَ يَعْزِبُ ويَعْزُبُ " [3] .

أما الإمام فخر الدين الرازي فقد نسب القراءة بكسر الزاي إلى الكسائي وذكر أنهما لغتان ، فقال : " قرأ الكسائي (وما يعزِب) بكسر الزاي ، والباقون بالضم ، وفيه لغتان : عَزَبَ يَعْزُبُ ، وعَزَبَ يَعْزِبُ " [4] .

القراءة بـ (فَعَلَ) (يَفْعُلُ) و (يَفعِلُ)

اختلف القراء في قوله تعالى : ﴿ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَن يَحْلِلْ ﴾ [5] .

قرأ الكسائي بضم الحاء (فَيَحُلُّ) ومن (يَحْلُلْ) بضم اللام ، وقرأ الباقون: (فَيَحِلُّ) و من (يَحْلِلْ) بكسر الحاء واللام [6] .

وجَّه ابن خالويه القراءتين ورجَّح القراءة بالكسر ، فقال : " الحجة لمن كسر أنه أراد نزل ووقع ، والحجة لمن ضمَّ أنه أراد : وجب ، والوجه الكسر ؛ لإجماعهم على قوله تعالى : ﴿ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴾ [7] [8] .

---

[1] الحجة في القراءات السبع 182/1

[2] الكشاف 337/2

[3] الدر المصون 336/1

[4] مفاتيح الغيب 99/17

[5] سورة طه ، من الآية (81)

[6] يُنظر السبعة في القراءات 422/1

[7] سورة الزمر ، من الآية (40)

[8] الحجة في القراءات السبع 245/1

وسار الزمخشري على نهج ابن خالويه فلم يخالفه في التوجيه ، فقال : المكسور الحاء واللام في معنى الوجوب ، والمضموم الحاء واللام في معنى النزول [1] .

وتبعهما في ذلك السمين الحلبي ، فقال : قراءة العامة مِنْ حَلَّ عليه كذا ، أي : وجب ، وقراءة الكسائي : مِنْ حَلَّ يَحُلُّ ، أي : نزل [2] .

أما الإمام فخر الدين الرازي فلم يخالف من سبقه في معنى القراءتين ، وأشار إلى قراءة أخرى ذكر أنها رواها الأعمش عن أصحاب عبدالله ، وهي (فَيَحِلُّ) بالكسر (ومَنْ يحلُلْ) بالرفع ، ثم وجَّه القراءتين ، فقال : أما مَنْ كسر فمعناه الوجوب مِنْ حَلَّ الدين يَحِلُّ إذا وجب أداؤه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ ﴾ [3] ، والمضموم في معنى النزول [4] .

القراءة بـ (فَعَلَ) و (فَعِلَ)

اختلف القراء في قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا بَرِقَ الْبَصَرُ ﴾ [5] .

فقرأ نافع ، وأبو جعفر بفتح الراء ، والباقون بكسرها لغتان في التحير والدهشة [6] .

وجَّه ابن خالويه القراءتين ، فقال : الحجة لمن كسر أنَّ الكسر لا يكون إلاَّ في التحير ، وأما الفتح فلا يكون إلاَّ في الضياء وظهوره ، كقولهم : بَرَقَ الصبْحُ والبرْق إذا لمعا ، و أضاءا ، وقال أهل اللغة : بَرِق و بَرَقَ هما بمعنى واحد ، وهو تحيُّر الناظر عند الموت [7] .

---

[1] يُنظر الكشاف 160/4

[2] يُنظر الدر المصون 303/1

[3] سورة البقرة ، من الآية (196)

[4] يُنظر مفاتيح الغيب 83/22

[5] سورة القيامة ، من الآية (7)

[6] يُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 563/1

[7] يُنظر الحجة في القراءات السبع 357/1

أما أبو زرعة فقد وجَّه القراءتين بقوله : بَرَقَ البصر بفتح الراء ، أي : شخص إذا فتح عيْنَيْه عند الموْت ، كذا قال الفراء ، وقال آخرون : بَرَقَ : لمع بصَرُه ، وبَرِقَ بالكسر ، أي : تحير [1] .

وجاء في الكشاف : بَرِقَ البصر : تحيَّر فزعاً ، وأصله مِنْ : بَرِقَ الرجلُ إذا نظر إلى البرق ، فدهش بصره .

وقرئ : بَرَقَ من البريق ، أي : لمع من شدَّة شخوصه [2] .

أما في كتاب إبراز المعاني من حرز الأماني فقد ورد أن الأخفش قال : إن المكسورة في كلام العرب أكثر ، والمفتوحة لغة ، واختار أبو عبيدة القراءة بالكسر ؛ لأنها اللغة السائرة المتعالية ، كما يرى [3] .

أما الإمام فخر الدين الرازي فلم ينسب القراءتين إلى أصحابهما كعادته ، ونقل رأي الأخفش الذي سبقت الإشارة إليه ، ونقل قول الزجاج إنَّ بَرِق بصره بكسر الراء يبْرُق بَرْقاً إذا تحير ، أما بَرَقَ بفتح الراء فهو من البريق ، أي لمع من شدة شخوصه [4] .

---

[1] يُنظر حجة القراءات 736/1

[2] يُنظر الكشاف 661/4

[3] يُنظر إبراز المعاني من حرز الأماني 455/2

[4] يُنظر مفاتيح الغيب 193/30

الفصل الرابع

التوجيه النحْوي

المبحث الأوَّل : المرفوعات ، والمنصوبات ، والمجرورات

المبحث الثاني : التوابع

المبحث الثالث : الأفعال

المبحث الرابع : الحروف

الفصل الرابع

توطئة :

العلاقة بين القرآن الكريم ، وعلوم العربية علاقة واضحة ، لا تخفى على متأمل ، فهو الأساس لتلك العلوم كلها ، وهو الدافع لنشأتها ، ومدار ما وضع فيها من قواعد ، وعلم النحو هو أحد علوم العربية ؛ لذا كانت نشأته مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقرآن الكريم ، فلولا القرآن الكريم ما نشأ هذا العلم الذي تمّت له السيطرة فيما بعد على كلِّ علمٍ من علوم العربية وآدابها ، فيه يسلم الكتاب والسنّةُ من عادية اللحن والتحريف ، وبه يستبين سبيل العلوم على تنوّع مقاصدها ؛ لأن الطالب لا يسلكها على هدىً وبصيرةٍ إلاّ إذا كان على قدرٍ موفور من هذا العلم [1] .

وقد عرّف المعجميّون النحو في اللغة تعريفات عدّة ، فقد عرّفه الجوهريّ بقوله :

" النحو : القصد ، والطريق ، يُقالُ : نَحَوْتُ نَحْوَكَ ،أي : قصدتُ قصدك ، ونحوت بَصَرِي إليه ، أي : صرفتُ ، وأنحيتُ عنه بصري ، أي : عدلتُه " [2] .

وجاء في المصباح المنير أنّ : " نَحَوْتُ نحو الشيء ــ من باب قَتَلَ ــ قصدتُ ، فالنحو القصد ، ومنه النحو ؛ لأنّ المتكلّم ينحو به منهاج كلام العرب إفراداً وتركيباً " [3] .

فعلم النحو من أهم العلوم وأنفسها ، فهو مفتاح البيان ، وميزان اللسان ، ومحكُّ اعتدال الأفهام والأذهان ، لذا عرّفه النُحاة بتعريفات عدّة ، فقال ابن جنّي : " هو انتحاءُ سمث كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره ، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ؛ ليلتحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم ، وإن شذّ

---

[1] يُنظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، محمد الطنطاوي ، ط 1 ، 1968 م ، ص3 .

[2] الصحاح في اللغة ، مادة (ن، ح، و) 198/2 .

[3] المصباح المنير ، مادة (ن،ح ، و) 190/9 .

بعضهم عنها رُدّ به إليها ، وهو في الأصل مصدر شائع أي : نحوت نحواً ، كقولك قصدتُ قصداً ، ثمّ خُصّ به انتحاء هذا القبيل من العلم " [1] .

وقال الأشموني : " هوالعلم المُسْتَخْرَج بالمقاييس المُسْتَنْبَطة من استقراء كلام العرب الموصِّلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها " [2] .

موضوع علم النحو الكلمات العربية من جهة بحث أحوالها المذكورة ، فالجملة هي ميدانه ؛ لأنه العلم الذي يدرس الكلمات في علاقة بعضها ببعض ، وحين تكون الكلمة في جملة يصبح لها معنى نحوي ، أي : تؤدي وظيفة معينة تتأثر بغيرها من الكلمات وتوثر في غيرها أيضاً ، فأنت حين تقول : إنَّ هذه الكلمة " فاعل " مثلاً فإنك تعني أنَّ قبلها " فعلاً " بينه وبين الفاعل علاقة من نوع ما ، وهكذا في بقية أبواب النحو .

النحو إذن لايدرس أصوات الكلمة ، ولا بنيتها ، ولا دلالتها ، وإنما يدرسها من حيث هي جزء في كلام تؤدي فيه عملاً معيناً .

وللنحو ثمرة عظيمة هي صيانة اللسان عن الخطأ في الكلام العربي ، وفهم القرآن الكريم ، والحديث النبوي فهماً صحيحاً ، فهما أصل الشريعة الإسلامية وعليهما مدارها [3] .

إنّ النحاة الأوَل الذين نشأ النحو على أيديهم كانوا قُرَّاءً ، كأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر الثقفي ، ويونس ، والخليل ، ولعلَّ اهتمامهم بهذه القراءات وجَّههم إلى الدراسة النحوية ؛ ليلائموا بين القراءات والعربية ، بين ما سمعوا ورَوَوْا من القراءات ، وبين ما سمعوا وَرَوَوْا من كلام العرب.

غير أن بعض النحاة توهَّم أن بعض القراءات تخالف ما يعرفه من قواعد النحو والعربية إمَّا تعصباً لمنهجه النحوي ، أو لعدم الاطلاع على تواتر القراءات،

---

[1] الخصائص 34/1

[2] شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، بلا رقم طبعة ، بلا سنة طبعة ، المكتبة الأزهرية للتراث ــ القاهرة 17/1

[3] يُنظر التحفة السنية شرح المقدمة الآجرُّومية ، محمد محيي الدين عبد الحميد 1/1

ومنهجية علماء القراءات ونقلتها ، وتاريخ تدوينها ، والعناية بحفظها في الصدور قبل السطور جيلاً بعد جيل ، إضافة إلى عدم الإحاطة بكلام العرب ومناهجهم يجعل بعض النحاة يتسرع في الحكم على بعض القراءات بمخالفة ما يعرفه من القواعد التي قعدوها .

إذا عُلِم ذلك فإنَّ القواعد النحوية هي التي تخضع للقراءات ، ولا تخضع القراءات للقواعد النحوية ؛ لأنَّ القرآن بجميع قراءاته نزل على أفصح لغات العرب ، وأكثرها ذيوعاً وانتشاراً ، والقواعد النحوية مستنبطة من كلام العرب منثورة ، أو منظومة ، كما أنها مستنبطة من القرآن الكريم ، ومن السنة النبوية المطهرة ، فالكلام العربي وفي مقدمته القرآن الكريم والسنة مصدر هذه القواعد ، منه نشأت، وعنه أُخِذَتْ فهو الأصل وهي الفرع ؛ لذا فلابد أنْ يُعْلَمَ أنه ليس في القرآن ما يُخالف القواعد النحوية وكلام العرب [1] .

[1] القواعد النحوية والقراءات ، تأليف د. ياسر الشمالي ، كلية الشريعة ، جامعة اليرموك 2009 ص 4 ــ 5

المبحث الأوَّل

المرفوعات ، والمنصوبات ، والمجرورات

اختلف القراء في قوله تعالى : ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَىَ ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ [1] .

فقرأ المدنيان ، والشامي ، والكسائي بفتح السين ، والباقون بضمها [2] .

وجَّه الباقولي قراءتي الرفع والنصب بقوله : " من رفع فبالابتداء ، و(ذلك) ابتداء ثانٍ ، و(خير) خبر ذلك ، والجملة خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون (ذلك) فصْلاً ، و(خير) خبر ، ويجوز أن يكون (ذلك) نعتاً لقوله (ولباس التقوى) ، كأنه قال : ولباس التقوى المشار إليه خير ، كما تقول : زيدٌ هذا قائم ، ومن نصب كان عطفاً على (ريشاً) ، أي أنزلنا ريشاً ولباس التقوى ، ويكون حينئذ (ذلك) مبتدأ، و(خيرٌ) خبره " [3] .

ووجَّه أبو البركات الأنباري القراءتين بقوله : " النصب بالعطف على قوله : ريشاً ، أي : أنزلنا ريشاً ولباسَ التقوى ، والرفع على أنه مبتدأ " [4] .

وأشار إلى أنَّ في الرفع خمسة أوجه ، وقد ذكر هذه الأوجه أبو الحسن الباقولي وذكر العكبري أنّ النصب عطفاً على (ريشاً) ، والرفع على الإبتداء ، (وذلك) مبتدأ ، و (خيرٌ) خبره ، والجملة خبر (لباس) [5] .

أمّا الزمخشريّ فقد ذكر أنّ ارتفاعه على الابتداء وخبره إمّا الجملة التي هي (ذلك خيرٌ) ، كأنّه قيل : ولباس التقوى هو خيرٌ ؛ لأنّ أسماء الإشارة تقرب

---

[1] سورة الأعراف ، من الآية 26

[2] يُنظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 129/1

[3] كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ، لأبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي ، تحقيق محمد أحمد الدالي، مكتبة الصباح ــ دمشق 1415هـ 453/1

[4] البيان في غريب إعراب القرآن ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق طه عبد الحميد طه ، مراجعة مصطفى السقا ، دار الكتاب العربي ــ القاهرة 1389هـ 358/1

[5] يُنظر التبيان في إعراب القرآن 562/1

من الضمائر فيما يرجع إليه عود الذكر ، وإمّا المفرد الذي هو (خيرٌ) و (ذلك) صفة للمبتدأ والقراءة بالنصب عطفاً على (لباساً وريشاً) [1] .

ووجّه الإمام فخر الدّين الرازي القراءة بعد أن نسبها إلى أصحابها ولم يخالف توجيه من سبقه وذكر أنّ القراءة بالنصب عطفاً على قوله (لباساً) والعامل فيه (أنزلنا) وعلى هذا التقدير فقوله (ذلك) مبتدأ وقوله (خيرٌ) خبره ،وبالرفع و(لباس التقوى)

مبتدأ ، وقوله (ذلك) صفة ، أو بدل ، أو عطف بيان ، وقوله (خيرٌ) خبر لقوله (ولباس التقوى) ، ومعنى قولنا صفة أنّ قوله (ذلك) أشير به إلى اللباس ، كأنّه قيل: ولباس التقوى المشار إليه خير[2] .

وفي قوله تعالى : ﴿ إِلاَّ امْرَأَتَكَ ﴾ [3] .

اختلف القرّاء فقرأ المكّي والبصري برفع التاء، والباقون بنصبها [4] .

وجّه ابن خالويه القراءة بقوله : " فالحجة لمن رفع أنّه استثناها من قوله (ولا يلتفت منكم أحدٌ)، والحجة لمن نصب أنّه استثناها من قوله (فأسرِ بأهلك) "[5] .

أمّا أبو زرعة فقد وجّه القراءتين بقوله : بالرفع على معنى ولا يلتفت منكم أحد إلاّ امرأتك ستلتفت ، فقوله : امرأتك بدل من قوله : أحد ، كقولك ما قام أحدٌ إلاّ أبوك ، وقرأ الباقون (امرأتَك) بالنصب استثناء من الإسراء [6] .

ويرى البنّا أنّ القراءة بالنصب مستثنى من (بأهلك) وذكر أنّ ابن هشام جعله في المُغني استثناء منقطعاً لئلا تكون قراءة الأكثرين مرجوحة [7] .

---

[1] الكشّاف 150/2

[2] يُنظر مفاتيح الغيب 43/14 .

[3] سورة هود ، من الآية (81).

[4] البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 174/1

[5] الحجة في القراءات السبع 190/1

[6] يُنظر حجة القراءات 347/1

[7] اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 325/1 .

ويرى صاحب الكشاف أنّ القراءة بالنصب استثناء من قوله (فأسر بأهلك) والدليل عليه قراءة عبد الله : (فأسر بأهلك بقطع من الليل إلاّ امرأتك) ويجوز أن ينتصب عن (لا يلتفت) ، على أصل الاستثناء وإن كان الفصيح هو البدل ، أعني قراءة من قرأ بالرفع فأبدلها عن أحد ، وفي إخراجها مع أهله [1] .

وجاء في إعراب القرآن وبيانه أنّ الأظهر من هذا كله أنّ الاستثناء من جملة الأمر أي : فأسر بأهلك والاستثناء منقطع على القراءتين ، ووجه الرفع أنّه على الابتداء وخبره الجملة بعده وعندئذٍ تكون قراءة النصب جيدة غير مرجوحة وتتفادى بذلك وقوع غير المرجوح في القرآن [2] .

أمّا الإمام فخر الدين الرازي فقد أطال الحديث عند توجيهه القراءتين ونقل رأي العلماء في ذلك ، ويبدو وضوح رأيه في هذه المسألة ، فقال : قال الواحدي : من نصب ــ وهو الاختيار ــ فقد جعلها مستثناة من الأهل على معنى فأسر بأهلك إلاّ امرأتك ، والذي يشهد بصحة هذه القراءة أنّ في قراءة عبد الله (فأسر بأهلك إلاّ امرأتك) فأسقط قوله (ولا يلتفت منكم أحد) من هذا الموضع .

وأمّا الذين رفعوا فالتقدير (ولا يلتفت منكم أحد إلاّ امرأتك) ، فإن قيل : هذه القراءة توجب أنّها أمرت بالالتفات لأن القائل إذا قال لا يقم منكم أحد إلا زيد كان ذلك أمراً لزيد بالقيام .

وأجاب أبو بكر الأنباري عنه ، فقال : معنى (إلاّ) هاهنا الاستثناء المنقطع على معنى لا يلتفت منكم أحد لكن امرأتك تلتفت فيصيبها ما أصابهم ، وإذا كان هذا الاستثناء منقطعاً كان التفاتها معصيةً ، ويتأكّد ما ذكرنا بما رُوي عن قتادة أنّه قال: إنّها كانت مع لوط حين خرج من القرية ، فلمّا سمعت هذا العذاب التفتت وقالت:

يا قوماه فأصابها حجر فأهلكها ، واعلم أنّ القراءة بالرفع أقوى ؛ لأنّ القراءة بالنصب تمنع من خروجها مع أهله ، لكن على هذا التقدير الاستثناء يكون

---

[1] يُنظر الكشاف 392/2 .

[2] يُنظر إعراب القرآن وبيانه 1946/1 .

من الأهل كأنّه أمر لوطاً بأن يخرج بأهله ويترك هذه المرأة فإنّها هالكة مع الهالكين ، وأمّا القراءة بالنصب فإنّها أقوى من وجه آخر ، وذلك لأنّ مع القراءة بالنصب يبقى الاستثناء متصلاً ومع القراءة بالرفع يصير الاستثناء منقطعاً [1] .

اختلف القراء في قوله تعالى : ﴿ كَانَ سَيِّئُهُ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهاً ﴾ [2] .

قرأ المدنيان والمكّي والبصريّان بفتح الهمزة وبعدها تاء التأنيث منصوبة منونة (سَيِّئَةً) ، والباقون بضم الهمزة وبعدها هاء مضمومة (سَيِّئُهُ) [3] .

وجّه ابن خالويه القراءتين بقوله : " فالحجة لمن فتح الهمزة وأعرب الهاء أنّه جعلها واحدة من السيئات ودليله أنّ كل ما نهى الله ــ عزّ وجلّ ــ عنه سيء مكروه ليس فيه مستحسن لقوله : (خلطوا عملا صالحا وآخر سيّئاً) فالسيء ضد الصالح ، والحجة لمن قرأه بالإضافة قوله مكروهاً ولو أراد السيئة لقال : مكروهة لأنها أقرب من ذلك " [4] .

أمَّا أبو زرعة فقد وجَّه القراءتين بقوله : من قرأ بالتأنيث والتنوين (سيئة) فحجتهم ما ذكره اليزيدي من أنّ كل ما نهى الله عنه ممَّا وُصف في هذه الآيات كان سيِّئة وكان مكروهاً ، أما من قرأ بالإضافة فحجتهم قوله مكروهاً بالتذكير [5] .

ويرى الزمخشري أنَّ معنى القراءتين واحد ، فذكر أنَّ السيئة في حكم الذنب ، والإثم زال عنه حكم الصفات ، فلا اعتبار بتأنيثه ، ولا فرق بين من قرأ سيئة وسيئاً [6] .

أما الإمام فخر الدين الرازي فقد كان يسير على منهجية واحدة حيث نسب كل قراءة إلى أصحابها ثم بدأ توجيه قراءة الجمهور مرجحاً إيَّاها بقوله : أما

---

[1] يُنظر مفاتيح الغيب 30/18

[2] سورة الإسراء ، من الآية (38)

[3] يُنظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 205/1

[4] الحجة في القراءات السبع 217/1

[5] يُنظر حجة القراءات 403/1

[6] يُنظر الكشاف 624/2

قراءة الأكثرين فظاهر من وجهين : الوجه الأوّل : قال الحسن : إنه ــ تعالى ــ ذكر قبل هذا أشياء أمر ببعض ، ونهى عن بعضها ، فلو حكم على الكل بكونه سيئة لزم كون المأمور به سيئة وذلك لايجوز أما إذا قرأناه بالإضافة كان المعنى أنَّ ما كان من تلك الأشياء المذكورة سيئة فهو مكروه عند الله واستقام الكلام .

والوجه الثاني : أنَّا لو حكمنا على كل ما تقدم بكونه سيئة لوجب أن يقال إنها مكروهة ، وليس الأمر كذلك ؛ لأنَّ الله ــ تعالى ــ قال (مكروهاً).

ولم يغفل الإمام القراءة الأخرى ووجَّهها التوجيه الذي يليق بقراءة متواترة ونقل آراء العلماء ومن بينهم رأي الزمخشري الذي يرى أنَّ القراءتين بمعنى واحد ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك [1].

وفي قوله تعالى : ﴿ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ﴾ [2] .

قرأ نافع ، والكسائي بفتح الميم (يومَئذ) ، والباقون بكسرها (يوْمِئذ)[3] .

وجَّه ابن خالويه هاتين القراءتين بقوله : " فالحجة لمن نوَّن ونصب أنه أراد بالنصب خلاف المضاف ؛ لأنَّ التنوين دليل والإضافة دليل ، ولا يجتمع دليلان في اسم واحد .والحجة لمن ترك التنوين وأضاف أنه أتى به على قياس ما يجب للأسماء " [4] .

أما أبو زرعة فقد ذكر أن القراءة بفتح الميم وجْهها جعلُ (يوم) و (إذْ) بمنزلة اسمين اسماً واحداً ، كقولك خمسة عشر، وقيل : إنما فتح ؛ لأن الإضافة لا تصح إلى الحروف ، ولا إلى الأفعال ،فلما كانت إضافة يوم على إذ غير محضة فتح وبنى ، ومن كسرأجرى الإضافة إلى يوم مجراها إلى سائر الأسماء ، فكسروا اليوم على الإضافة كما يُكْسر المضاف إليه من سائر الأسماء [5] .

---

[1] يُنظر مفاتيح الغيب 170/20

[2] سورة هود ، من الآية (66)

[3] يُنظرالبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 173/1

[4] الحجة في القراءات السبع 188/1

[5] يُنظر حجة القراءات 344/1

ويرى الزمخشري أنَّه " قرئ مفتوح الميم لأنه مضاف إلى إذ ، وهو غير متمكن ، كقوله : على حينَ عاتبت المشيب على الصبا " [1] .

أما الإمام فخر الدين الرازي فقد وجَّه هاتين القراءتين بقوله : من قرأ بالفتح فعلى أن يوْم مضاف إلى (إذ) ، وأن (إذ) مبني ، والمضاف إلى المبني يجوز جعله مبنياً ألا ترى أنّ المضاف يكتسب من المضاف إليه التعريف والتنكير فكذا هاهنا ، وأما الكسر في (إذٍ) فالسبب أنه يضاف إلى الجملة من المبتدأ والخبر ، تقول : جئتك إذ الشمس طالعة ، فلمَّا قطع عن المضاف إليه نوِّن ليدل التنوين على ذلك ، ثم كسرت الذال لسكونها وسكون التنوين ، وأما القراءة بالكسر فعلى إضافة الخزي إلى اليوم ، ولم يلزم من إضافته إلى المبني أنْ يكون مبنياً ؛ لأن هذه الإضافة غير لازمة [2] .

ومن الملاحظ أن الإمام في هذا التوجيه كان له رأيٌ واضح وجلي وشخصية نحوية تحليلية عميقة وإبراز للمعاني النحوية وهي الهدف الأسمى لعلم النحو .

اختلف القرَّاء في قوله تعالى : ﴿ مَا جِئْتُم بِهِ السِّحْرُ ﴾ [3] .

فقرأ أبوعمرو وحده (آلسحر) ممدودة الألف ، والباقون بغير مدٍّ [4] .

وجَّه ابن خالويه القراءتين بقوله : الحجة لمن استفهم أنه جعل(ما جئتم) بمعنى أي شيء جئتم به السحر و دليله قوله تعالى : (أسحرٌ هذا) ، وهي ألف التوبيخ بلفظ الاستفهام ؛ لأنهم قد علموا أنه سحر ، والحجة لمن ترك الاستفهام أنه جعل (ما) بمعنى الذي يريد الذي جئتم به السحر، (ما) مبتدأة ، وجئتم صلة ما، وبه عائدها ، والسحر خبر الابتداء [5] .

---

[1] الكشاف 386/2

[2] يُنظر مفاتيح الغيب 18/18

[3] سورة يونس ، من الآية (81)

[4] يُنظر السبعة في القراءات 328/1

[5] يُنظر الحجة في القراءات السبع 183/1

أما أبوزرعة فلم يخالف ابن خالويه في توجيهه ، فقال : قراءة أبي عمرو (آلسحر) بالمد جعل ما بمعنى أي ، والتقدير : أي شيء جئتم به آلسحر هو استفهام على جهة التوبيخ ؛ لأنهم قد علموا أنه سحر ؛ لهذا يقف أبو عمرو على قوله ما جئتم به ، ثم يبتدئ آلسحر بالرفع وخبره محذوف ، ووجْه قراءة الباقين أنَّ (ما) في معنى الذي وجئتم به صلتها ، والسحر خبر الابتداء [1] .

وذكر الزمخشري أن (ما) موصولة واقعة مبتدأ و (السحر) خبر ، أما قراءة أبي عمرو (آلسحر) على الاستفهام فـ (ما) هنا استفهامية ، أي : أيُّ شيء جئتم به، أهو السحر [2] .

أما الإمام فخر الدين الرازي فقد جاء بالجديد عند توجيه هذه القراءة إلاّ أنه لم يخالف من سبقه في معظم الآراء ، فقال : على قراءة أبي عمرو (ما) استفهامية مرتفع بالابتداء ، و(جئتم به) في موضع الخبر، كأنه قيل : أي شيء جئتم به ، ثم قال على جهة التوبيخ والتقريع (آلسحر) ، والسحر بدل من المبتدأ ، ولزم أن يلحقه الاستفهام ليساوي المبدل منه في أنه استفهام ، كما تقول : كم مالك أعشرون أم ثلاثون ؟ فجعلت أعشرون بدلاً من كم ، ولا يلزم أن يُضمر للسحر خبر ؛ لأنك إذا أبدلته من المبتدأ صار في موضعه ، وصار ما كان خبراً عن المبدل منه خبراً عنه [3] .

وفي قوله تعالى : ﴿ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً ﴾ [4].

قرأ نافع بالرفع في (خالصةٌ) ، وقرأ الباقون بالنصب [5].

---

[1] يُنظر حجة القراءات 335/1 ، ويُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 317/1

[2] يُنظر الكشاف 43/3

[3] يُنظر مفاتيح الغيب 115/17

[4] سورة الأعراف ، من الآية (32)

[5] تقريب المعاني في شرح حرز الأماني في القراءات السبع ، تأليف : سيد لاشين أبو الفرج ، وخالد بن محمد الحافظ ، دار الزمان ــ السعودية ــ ط1 ، 1424هـ ص259 ، وانظر إبراز المعاني ص473

وجَّه ابن خالويه قراءتي الرفع والنصب بقوله : الحجة لمن قرأه بالرفع أنه أراد وهي لهم خالصةٌ يوم القيامة ، والحجة لمن نصب أنه لمَّا تمَّ الكلام دونها نصبها على الحال [1] وفي هذا التوجيه إشارة إلى أنَّ من قرأ بالرفع فقد أعْرب (خالصة) خبر بعد خبر .

وهذا ما أوضحه الزجاج عندما نقل أبو زرعة رأيه ، فقال : قال الزجاج : قوله : (خالصةٌ) خبر بعد خبر ، كما تقول : زيدٌ عاقلٌ لبيبٌ ، أما من قرأ (خالصةً) فقد نصبها على الحال [2] وإلى ذلك تبعهم الزمخشري ، فوجَّه القراءة بقوله : " قرئ (خالصةً) بالنصب على الحال ، وبالرفع على أنها خبر بعد خبر " [3].

وذكر أبو البركات الأنباري أنَّ " الرفع على أنه خبر ثانٍ للمبتدأ وهو (هي)، و (هي) مبتدأ ، و (للذين آمنوا) خبره ، و (خالصة) خبر ثان ، والنصب على الحال من الضمير الذي في (للذين) الذي هو الخبر ، وهو العامل في الحال ، والعامل في الحال على الحقيقة هو الفعل الذي قام (للذين آمنوا) مقامه ، وتقديره ، هل هي استقرت للذين آمنوا في حال خلوصها يوم القيامة " [4] .

ولم يخالف الباقولي الأنباري في توجيهه ، فقال : " من رفع كان قوله (هي) مبتدأ ، و(للذين آمنوا) خبره ، وقوله (في الحياة الدنيا) ظرف للخبر ، و(خالصةٌ) خبر ثانٍ ، ومن نصب كان (للذين آمنوا) خبراً ، و(في الحياة الدنيا) ظرف له ، و(خالصةً) نصب على الحال من الضمير الذي في الظرف الذي هو الخبر " [5] .

أما الإمام فخر الدين الرازي فقد اعتاد النقل عن العلماء ، ولم يخالف توجيه من سبقه فنقل توجيه الزجاج الذي ذكر فيه أن القراءة بالرفع (خالصةٌ)

---

[1] يُنظر الحجة في القراءات السبع 154/1

[2] يُنظر حجة القراءات 281/1

[3] الكشاف 153/2

[4] البيان في غريب إعراب القرآن 359/1-360

[5] كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 454/1

خبر بعد خبر ، ونقل رأي أبي علي الفارسي الذي أشار فيه إلى أنَّه يجوز أن يكون قوله (خالصةٌ) خبر للمبتدأ ، وقوله: (للذين آمنوا) متعلقاً بخالصة ، والتقدير : هي خالصةٌ للذين آمنوا في الحياة الدنيا ، ثم أشارالإمام إلى أنَّ القراءة بالنصب على الحال ، والمعنى : أنها ثابتةٌ للذين آمنوا في حال كونها خالصةً لهم يوم القيامة [1] .

اختلف القراء في قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ ﴾ [2] .

فقرأ عاصم ، وابن عامر ، ويعقوب بفتح اللام (قولَ) ، وقرأ الباقون (قولُ) برفع اللام [3] .

وجَّه ابن خالويه القراءة بقوله : فالحجة لمن نصب أنَّه وجَّهه إلى نصب المصدر ، والحجة لمن رفع أنَّه جعله بدلاً من عيسى ، أو أضمر لـــه (ذلك) ثانية [4] .

أما الأنباري فذكر أنَّ : من قرأ بالرفع فلأنه خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره: ذلك قولُ الحق ، أو هذا قول الحق ، ومن قرأ بالنصب كان منصوباً على المصدر وتقديره : أقول قولَ الحق [5] .

وخالف الباقولي الأنباري في توجيه قراءة الرفع ، فقال : (ذلك) مبتدأ ، و(عيسى ابن مريم) خبر، و (قول الحق) خبر ثانٍ ، كما تقول : هذا حلوٌ حامضٌ ، وإن شئت كان قوله (ذلك عيسى ابن مريم) مبتدأ وخبر ، ويكون (قولُ الحق) ، أي هو قولُ الحق خبر مبتدأ آخر ، والقراءة بالنصب على المصدرية ، والتقدير: أقول قولَ الحق [6] .

---

[1] يُنظر مفاتيح الغيب 54/14

[2] سورة مريم ، من الآية (34)

[3] المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر 98/3

[4] يُنظر الحجة في القراءات 238/1 ، ويُنظر حجة القراءات 343/1

[5] يُنظر البيان في غريب إعراب القرآن 125/2-126

[6] يُنظركشف المشكلات وإيضاح المعضلات 793/2

أما الزمخشري فقد ذكر ثلاثة أوجه للرفع ، ووجهين للنصب ، فقال : " ارتفاعه على أنه خبر بعد خبر ، أو بدل ، أو خبر مبتدأ محذوف ، وأما انتصابه فعلى المدح إنْ فُسِّر بكلمة الله ، وعلى أنه مصدر مؤكّد لمضمون الجملة إن أريد قول الثبات والصدق " [1] .

ولم يخالف الإمام العلماء في توجيه القراءتين ، فبعد أن نسب قراءتي الرفع والنصب إلى أصحابها ذكر قراءات أخرى يبدو أنها شاذة ولم يوجهها لأنه لا يعتد بهذه القراءات واكتفى بذكر أنها بمعنى واحد ، فقال : وعن ابن مسعود (قال الحق) ، و (قال الله) ، وعن الحسن (قولَ الحقُّ) بضم القاف ، والقول ، والقال في معنى واحد ، أما ارتفاعه فعلى أنه خبر بعد خبر ، أو خبر مبتدأ محذوف، وأما انتصابه فعلى المدح إن فُسِّر بكلمة الله ، أو على أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة [2] .

وفي قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنفُسِكُم مَّتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [3] .

روى حفص عن عاصم بنصب العين ، وقرأ الباقون برفعها [4] .

ذكر ابن خالويه في توجيه القراءة بالرفع وجهين ، فقال : لمن رفع وجهان أحدهما بالخبر لقوله إنما بغيكم متاعُ الحياة الدنيا ، والآخر أن يجعل تمام الكلام عند قوله : (على أنفسكم) ، ثم يرفع ما بعده بإضمار هو ، والحجة لمن نصب أنه أراد الحال ، ونوى بالإضافة الانفصال ، أو القطع من تمام الكلام [5] .

أما أبو البركات الأنباري فقد وجَّه القراءتين، وذكر أنَّ في الرفع وجهين : أحدهما : أن يكون خبراً بعد خبر لقوله (بغيكم) ، والثاني : أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره : هو متاعُ الحياة الدنيا ، والنصب من وجهين : أحدهما : أن

---

[1] الكشاف 103/3

[2] يُنظر مفاتيح الغيب 185/21

[3] سورة يونس ، من الآية (23)

[4] يُنظر النشر في القراءات العشر 283/2

[5] يُنظر الحجة في القراءات السبع ، ويُنظر حجة القراءات 330/1

يكون منصوباً بفعل مقدر ، وتقديره : يبتغون متاعَ الحياة الدنيا ، والثاني : أن يكون منصوباً على المصدر بفعل مقدر [1] .

وهذا ما ذكره الباقولي عند توجيهه القراءتين ، فقال :قراءة الرفع بقوله : (متاعُ الحياة الدنيا) خبر بعد خبر ، أو يكون خبر ابتداء مضمر، أي : هو متاع الحياة الدنيا ومن نصب فعلى المصدر بإضمار فعل ، أي : تمتعوا متاع الحياة الدنيا [2] .

وذهب العكبري إلى أنه قرئ بالرفع (متاعُ) ووجهه : خبر مبتدأ محذوف، أي : هو متاع الحياة الدنيا ، أو خبر بعد خبر ، ويُقرأ بالنصب على المصدر ؛ أي : يمتعكم بذلك متاعَ [3] .

وذكر أبو شامة أن القراءة بالرفع خبر بغيكم ، أو خبر مبتدأ محذوف،أي: هو متاع و نصب متاعَ على أنه مصدر ، أي تتمتعون متاعاً [4] .

أما الإمام فخر الدين الرازي فقد وجَّه القراءتين موضحاً معناهما ، وهو توجيهٌ لم يخالف التوجيهات السابقة ، فذكر أنَّ في قراءة الرفع وجهين ، الأوَّل : أن يكون قوله: (بغيكم على أنفسكم) مبتدأ ، وقوله : (متاع الحياة الدنيا) خبراً، والمراد من قوله (بغيكم على أنفسكم) بغي بعضكم على بعض ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَاقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [5]، ومعنى الكلام أنَّ بغيَ بعضكم عن بعض منفعةُ الحياة الدنيا ، ولا بقاء لها ، والثاني : أنَّ (متاع) خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير: هو متاع .

أما القراءة بالنصب فوجهها في موضع المصدر المؤكِّد [6] .

---

[1] يُنظر البيان في غريب إعراب القرآن 409/1– 410

[2] يُنظر كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 533/1– 534

[3] يُنظر التبيان في إعراب القرآن 670/2

[4] يُنظر إبراز المعاني 507

[5] سورة البقرة ، من الآية (54)

[6] يُنظر مفاتيح الغيب 58/17

اختلف القراء في قوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ [1] .

فقرأ ابن عامر (زُيِّنَ) بضم الزاي وكسر الياء (قتلُ) برفع اللام (أوْلادَهُم) بنصب الدال (شركائهم) بخفض الهمزة ، وقرأ الباقون : بفتح الزاي، ونصب اللام ، وخفض الدال ، ورفع الهمزة [2] .

دار خلافٌ بين مدرستي البصرة والكوفة حول قضية الفصل بين المتضايفيْن ، فيرى الكوفيون جواز الفصل في حين يرى البصريون عدم الجواز ؛ لأنهما بمثابة الاسم الواحد ، وبناء على هذا الخلاف بنى العلماء توجيههم قراءة ابن عامر (زُيِّن) بضم الزاي وكسر الياء لما يترتب على ذلك من فصل يرتضيه الكوفيون ، ويأباه البصريون ، فقد رجَّح أبو جعفر النحاس قراءة الجمهور ، وقال: والقراءة الأولى الأبين والأصح تنصب قتلاً (بزَيَّنَ) ، وخفض أولادهم بالإضافة، وشركاؤهم رفْعٌ (بزَيَّن) لا بالقتل ؛ لأنهم زيَّنوا ولم يقتلوا ، وهم شركاؤهم في الدين ورؤساؤهم ، والقراءة الثانية ــ وهي قراءة ابن عامر ــ أن يكون قتل اسم ما لم يُسمَّ فاعله ، وشركاؤهم رفع بإضمار فعل ، لأن زَين يدل على ذلك ، أي : زينه شركاؤهم [3] .

ووجَّه الباقولي قراءة ابن عامر من دون وصفها بأي صفة تنقص من قدر هذه القراءة فقال : " القراءة بفتح الزاي ، والياء قراءة العامة ، وقرأ ابن عامر بضم الزاي وكسر الياء ، و (قتل) نائب فاعل ، والتقدير : قتل شركائهم أولادهم، فقدَّم وأخَّر وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به " [4] .

أما أبو البركات الأنباري فقد ضعَّف قراءة ابن عامر فقال : " أما نصب (أولادهم) وجر (شركائهم) ، فهو ضعيف في القياس جداً، وتقديره ، زُيِّن قتلُ

---

[1] سورة الأنعام ، من الآية (137)

[2] يُنظر التيسير في القراءات السبع ، أبو عمرو الداني ، دار الكتاب العربي ــ بيروت ــ 1404هـ ،79/1

[3] يُنظر إعراب القرآن للنحاس 98/2

[4] كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 432/1

شركائهم أولادَهم ، فقدم وأخَّر ، وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به " [1] ويبدو أنَّ الأنباري قد نقل عن الباقولي ما جاء في كتابه (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات).

ويرى العكبري أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بعيد ، وإنما يجيء في ضرورة الشعر [2].

ووجَّه أبوزرعة قراءة ابن عامر بقوله : " ففرَّق بين المضاف والمضاف إليه وحجته قول الشاعر :

فـــزجَّجْتُـــهَـــا مُتَمَـكِّـنـــاً زَجَّ القَـلُـوصَ أبِـي مَـزَادَة [3]

أراد زجَّ أبي مزادة القلوص ، وأهل الكوفة يجوِّزون الفرق بين المضاف والمضاف إليه " [4] .

أما ابن خالويه فقد وصف قراءة ابن عامر بالقبح ، فقال : والحجة لمن قرأه بضم الزاي أنه دلَّ بذلك على بناء الفعل لما لم يُسمَّ فاعله ، ورفع به القتل ، وأضافه إلى شركائهم فخفضهم ونصب أولادهم بوقوع القتل عليهم ، وحال بهم بين المضاف والمضاف إليه وهو قبيح في القرآن ، وإنما يجوز في الشعر " [5] .

أما الزمخشري فقد ردَّ قراءة ابن عامر بقوله : " وأما قراءة ابن عامر .... برفع القتل ونصب الأولاد وجرِّ الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء ، والفصل بينهما بغير الظرف ، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر ، لكان سمجاً مردوداً ، كما سُمِج و رُدَّ : زَجَّ القَلوصَ أبي مَزَادَهْ ، فكيف به في الكلام المنثور فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظْمه وجزالته " [6] ، وقد أطال

---

[1] البيان في غريب إعراب القرآن 342/1

[2] يُنظر إملاء ما مَنَّ به الرحمن 262/1

[3] لم يعثر له على قائل والشاهد فيه (زج القلوص أبي مزادة) حيث فصل بين المتضايفين، ينظر حجة القراءات 273/1

[4] المصدر السابق ، الجزء والصفحة نفسها

[5] الحجة في القراءات السبع 150/1

[6] الكشاف ، 179/2

الزمخشري القول في هذه القضية بما يضيق ذكره في هذا المقام ، ولكن أحمد البنَّا أنصف القارئ الشامي عبدالله بن عامر بقوله : " وهي قراءة متواترة صحيحة وقارئها ابن عامر أعلى القراء السبعة سنداً وأقدمهم هجرة ، من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة كعثمان بن عفان ، وأبي الدرداء ، ومعاوية ، وفضالة بن عبيد ، وهو مع ذلك عربي صريح من صميم العرب ، وكلامه حجة ، وقوله دليل ؛ لأنه كان قبل أن يُوجَدَ اللحن ، فكيف وقد قرأ بما تلقَّى وتلقَّن ، وسَمِع ، ورأى ..." [1] .

ويطول الكلام في إنصاف ابن عامر وإعطائه ما يستحقَّه والرد على الذين تطاولوا على القراءة المتواترة والتي وصفها سيبويه بأنها سُنَّة ، ونأتي أخيراً إلى توجيه الإمام فخر الدين الرازي الذي اكتفى بالنقل الحرفي لما جاء في الكشاف من وصفٍ لقراءة ابن عامر بالقبح والكراهة إلى ردِّها في الشعر فما بالك في القرآن الكريم ، وهذا ما يثير العجب فكيف بإمام فذٍّ وشخصية علمية بارعة مثل الإمام فخر الدين الرازي أن ينقاد وراء من يصفون بعض القراءات المتواترة بالقبح ، والكراهة لأنها لا تتوافق مع قواعدهم النحوية التي وضعوها .

قال الإمام : " إلاَّ أنه فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به وهو الأولاد، وهو مكروه في الشعر ، كما في قوله :

فَـــزَجَجْتُـــهَـــا بِمَـــزَجَـــّةٍ زَجَّ القَلُـــوصَ أَبِـــي مَـــزَادَهْ

وإذا كان مُسْتَكْرهاً في الشعر فكيف في القرآن الذي هو معجزٌ في الفصاحة " [2].

وفي قوله تعالى : ﴿ تَنزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ ﴾ [3] .

اختلف القراء فقرأ ابن عامر ، وحفص ، وحمزة ، والكسائي ، وخلف بنصب اللام ، ووافقهم الأعمش ، وعن الحسن بالجر ، وقرأ الباقون : خبرٌ لمقدر، أي : هو [4].

---

[1] إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 274/1

[2] مفاتيح الغيب 166/13

[3] سورة يس ، من الآية (5)

[4] يُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 465/1

وجَّه ابن خالويه هذه القراءة بقوله : " الحجة لمن رفع أنه جعله خبر ابتداء محذوف ، معناه : هذا تنزيلُ العزيز ، والحجة لمن نصب أنه أراد المصدر " [1].

أما الزمخشري فقد وجَّه القراءة بقوله : " بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، وبالنصب على أعني ، وبالجر على البدل من القرآن " [2] .

ويبدو اتفاق العلماء على توجيه واحد لهذه القراءة ، فقال الباقولي : "بالرفع ، أي : ذلك تنزيل العزيز الرحيم ، ومن قرأ بالنصب فإنه مصدر على تقدير : نَزَّله تنزيلاً " [3] .

أما الأنباري ، فقال : " الرفع على تقدير مبتدأ محذوف ، وتقديره : هو تنزيل ، والنصب على المصدر " [4] .

ووجّه الإمام فخر الدين الرازي هذه القراءة ، ولم يخالف من سبقه من العلماء ن فذكر أنَّ في قراءة النصب وجهين : أحدهما : أنه مصدر فعله منوي ، والثاني : أنه مفعول فعلٍ منوي ، والوجه الثاني اختاره الزمخشري ، وقرئ بالرفع على أنه خبر مبتدأ منوي ، كأنه قال : هذا تنزيل العزيز الرحيم ، ويحتمل وجهاً آخر على هذه القراءة ، وهو أن يكون مبتدأ خبره لتنذر [5] .

واختلف القرّاء في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً ﴾[6].

فقرأ نافع ، وابن كثير ، وأبوبكر ، والكسائي ، وكذا أبو جعفر ، ويعقوب ، وخلف بالرفع (وَصِيَّةٌ) ، ووافقهم ابن مُحيصن والمطوعي ،وقرأ الباقون بالنصب على أنّه مفعول مطلق [7] .

---

[1] الحجة في القراءات السبع 298/1

[2] الكشاف 4/4

[3] كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1112/2

[4] البيان في غريب إعراب القرآن 290/2

[5] يُنظر مفاتيح الغيب 38/16

[6] سورة البقرة ، من الآية (240)

[7] يُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 205/1

وجَّه ابن خالويه القراءة بقوله : الحجة لمن رفع أنّه أراد فلتكن وصيةٌ أو أمرنا وصية، والحجة لمن نصب أنها مصدر [1] وأشار ابن خالويه في توجيهه قراءة الرفع إلى أنّ (وصيةٌ) فاعل كان التامة .

أمّا أبو زرعة فقد وجَّه القراءة بقوله : فمن نصب أراد فليوصوا وصيةً لأزواجهم ، ومن رفع فالمعنى فعليهم وصية لأزواجهم [2] .

ويرى الباقولي أن الرفع على إضمار : فلهم وصية لأزواجهم ، وإن شئت فعليهم وصية لأزواجهم ف (وصية) مبتدأ ، و (لأزواجهم) خبره ، ومن نصب كان التقدير : فليوصوا وصية لأزواجهم [3] .

ولم يخالف الأنباري الباقولي فيما ذهب إليه ، وقال : إن من رفع كان مرفوعاً بالابتداء وخبره مقدر ، وتقديره ، فعليهم وصية لأزواجهم ، ومن نصب ، فالتقدير : يوصون وصيةً [4] .

وذهب الزمخشري إلى أن تقدير من قرأ بالرفع : ووصية الذين يُتوفون ، أو حكم الذين يُتوفون وصية لأزواجهم ، ومن قرأ بالنصب : والذين يتوفون يوصون وصية [5] .

أمّا الإمام فخر الدين الرازي فلم يخالف توجيه من سبقه ، وذكر أن القراءة بالرفع فيها أقوالٌ الأول : أن قوله وصيةٌ مبتدأ وقوله لأزواجهم خبر وحسن الايتداء بالنكرة لأنها متخصصة بسبب تخصيص الموضع ، والثاني أن يكون قوله: وصية لأزواجهم مبتدأ ويضمر له خبر ، والثالث تقدير الآية ، الأمر وصية أو المفروض أو الحكم وصيةٌ [6] .

---

[1] يُنظر الحجة في القراءات السبع 98/1

[2] يُنظر حجة القراءات 138/1

[3] يُنظر كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 172/1- 173

[4] يُنظر البيان في غريب إعراب القرآن 163/1

[5] يُنظر الكشاف 213/1

[6] يُنظر مفاتيح الغيب 134/6

وفي قوله تعالى : ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [1] .

اختلف القراء فقرأ نافع ، وحفص ، والكسائي ، وأبوجعفر، ووافقهم الحسن (بينَكم) بنصب النون ،وقرأ الباقون برفعها [2] .

وجَّه ابن خالويه القراءتين بقوله : الحجة لمن قرأ بالضم أنه جعله اسماً معناه وصلكم فرفعه ؛ لأنه اسم ها هنا لا ظرف ، والحجة لمن قرأ بالفتح أنه جعله ظرفاً ، ومعناه الفضاء بين الغايتين ، ودليله قراءة عبد الله (لقد تقطع ما بينكم) ، ومن الأسماء ما يكون ظرفاً واسماً [3] .

وللزمخشري توجيه يختلف قليلاً ، فقد وجَّه القراءتين ، فقال : " تقطَّع بينكم، وقع التقطع بينكم ، كما تقول : جمع بين الشيئين ، تريد أوقع الجمع بينهما على إسناد الفعل إلى مصدره بهذا التأويل ، ومن رفع فقد أسند الفعل إلى الظرف ، كما تقول : قوتل خلفكم ، وأمـــــامكم ، وفي قراءة عبد الله : (لقد تقطع ما بينكم) "[4] .

وجاء في كتاب (إعراب القرآن وبيانه) " المعنى : لقد تقطَّع الاتصال بينكم ، وقرئ بالرفع (بينُكم) فاعل ؛ لأنه اسم غير ظرف ، وهو من الأضداد يستعمل للوصل والفراق ، أي : لقد تقطع وصلُكم " [5].

أما ابن عاشور فقد ذكر أنَّ القراءة " بفتح نون (بينَكم) فـ (بين) على هذه القراءة ظرف مكان دال على مكان الاجتماع والاتصال فيما يضاف إليه ، وقرأ البقية بضم نون بينكم على إخراج (بين) عن الظرفية ، فصار اسماً متصرفاً ، وأسند إليه التقطع على طريقة المجاز العقلي " [6] .

---

[1] سورة الأنعام ، من الآية (94)

[2] يُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 269/1

[3] يُنظر الحجة في القراءات السبع 145/1

[4] الكشاف 144/2

[5] إعراب القرآن وبيانه ، محيي الدين الدرويش ، دار الإرشاد ــ سورية ، 1194/1

[6] التحرير والتنوير 385/7

أما الإمام فخر الدين الرازي فقد نقل في توجيهه رأيين مختلفين أحدهما رجَّح قراءة الرفع والآخر رجَّح قراءة النصب ، فقال : قال الزجاج : الرفع أجود، ومعناه : لقد تقطع وصلكم ، والنصب جائز ، والمعنى : لقد تقطع ما كنتم فيه من الشركة بينكم ، وقال أبو علي : هذا الاسم يستعمل على ضربين ، أحدهما : أن يكون اسماً منصرفاً كالافتراق ، والأجود أن يكون ظرفاً .

وتساءل الإمام فقال : فإن قيل : كيف جاز أن يكون بمعنى الوصل مع أنَّ أصله الافتراق والتباين ، وأجاب عن ذلك فقال : قلنا هذا اللفظ إنما يُسْتَعْمل في الشيئين اللذين بينهما مشاركة ومواصلة من بعض الوجوه كقولهم بيني وبينك شركة وبيني وبينه رحم ، فلهذا حسُن استعمال هذا اللفظ في معنى الوصلة فقوله (لقد تقطع بينُكم) معناه لقد تقطع وصلكم [1] .

وفي قوله تعالى : ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [2].

قرأ ابن محيصن (كلمةٌ) بالرفع على الفاعلية ، والجمهور بالنصب على التمييز [3].

ذهب الباقولي إلى أنَّ (كلمةٌ) تُعْرَبُ تمييزاً للضمير المستتر، فقال : " التقدير : كبُرتْ الكلمة كلمةٌ تخرج من أفواههم ، فـ (كبُرتْ) مثل : (نِعْمَ) ، و(كلمةٌ) تفسير لفاعل (كبُرتْ) ، وقوله (تخرج) صفة موصوف محذوف ، وهو المخصوص بالمدح " [4] .

أما الأنباري فلم يخالف الباقولي ، فقال : " كلمةٌ ، منصوب على التمييز ، والتقدير : كبُرتْ الكلمة كلمةٌ ، وتخرج جملة فعلية في موضع نصب لأنها صفةٌ (كلمة) " [5].

---

[1] يُنظر مفاتيح الغيب 72/13

[2] سورة الكهف ، من الآية (5)

[3] يُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 363/1

[4] كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 742/2

[5] البيان في غريب إعراب القرآن 100/2

أما الإمام فخر الدين الرازي فقد وجَّه القراءة ناقلاً رأي الواحدي في هذه القضية ، فقال : " قال الواحدي : ومعنى التمييز أنك إذا قلت كبُرتْ المقالة أو الكلمة جاز أن يُتَوهَّم أنها كبُرت كذباً أو جهلاً أو افتراء ، فلمَّا قلت كلمة ميزتها من محتملاتها فانتصب على التمييز ، والتقدير : كبُرت الكلمة كلمة فحصل فيه الإضمار ، أمَّا من رفع فلم يُضْمِر شيئاً ، كما تقول : عظُم فلان ؛ فلذلك قال النحويون : والنصب أقوى وأبلغ ، وفيه معنى التعجب كـــأنه قيل : ما أكبرها كلمة " [1] .

واختلف القراء في قوله تعالى : ﴿ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا ﴾ [2] .

فقرأ نافع ، وأبو جعفر برفع التاء في (حسنة) ، والباقون بالنصب [3] .

وجَّه الباقولي قراءتي الرفع والنصب ، وأشار في توجيهه إلى أنَّ القراءة بالرفع تكون فيه (كان) تامة ، والقراءة بالنصب على أن (كان) ناقصة ، فقال: " و (حسنة) ، أي : وإن تحدث حسنةٌ ، فيمن رفع ، ومن نصب كان التقدير : وإن تكُ الذرةُ حسنةً "[4] .

ولم يخالف الأنباري الباقولي ، فذكر أنَّ الرفع على أنها فاعل (تكُ) وهي التامة ، والنصب على أنها خبر تكن وهي الناقصة ، وتقديره ، وإن تكن الذرةُ حسنةً [5] .

أما الإمام فخر الدين الرازي فقد وجَّه القراءتين بقوله : " بالرفع على تقديره كان التامة ، والمعنى : وإن حدثت حسنة أو وقعت حسنة ، والباقون بالنصب على تقدير: كان الناقصة ، والتقدير : وإن تكُ زنة الذرة حسنة "[6] .

---

[1] مفاتيح الغيب 66/21

[2] سورة النساء ، من الآية (40)

[3] يُنظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 94/1

[4] كشف المشكلات وإيضاح المضلات 312/1

[5] يُنظر البيان في غريب إعراب القرآن 254/1

[6] مفاتيح الغيب 84/10

واختلف القــراء في قوله تعالى : ﴿ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ﴾ [1] .

فقرأ عاصم ، وحمزة ، والكسائي ، وكذا خلف بنصب (تجارة)، ووافقهم الحسن والأعمش ، والباقون بالرفع [2] .

أشار أبوزرعة في توجيهه إلى أن القراءة برفع (تجارة) يدل على أنَّ (كان) تامة فقال : " جعلوا (تجارة) خبر تكون ، وقرأ الباقون (تجارةٌ) جعلوا تكون بمعنى الحدوث والوقوع ، أي : إلاَّ أن تقع تجارة " [3] .

وأوضح الأنباري ذلك ، فقال : " الرفع على أنها فاعل (تكون) وهي التامة ، ولا تفتقر إلى خبر ، والنصب على أنها خبر (تكون) ، وهي الناقصة ، وهي تفتقر إلى اسم ، وخبر " [4] .

أما العكبري فقد ذكر أنَّ الاستثناء في هذه الآية (منقطع) وضعَّف من أشار إلى اتصاله ، ثمَّ وجَّه القراءة ولم يخالف من سبقه [5] .

وذهب الإمام فخر الدين الرازي إلى ماذهب إليه غيره من أنَّ القراءة بالرفع على أنَّ (كان) تامة ، والقراءة بالنصب على أنَّ (كان) ناقصة ، ثم أشار إلى أن الواحدي اختار قراءة الرفع ، فقال : " وقال الواحدي : والاختيار الرفع ؛ لأن من نصب أضمر التجارة ، فقال : تقديره : إلاَّ أن تكون التجارة تجارة ، والإضمار قبل الذكر ليس بقوي وإن كان جائزاً " [6] .

---

[1] سورة النساء ، من الآية (29)

[2] يُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 240/1

[3] حجة القراءات 199/1

[4] البيان في غريب إعراب القرآن 251/1

[5] يُنظر إملاء ما منَّ به الرحمن177/1

[6] مفاتيح الغيب 57/10

المبحث الثاني

التوابع

التوابع خمسة تتبع ما قبلها في الإعراب ، قال ابن مالك :

يَتْبَعُ فِي الإِعْــرَابِ الأَسْمَــاءَ الأوَل نَعْــتٌ وَتَــوْكِيدٌ وَعَــطْفٌ وَبَــدَل [1]

أربعة منها تتبع ما قبلها من دون واسطة والخامس ،وهو العطف لايتبع ما قبله إلاَّ بتوسط حرف من حروف العطف ، قال ابن السرَّاج : " التوابع خمسة : التوكيد ، والنعت ، وعطف البيان ، والبدل والعطف بالحروف ، وهذه الخمسة : أربعة تتبع بغير متوسط ، والخــامس ، وهو العطف لايتبع إلاَّ بتوسط حرف ، فجميع هذه تُجري على الثــاني ما جرى على الأوَّل من الرفع والنصب والخفــض " [2] .

وقد عرَّفها الزمخشري بقوله : " هي الأسماء التي لا يمسُّها الإعراب إلاَّ على سبيل التبع لغيرها " [3] .

وقال ابن الحاجب : " التوابــع كلُّ ثانٍ أُعْرب بإعراب سابقه من جهة واحدة " [4] .

وهذه نماذج من المواضع القرآنية والتي كان فيها خلاف بين القرَّاء وتوجيهها النحوي من قِبَل العلماء وفي مقدمتهم الإمام فخر الدين الرازي من خلال كتابه: (مفاتيح الغيب).

اختلف القــراء في قولــه تعــالى : ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ [5] .

---

[1] شرح ابن عقيل ، 190/3

[2] الأصول في النحو ، 19/2

[3] المفصَّل 143/1

[4] شرح الرضي على الكافية 781/1

[5] سورة الجاثية ، من الآية (4)

فقرأ الأخوان ، ويعقوب بنصب التاء بالكسرة ، والباقون برفعها [1] .

وجَّه ابن خالويه قراءتي الرفع والنصب ، فقال : " فالحجة لمن رفع أنه جعل الآيات مبتدأة ، وما تقدم من الصفة ، وما تعلقت به خبراً عنها ، ولمن نصب وجهان ، أحدهما العطف على الأول وفيه ضعفٌ عند النحويين ؛ لأنه عطف على معمولي عاملين مختلفين ، على (إنَّ) وهي تنصب ، وعلى (في) وهي تخفض ، والثاني : أنْ تُبْدَل الآيات الثانية من الأولى ، ويُعْطف بالثالثة على الثانية وإن اختلفت الآيات فكانت إحداهنَّ في السماء والأخرى في الأرض فقد اتفقا في أنهما خلق لله عزَّ وجلَّ " [2].

أمّا أبو زرعة فقد وجّه القراءة بقوله : جاز الرفع فيها من وجهين أحدهما العطف على موضع (إنَّ) وما عملت فيه فيحمل الرفع على الموضع والوجه الآخر أن يكون مستأنفاً على معنى : وفي خلقكم آيات ، ويكون الكلام جملة معطوفةً على جملة ووجْه قراءة النصب أنه لم يحمل على موضع (إنَّ) كما حُمل الرفع في الموضعين ولكن حُمل على لفظ (إنَّ) دون موضعها فحمل آيات في الموضعين على نصب (إنَّ) في قوله : (إنّ في السماوات والأرض لآيات للمؤمنين) وإنّما كُسرت التاء لأنّها غير أصلية [3].

ويرى الباقولي أنّ القراءة بالضمّ على الابتداء عند سيبويه ، و(في خلقكم) الخبر ، وبالضرف عند الأخفش ، ومن كسر فالأخفش يحتجُّ به في باب العطف على العاملين المختلفين ..... ولا حجة له في الآية [4] .

أمّا صاحب الكشاف فقد أشار إلى أنّ سيبويه رفض العطف على عاملين مختلفين والذي أجازه الأخفش وخرّج الآية على وجهين أحدهما أن يكون على إضمار (في) والذي حسّنه تقدم ذكره في الآيتين قبلها والثاني أن ينتصب آيات

---

[1] يُنظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 316/1

[2] الحجة في القراءات السبع 325/1

[3] يُنظر حجة القراءات 658/1

[4] يُنظر كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1226/2

على الاختصاص بعد انقضاء المجرور معطوفاً على ما قبله أو على التكرير ، ورفعها بإضماره [1] .

ووجَّه الإمام فخر الدين الرازي القراءتين بقوله : أمّا الرفع فمن وجهين ذكرهما المبرّد والزجّاج وأبوعلي أحدهما : العطف على موضع إن وما عملت فيه؛ لأن موضعهما رفعٌ بالابتداء فيحمل الرفع على الموضع والوجه الثاني أن يكون قوله (وفي خلقكم) مستأنفاً ويكون الكلام جملة معطوفة على جملة أخرى وأمّا وجْه القراءة بالنصب فهو بالعطف على قولـــه (إن في السماوات) على معنى : وإنّ في خلقكم لآياتٍ [2].

وفي قوله تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ [3] .

قرأ يعقوب برفع الهمزة (شُرَكَاؤُكُمْ) ، والباقون بنصبها (شُرَكَاءَكُمْ)[4] .

وجَّه ابن جنّي القراءة بالرفع ، فقال " فرفعه على العطف على الضمير في (أجمعوا) وساغ عطفه عليه من غير توكيد للضمير في (أجمعوا) من أجل طول الكلام " [5] .

أمّا أحمد البنَّا فقد ذكر أنّ يعقوب قرأ برفع الهمزة عطفا على الضمير المرفوع المتصل بـ (أجمعوا) وحسَّنه الفصل بالمفعول ويجوز أن يكون مبتدأ حُذف خبره ، والباقون بالنصب نسقاً على (أمركم) [6] .

ووجّه الإمام فخر الدين الرازي القراءتين في قوله : بالرفع عطفاً على الضمير المرفوع ، والتقدير فأجمعوا أنتم وشركاؤكم ، قال الواحدي : وجاز ذلك من غير تأكيد الضمير كقوله : ﴿ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ [7] .

---

[1] يُنظر الكشاف 273/6

[2] يُنظر مفاتيح الغيب 27/ 222

[3] سورة يونس من الآية (71)

[4] يُنظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 166/1

[5] المحتسب 313/1

[6] يُنظر اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 316/1

[7] سورة البقرة من الآية (35)

لأنّ قوله : (أمركم) فصل بين الضمير وبين المنسوق ، فكان كالعوض من التوكيد، وكان الفرّاء يستقبح هذه القراءة [1] .

واختلف القراء في قوله تعالى : ﴿ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ ﴾ [2] .

فقرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، وعاصم ، ويعقوب برفع الراء ووافقهم اليزيدي والحسن والأعمش ، والباقون بنصبها [3] .

وجَّه ابن خالويه القراءتين بقوله : " الحجة لمن رفع أنَّه جعله من وصف القاعدين ، والوصف تابع للموصوف ، والحجة لمن نصب أنه جعل (غير) استثناء بمعنى إلاَّ فأعربها بإعراب الاسم بعد إلاَّ ، وخفض بها ما بعدها " [4] .

أما أبوزرعة فقد ذكر أنَّ الزجَّاج وجَّه القراءتين ، فقال : قال الزجَّاج : فأما الرفع فمن جهتين إحداهما ، أن يكون (غير) صفة لـ (القاعدون) ، وإن كان أصلها أن تكون صفة للنكرة ، ويجوز أن يكون (غير) رفعاً على جهة الاستثناء ، ومن نصب جعلـــه استثناء من القاعدين ، وهو استثناء منقطع عن الأوَّل [5] .

ويرى السمين الحلبي أنَّ للرفع وجهين ، أظهرهما : أنه على البدل من (القاعدون) وإنما كان هذا أظهر لأن الكلام نفي ، والبدل معه أرجح ، والثاني : أنه رفع على الصفة لـ (القاعدون) [6] .

وذكر الزمخشري أنَّ " الرفع صفة لـ (القاعدون) ، والنصب استثناء منهم، أو حال عنهم ، والجر صفة للمؤمنين " [7] .

---

[1] يُنظر مفاتيح الغيب 111/17

[2] سورة النساء ، من الآية (95)

[3] يُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 245/1

[4] الحجة في القراءات السبع 126/1

[5] يُنظر حجة القراءات 210/1

[6] يُنظر الدر المصون 193/1

[7] الكشاف 553/1

أما الإمام فخر الدين الرازي فقد خالف المنهجية التي اعتاد السير عليها ، فلم ينسب القراءة إلى أصحابها ، بل اكتفى بقوله (قرئ) ، ثم بدأ توجيهه الذي لم يخالف به من سبقه ، فقال : قرئ (غيرُ أولي الضرر) بالحركات الثلاث في (غير) ، فالرفع صفة لقوله القاعدون ، ثم ذكر أن الزجاج جوَّز أن يكون (غير) رفعاً على جهة الاستثناء ، أما عن القراءة بالنصب فأشار إلى أنَّ فيها وجهين ، الأوَّل : أنْ يكون استثناء القاعدين ، وهو اختيار الأخفش ، والثاني : أن يكون نصباً على الحال ، وذكر أن هناك من رجَّح قراءة الرفع، فقال : وقال آخرون إنَّ القراءة بالرفع أولى لأن الأصل في كلمة (غير) أنْ تكون صفة ثم أنها وإنْ كانت صفة فالمقصود ، والمطلوب من الاستثناء حاصل منها ، وإذا كان هذا المقصود حاصلاً على كل التقديرين ، وكان الأصل في كلمة (غير) أن تكون صفة كانت القراءة بالرفع أولى [1] .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ ﴾ [2] .

قرأ حمزة بخفض الميم ، والباقون بنصبها [3] .

دار حول هذه القراءة اختلاف بين البصريّين والكوفيّين إذ إنّ الكوفيين أجازوا العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجرّ ، ومنعه البصريون [4].

وصفها سيبويه بالقبح ، فقال : " وممّا يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور ، وذلك قولك : مررت بك وزيدٍ " [5] .

ولا أقول إنّ سيويه خطّأ هذه القراءة أو ردّها ، فهو في موضع آخر من كتابه ، يقول : " إلاّ أنّ القراءة لا تُخالف ؛ لأن القراءة السنّةُ " [6] .

---

[1] يُنظر مفاتيح الغيب 7/11

[2] سورة النساء ، من الآية (1)

[3] يُنظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 90/1

[4] يُنظر الإنصاف في مسائل الخلاف 463/2

[5] الكتاب 381/2

[6] المصدر السابق 148/1

أمّا الفرّاء فقد مال إلى رأي البصريّين في هذه المسألة ، فقال : حدّثني ابن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم أنّه خفض الأرحام ، قال : هو كقولهم بالله والرحم ، وفيه قبح ؛ لأن العرب لا ترّد مخفوضاً على مخفوض ، وقد كنيَ عنه ، قال الشاعر في جوازه :

نُعَلّقُ فِي مِثْلِ السَّــوَارِي سُيُوفَنَـــا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْــبِ غَــوْطٌ نَفَــانِفُ[1]

وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه " [2] .

واستحسن الأخفش الأوسط قراءة النصب ولم يُخَطِّئ قراءة الجرّ ، فقال : " قال الله تعالى : (وَ الأَرْحَامَ) منصوبة ، أي : اتقوا (الأرحامَ) ، وقال بعضهم: (وَ الأَرْحَامِ) جرٌّ ، والأول أحسن ؛ لأنك لا تُجري الظاهر المجرور على المضمر المجرور " [3] .

أمّا المبرد فقد تعسَّف في ردّ القراءة تعسُفاً بعيداً ، حيث قال : " لو صلّيتُ خلف إمامٍ يقرأ ﴿ وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِخِيَّ ﴾ [4] ، ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به وَ الأَرْحَامِ ﴾ لأخذت نعلي ومضيتُ " [5] .

ومضى الزجّاج على خُطى المبرّد ، فقال : " القراءة الجيدة نصب الأرحام ، المعنى : واتقوا الأرحام أن تقطعوها ، فأمّا الجرُّ فخطأٌ في العربية لا يجوز إلاّ في اضطرار شعر ، وخطأ أيضاً في أمر الدين عظيم ؛ لأنّ النبي – صلى الله عليه وسلّم – قال : لا تحلفوا بآبائكم " [6].

---

[1] لم يعثر له على قائل محل الشاهد فيه: (وما بينها والكعب) حيث عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من دون إعادة الخافض .غَوطٌ نفانف : وهي بمعنى البُعْد ، ينظر لسان العرب مادة (غ و ط) 364/7

[2] معاني القرآن للفرّاء 252/1

[3] معاني القرآن للأخفش 243/1

[4] سورة إبراهيم ، من الآية (22)

[5] المقتضب 112/1 مقدمة المحقق

[6] معاني القرآن وإعرابه للزجّاج 6/2

ووصف الزمخشري عطف الظاهر على المضمر المجرور من غير إعادة حرف الجر بأنَّه ليس بسديد [1].

أما ابن عصفور ، فقال : " وأما ضمير الخفض فلا يُعْطف عليه إلاَّ بإعادة الخافض ، نحو قولك : مررتُ بك وبزيد ، ولا يجوز أن تقول : مررتُ بك وزيدٍ، والسبب في ذلك أنَّ ضمير الخفض شديد الاتصال بما قبله ، فنُزِّل لذلك معه منزلة شيء واحد ، فلو عطفت من غير إعادة خافض لكنت قد عطفت اسماً واحداً على اسم وحرف ، إذ لا يُتَصوَّر أن تعطف على بعض الكلمة دون بعض ؛ فلذلك أعدت الخافض حتى تكون قد عطفت اسماً وحرفاً على اسم وحرف مثله " [2] .

وكما أنَّ للقراءة معارضين فإنَّ لها مؤيدين منصفين مدافعين ، قال ابن خالويه :

" وزعم البصريون جميعاً أنَّه لحنٌ ، وليس لحناً عندي ؛ لأنَّ ابن مجاهد حدثنا بإسنادٍ يُعْزيه إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أنَّه قرأ (والأرحامِ)، ومع ذلك فإنَّ حمزة كان لا يقرأ حرفاً إلاَّ بأثر ، غير أنَّ من أجاز الخفض في (الأرحام) أجمع مع من لم يُجِزْ أنَّ النصب هو الاختيار " [3] .

ودافع ابن جني عن قراءة الجر ، وردَّ على تعسف المبرد ، فقال : " ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش ، والشناعة ، والضعف على ما رآه فيها ، وذهب إليه أبو العباس ، بل الأمر فيها دون ذلك ، وأقرب وأخفُّ وألطف ، وذلك أنَّ لحمزة أن يقول لأبي العباس : إنني لم أحمل (الأرحام) على العطف على المجرور المضمر ، بل أعتقدتُ أن تكون فيه (باء) ثانية حتَّى كأني قلتُ : (وبالأرحام) ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها " [4] .

---

[1] يُنظر الكشاف 452/1

[2] شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور الإشبيلي تحقيق صاحب جعفر أبو جناح ، بلا رقم طبعة ، 1980، إحياء التراث الإسلامي – العراق 243/1

[3] إعراب القراءات السبع وعللها ، ابن خالويه ، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط 1 ، 1992 ، مطبعة المدني القاهرة 128/1– 129

[4] الخصائص 286/1

ويرى ابن مالك أنَّ ما قاله النحاة بإعادة الخافض ليس لازماً ؛ لورود السماع نثراً ونظماً ، بالعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض ، وأشار إلى ذلك بقوله :

وَعَـــوْدُ خَــافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيــرِ خَفْــضٍ لَازِمــاً قَدْ جُعِــل

وَلَيْــسَ عِنْــدِي لَازِمــاً إِذْ قَــدْ أَتَى فِــي النَثْــرِ الصَّحِيــحِ مُثْبَتــــاً [1]

أما بدر الدين بن جماعة ، فقال : " ليس إعادة الخافض بلازم ولابدَّ ، بل هو أولى" [2] .

ودافع أبو حيّان عن قراءة حمزة فقال : " وماذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية من امتناع العطف على الضمير المجرور إلاّ بإعادة الجار، ومن أنَّ اعتلالهم لذلك غير صحيح ، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك وأنّه يجوز " [3].

ووصف الشيخ محمد الطنطاوي محاولات البصريين في نقض قراءة حمزة أنّها غير مجدية ومجردة عن النصفة ، وأنّهم تعسّفوا غاية التعسّف بما لا ترضاه العدالة ، ولا يستقيم في المنطق [4] .

ويأتي دور الإمام فخر الدين الرازي ، والذي سار على منهجيته في نسبة القراءة إلى أصحابها ومن ثمّ نقل آراء الفريقين في ردّ القراءة وتأييدها وأخيراً أنصف القارئ الذي قرأ بالعطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجرّ فقال: " اعلم أنّ هذه الوجوه ليست وجوهاً قويةً في دفع الروايات الواردة في اللغات وذلك ؛ لأنّ حمزة أحد القراء السبعة والظاهر أنه لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه بل رواها عن رسول الله – صلّى الله علي وسلّم – وذلك يوجب القطع

---

[1] يُنظرشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل تحقيق هادي حسن حمودي ، ط 4 ، 1999 م ، دار الكتاب العربي – بيروت 2/239-240

[2] شرح كافية ابن الحاجب ، بدر الدين بن جماعة ، تحقيق محمد محمد داود ، بلا رقم طبعة ، بلا سنة طبعة، دار المنار – القاهرة 184

[3] البحر المحيط 3/167

[4] يُنظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : 126

بصحة هذه اللغة ، والقياس يتضاءل عند السماع لا سيّما بمثل هذه الأقيسة التي هي أوهن من بيت العنكبوت ، وأيضاً فلهذه القراءة وجهان أحدهما أنها على تقدير تكرير الجار كأنه قيل : تساءلون به وبالأرحام.

وثانيها أنه ورد ذلك في الشعر وأنشد سيبويه في ذلك :

فَالْيَــوْمَ قَدْ بِتَّ تَهْجُونَــا وَتَشْتِمُنَــا فَــاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيْامِ مِنْ عَجَــبٍ [1]

وأنشد ايضاً :

نُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّــوَارِي سُيوفَنَــا وَمَــا بَيْنَهَــا وَالْكَعْبِ غَــوْطُ نَفَــانِفُ [2]

والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد مع أنّهما كانا من أكابر علماء السلف في علم القرآن " [3] .

اختلف القراء في قوله تعالى : ﴿ بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ ﴾ [4].

فقرأ شعبة بتنوين (زينَةٍ) ونصب (الكواكب) ، وقرأ حفص ، وحمزة بالتنوين والجر ، والباقون بترك التنوين والجر(بزينةِ الكواكبِ) [5] .

وجَّه ابن خالويه هذه القراءات ، فقال : الحجة لمن نوَّن ونصب أنَّه عند أهل البصرة شبيه بالمصدر : لأن المصدر عندهم إذا نُوِّن عمِل عملَ الفعل ، وكذلك إذا أضيف إلى الفاعل أو المفعول ، وهو عند أهل الكوفة منصوب بمشتق من المصدر ، والحجة لمن نوَّن وخفض أنَّه أبدل الكواكب من الزينة ؛ لأنها هي الزينة وهذا يدلُّ على أنَّ الشيء من الشيء ، وهو هو في المعنى ، والحجة لمن حذف التنوين وأضاف أنه أتى بالكلام على أصل ما وجب له ؛ لأنَّ الاسم إذا ألفى الاسم بنفسه ، ولم يكن الثاني وصفاً للأوَّل ، ولا بدلاً منه ، ولا مبتدأ بعده أزال

---

[1] لم يعثر له على قائل ، محل الشاهد فيه قوله: (فما بك والأيام) حيث عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر ، ينظر مفاتيح الغيب 133/9-134

[2] تم الإشارة إليه في الهامش ص 183

[3] مفاتيح الغيب 133/9 – 134

[4] سورة الصافات ، من الآية (6)

[5] يُنظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 291/1

التنوين، وعمل فيه الخفض ؛ لأن التنوين معاقب للإضافة فلذلك لايجتمعان في الاسم [1] .

ويرى أبوزرعة أنَّ من نوَّن جعل الكواكب هي الزينة ، وهي بدل منها ، ومن نوَّن نصب (الكواكب) على المفعولية لـ (زينةٍ) فأعمل الزِّينَة في الكواكب والمعنى أنَّا زينَّا الكواكب فيها ، أما قراءة الباقين فهي من قبيل إضافة المصدر إلى المفعول به [2] .

أمَّا البنَّا فقد ذكر أنَّ من قرأ بالتنوين والنصب فيحتمل أنْ تكون الزينة مصدراً والكوكب مفعولاً به ، والفاعل محذوف ، أي بأنْ زيَّن الله الكواكب في كونها مضيئة حسنة ، أو أنَّ الزينة اسم لما يُزان به ، فالكواكب حينئذ بدل منها على المحل ، أو نصب بأعني ، أو بدل من السماء الدنيا بدل اشتمال ، أي كواكب السماء ، أما قراءة حمزة بتنوين (زينَةٍ) وجرِّ(الكواكبِ) على أنَّ المراد بالزينة ما يُتزين به ، وقطعها عن الإضافة ، والكواكب عطف بيان ، أو بدل بعض، ويجوز أن تكون مصدراً وجعلت الكواكب نفس الزينة مبالغة ، ومن قرأ بحذف التنوين على إضافة زينة للكواكب إضافة إلى الأخص فهي للبيان كثوب خزٍّ [3].

ولم يكن للإمام فخر الدين الرازي أي دورٍ في توجيه هذه القراءات ، بل اكتفى بنقل رأيي الفراء ، والزجَّاج ، ولم يرجح أي توجيه من التوجيهات[4] .

وفي قوله تعالى : ﴿ عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ ﴾ [5] .

اختلف القراء فقرأ نافع ، وابن عامر ، وأبو عمرو ، وحفص برفع لفظ (خُضْرٌ) ، وقرأ الباقون بخفضه (خُضْرٍ) ، وقرأ نافع ، وابن كثير ، وعاصم برفع (وإستَبْرقٌ) ، وقرأ الباقون بالخفض (وإسْتَبْرقٍ) [6] .

---

[1] يُنظر الحجة في القراءات السبع 301/1

[2] يُنظر حجة القراءات 604/1

[3] يُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 471/1

[4] يُنظر مفاتيح الغيب 104/26

[5] سورة الإنسان ، من الآية (21)

[6] يُنظر تقريب المعاني في شرح حرز الأماني في القراءات السبع ص438

قال سيبويه تحت عنوان (هذا باب مجرى النعت على المنعوت ، والشريك على الشريك ، والبدل على المبدل منه ، وما أشبه ذلك) : " فأما النعت الذي جرى على المنعوت ، فقولك : مررت برجلٍ ظريفٍ قبْلُ ، فصار النعت مجروراً مثل المنعوت ؛ لأنهما كالاسم الواحد " [1].

وجَّه النحاس قراءة الكسر ، فقال : " من قرأ بها نعت سندساً بخضر ، وفي ذلك بُعْدٌ ؛ لأنه إنما يُقال : هذا سندسٌ أخضر ، كما يُقال : هذا حرير أخضر إلاَّ أنَّ ذلك جائزٌ ؛ لأنه جنسٌ ، والجنس يؤدي عن الجميع " [2] .

أما الباقولي ، فقال : " الرفع وصفاً للثياب ، والجر لكونه وصفاً لـ(سندس)، وكذا (وإستبرق) يجوز فيه الجر و الرفع ، فالجر على (سندس) أي : ثيابٌ من هذين الجنسين ، والرفع على الثياب " [3] .

ولم يخالف العكبري الباقولي في توجيه قراءتي الرفع والجر ، فقال : " و(خضر) بالجر : صفة لـ (سندس) ، وبالرفع لـ (ثياب) ، و(إستبرق) بالجرعطفاً على سندس ، وبالرفع عطفاً على ثياب " [4] .

ويرى أبو شامة أنَّ " وجْه الرفع العطف على ثياب، أي : وثياب إستبرق، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، وقرأ الباقون بالجر عطفاً على سندس، أي : ثياب هذين النوعين " [5] .

أما الإمام فخر الدين الرازي ، فقد وجَّه القراءتين بعد أن نسب كلَّ قراءة إلى أصحابها ، فقال : إن خضراً يجوز فيه الرفع والخفض ، ووجه قراءة الرفع أن جعلها صفة لثياب ، وهذا بيِّنٌ واضح ؛ لأنها صفة مجموعة لموصوف مجموع، وقراءة الخفض صفة لسندس أُريد به الجنس ، فكان في معنى الجمع ، وأجاز الأخفش ذلك إلاَّ أنه وصفه بالقبح .

---

[1] الكتاب 421/1

[2] إعراب القرآن للنحاس 104/5-105

[3] كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1414/2

[4] التبيان في إعراب القرآن 1260/2

[5] إبراز المعاني من حرز الأماني ص716

ويجوز في إستبرق الخفض والرفع ، أما الرفع فهو عطف على الثياب والخفض على سندس [1] .

اختلف القراء في قوله تعالى : ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ [2].

فقرأ الكسائي بخفض الراء (غَيْرِهِ) ، وقرأ الباقون بالرفع [3] .

وجَّه ابن خالويه قراءتي الرفع والخفض ، فقال : " الحجة لمن قرأه بالرفع أنه جعله حرف استثناء ، فأعربه بما كان الاسم يُعْرب به بعد (إلاَّ) كقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [4] ، ويجوز الرفع في (غير) على الوصف لـ (إله) قبل دخول من عليه كقوله تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ [5] ، والحجة لمن خفض أنه جعله وصفــاً لإله ، ولم يجعله استثناء " [6] .

أما أبو زرعة فقد وجَّه القراءة بقوله : " حجة من قرأ بالخفض جعله صفةً لـ (إله) ، ولموافقة اللفظ المعنى ، وحجة من قرأ بالرفع ، أي : ما لكم إله غيره، ودخلت مِنْ مؤكدة وهو المختار على مذهب التحقيق ؛ لأن غير إذا كانت بمعنى إلاَّ جعلت على إعراب ما بعد إلاَّ ، وأنت قائل : ما لكم من إله إلاَّ الله ، ولو جعلت مكان إ لاَّ غير رفعته ، والاستثناء بعد الجحد تحقيق " [7] .

أما الزمخشري فيرى أنَّ القراءة بالرفع عطف على المحل ، والقراءة بالجر عطف على اللفظ ، والقراءة بالنصب على الاستثناء [8] .

---

[1] يُنظر مفاتيح الغيب 223/30

[2] سورة الأعراف ، من الآية (59)

[3] يُنظر التيسير في القراءات السبع ، للداني81/1

[4] سورة الأنبياء ، من الآية (22)

[5] سورة فاطر ، من الآية (3)

[6] الحجة في القراءات السبع 157/1

[7] حجة القراءات 286/1

[8] يُنظر الكشاف 113/2

ويرى الإمام فخر الدين الرازي أنَّ القراءة بكسر الراء نعْتٌ للإله على اللفظ ، والقراءة بالرفع على أنه صفةٌ للإله على الموضع ؛ لأن تقدير الكلام ، ما لكم إلهٌ غيرُه ، وقال أبو علي : وجْه من قرأ بالرفع قوله (وما من إلهٍ إلاَّ الله) ، فكما أنَّ قوله :(إلاَّ الله) بدل من قوله (وما من إله) كذلك قوله (غيره) يكون بدلاً من قوله (ما من إله) ، فيكون (غيرُه) رفعاً بالاستثناء [1] .

ومن خلال توجيه الفخر الرازي نرى أنه بعد توجيهه القراءة ، نقل رأي أبي علي في قراءة الرفع الذي يرى أن لها وجهاً آخر وهو البدلية .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ [2].

قرأ نافع ، وابن عامر ، وحفص ، والكسائي ، ويعقوب بنصب اللام والباقين بكسرهـــا [3] .

يرى بعض النحويين أن قراءة الجرّ محمولة على الجوار ، منهم الأخفش وأبو عبيدة ، قال الأخفش : " ويجوز الجرّ على الإتباع وهو في المعنى الغسل نحو : هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ ، والنصب أسلم وأجود من الاضطرار " [4] .

وقال أبو عبيدة : " مجرورة بالمجرورة التي قبلها ، وهي مشتركة بالكلام الأول مع المغسول ، والعرب قد تفعل هذا بالجوار ، والمعنى الأول " [5] .

ووجَّه بعضهم الآخر قراءة الجرّ توجيهاً مُغايراً ، فالفرّاء يرى أنّه عطفٌ على الرؤوس ، والقرآن جاء بالمسح لكن السنة أوجبت الغسل ، فقال : " حدّثني محمد بن أبّان القريشيّ عن أبي إسحاق الهمذاني عن رجل عن علي أنّه قال : نزل الكتاب بالمسح والسنة بالغسل ، قال الفرّاء : حدثني أبو شهاب عن رجل عن

---

[1] يُنظر مفاتيح الغيب120/14

[2] سورة المائدة ، من الآية (6) .

[3] يُنظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 103/1

[4] معاني القرآن للأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة تحقيق هدى محمود قراعة ط 1 ، 1990 م ، مطبعة المدني – القاهرة 254/1

[5] مجاز القرآن ، أبو عبيدة معمر بن المثنى ، عارضه بأصوله وعلق عليه محمد فؤاد سزكين بلا رقم طبعة ، مكتبة الخامجي القاهرة 155/1

الشعبي قال : نزل جبريــل عليه السلام بالمسح على محمد – صلى الله عليه وسلّم – ، قال الفرّاء : السنة الغسل " [1] .

وقال ابن خالويه : " والحجة لمن خفض أن الله تعالى أنزل القرآن بالمسح على الرأس والرجل ثم عادت السنة للغَسْلِ [2] .

ويرى أبو علي الفارسي أنّ معنى المسح في الآية الغسل ، فقال : " وهو عطف على الرؤوس ، قالوا : في الكلام عاملان ، أحدهما الغسل ، والآخر الباء الجارة ، ووجْه العاملين إذا اجتمعا في التنزيل أن يُحمل على الأقرب منهما دون الأبعد ولذلك حُمل الكلام على أقربها ، وهو الباء دون (فاغسلوا) ، وكان ذلك الموضع واجباً لما قام من الدلالة على أنّ المُراد من المسح الغسل ، قالوا : تمسّحتُ للصلاة فحمل المسح على أنّه الغسل ، وقيل إن التحديد إنّما جاء في المغسول ، ولم يجئ في الممسوح ، فلمّا وقع التحديد مع المسح عُلم أنّه في حكم الغسل لموافقته في التحديد [3] .

وقال الزجّاج : " ويجوز (وأرجُلِكُمْ) بالجرّ عل معنى واغسلوا ؛ لأنّ قوله إلى الكعبين قد دلَّ على ذلك كما وصفنا ، ويُنسق بالغسل على المسح " [4] .

وذهب النحاس إلى وجوب الغسل والمسح فقال :" ومن أحسن ما قيل إن المسح والغسل واجبان جميعاً ، والمسح واجبٌ على قراءة من قرأ بالخفض ، والغسل واجب على قراءة من قرأ بالنصب ، والقراءتان بمنزلة آيتين " [5] .

أمّا الإمام فخر الدين الرازي فقد نقل اختلاف المفسرين والفقهاء في قضية مسح الرجلين وفي غسلهما وذكر أنّ حجة من قال بوجوب المسح مبني على

---

[1] معاني القرآن للفرّاء نحقيق أحمد يوسف ومحمد علي النجار ، ط 3 ، 1983 م ، عالم الكتب بيروت 302/1 –303

[2] الحجة في القراءات السبع 129/1

[3] الحجة للقرّاء السبعة ، أبو علي الفارسي تحقيق بدر الدين قهوجي و بشير جويجاتي ط 2 ، 1993 م دار المأمون للتراث – دمشق 214/3

[4] معاني القرآن وإعرابه ، الزجّاج إبراهيم بن السرّي تحقيق عبد الجليل عبده شلبي ، ط 1 ، 1994 م ، دار الحديث القاهرة 154/2

[5] إعراب القرآن للنحاس 9/2 .

القراءتين المشهورتين في قوله : (وَأَرْجُلَكُمْ) بالجر والنصب ، وقد وجَّه القراءة بالجر وذكر أنّها تقتضي كون الأرجل معطوفة على الرؤوس ، فكما وجب المسح في الرأس فكذلك في الأرجل وأشار إلى عدم جواز الكسر عل الجوار كما رآه بعضهم فهو يرى أنّ الكسر بالجوار إنّما يكون بدون حرف العطف وأمّا مع حرف العطف فلم تتكلم به العرب ، وأشار إلى أنّ القراءة بالنصب توجب المسح أيضاً ، فإذا عطفت الأرجل على الرؤوس جاز في الأرجل النصب عطفاً عل محل الرؤوس ، والجر عطفاً على الظاهر وهذا مذهبٌ مشهورٌ للنُحاة [1] .

[1] يُنظرمفاتيح الغيب 127/11 .

المبحث الثالث

الأفعال

نودُّ الإشارة في هذا المبحث إلى أنه سبق التعريف بالفعل من حيث اللغة والاصطلاح وتم التعرُّض من خلال ذلك إلى بعض تقسيماته ، وقد تمّ ذلك في المبحث الرابع من الفصل الثالث الموسوم بعنوان : التوجيه الصرفي ، فلا داعي للإعادة ، وهذه بعض النماذج التي وقع فيها اختلاف القراءات ، ووُجِّهت من قبل النحاة ، وأهل التفسير ، وعلى رأسهم الإمام فخر الدين الرازي .

اختلف القرَّاء في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ ﴾ [1] .

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو ، وعاصم بفتح الياء وضم الغين ، والباقون بضم الياء وفتح الغين [2].

وبناء على اختلاف القرَّاء في هذه القراءة اختلف النحاة وأهل التفسير في التوجيه ، فقال النحاس مشيراً إلى رأي الكسائي : " قال الكسائي : غَلَّ يَغُلُّ من الشحناء ، وغَلَّ يَغِلُّ من الغلول ، وأغَلَّ يُغِلُّ من الخيانة ، وقال غيره : ومعنى ونزعنا ما في صدورهم من غِلٍّ : أزلنا عنهم الجهل والغضب ، وشهوة ما لاينبغي حتى زال التحاسد " [3] .

ويرى الزمخشري أنَّ معنى القراءتين واحد ، فقال : " من قرأ على البناء للمفعول فهو راجع إلى معنى الأوَّل ؛ لأن معناه : وما صحَّ له أن يُوجَد غالاً ، ولا يُوجد غالاً إلاَّ إذا كان غالاً " [4] .

---

[1] سورة آل عمران ، من الاية (161)

[2] يُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 231/1

[3] إعراب القرآن للنحاس 282/2

[4] الكشاف 342/1

أما مكي بن أبي طالب ، فقد ذكر أنه " من قرأ أن يغُلَّ بفتح الياء وضم الغين، فمعناه : ما كان لنبي أن يخون أحداً في مغنم ولا غيره ، ومن قرأ بضم الياء وفتح الغين ، معناه : ما كان لنبي أن يُوجد غالاً ، كما تقول : أحمدت الرجل وجدته محموداً ، وأحمقته وجدته أحمق ، وقيل : معناه : ما كان لنبي أن يُخان أو يخونه أصحابه في مغنم ولا غيره [1] .

ويرى أبو زرعة أنَّ معنى القراءة بفتح الياء وضم الغين : ما كان لنبي أن يخون أصحابه فيما أفاء الله عليهم ، ومن قرأ (يُغَلَّ) بضم الياء وفتح الغين فمعناه : ما كان لنبي أن يغله أصحابه ، أي : يخونوه ، ثم أسقط الأصحاب فبقي الفعل غير مسمى فاعله [2] .

أما ابن خالويه فيرى أنَّ من قرأ بفتح الياء حجته : جَعْله من الغلول ، ومعناه : أن يخون أصحابه بأخذ شيء من الغنيمة خفية ، والحجة لمن ضم الياء أنه أراد أحد وجهين : إما من الغلول ، ومعناه أن يخون ، وإما من الغل ، وهو قبض اليد إلى العنق [3] .

ووجَّه أبو البقاء القراءتين ، فقال : " يقرأ بفتح الياء وضم الغين على نسبى الفعل إلى النبي ، أي : ذلك غير جائز عليه ن ويدل على ذلك ، قوله : يأتِ بما غلّ ، ومفعول يغُل محذوف ، أي : يغل الغنيمة أو المال ، ويقرأ بضم الياء ، وفتح الغين على ما لم يُسمّ فاعله ، وفي المعنى ثلاثة أوجه ، أحدها : أن يكون ماضيه أغللته أي نسبته إلى الغلول ، كما تقول أكذبته إذا نسبته إلى الكذب ، أي : لا يُقال عنه إنه يغل ، أي يخون ، الثاني : هو من أغللته إذا وجدته غالاً ، كقولك: أحمدت الرجل إذا أصبته محموداً ، والثالث : معناه : أن يغُله غيره ، أي : ما كان لنبي أن يُخان " [4] .

---

[1] مشكل إعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب 178/1

[2] يُنظر حجة القراءات 179/1-180

[3] يُنظر الحجة في القراءات السبع 115/1- 116

[4] التبيان في إعراب القرآن 156/1

أما الإمام فخر الدين الرازي فقد وجَّه القراءتين بقوله : " قرأ ابن كثير ، وعاصم ، وأبو عمرو (يَغُلَّ) بفتح الياء وضم الغين ، أي ما كان للنبي أن يخون، وقرأ الباقون من السبعة (يُغَلَّ) بضم الياء وفتح الغين ، أي ما كان للنبي أن يُخان " [1] وقد بين الإمام قبل هذا التوجيه معنى الغلول ، ثم أعقبه بذكر بعض الروايات التي تبين سبب نزول الآية وربط المعاني ، وسبب النزول بالتوجيه .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيراً ﴾ [2] .

قرأ ابن عامر ، وأبو بكر بضم الياء مبنيًّا للمفعول من الثلاثي وافقهما الحسن ، والباقون بالفتح من صلى النار لازمها [3] .

وجَّه ابن خالويه قراءتي البناء للفاعل والبناء للمفعول ، فقال : " وهما لغتان ، فالحجة لمن ضمَّ أنه جعله فعل ما لم يُسَمَّ فاعله ، والحجة لمن فتح أنه جعله فعلاً لهم ، ودليله قوله قوله : ﴿ إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيمِ ﴾[4] " [5] .

أما ابن عطية فقد رجَّح قراءة البناء للفاعل وضعَّف القراءة بضم الياء واللام ، فقال : " قرأ جمهور الناس : سَيَصْلَوْنَ على إسناد الفعل إليهم ، وقرأ ابن عامر بضم الياء ، واختُلف عن عاصم ، وقرأ أبو حيوة (سَيُصلَّون) بضم الياء واللام ، وهي ضعيفة ، والأوَّل الأصوب " [6] .

أما عن الإمام فخر الدين الرازي فإنه لم يُوجَّهْ هذه القراءة واكتفى بإسناد كل قراءة إلى أصحابها ، ثم نقل رأيي أبي زيد ، والفرَّاء في ذلك [7] .

---

[1] مفاتيح الغيب 57/9

[2] سورة النساء ، من الآية (10)

[3] يُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 237/1

[4] سورة الصافات ، من الآية (163)

[5] الحجة في القراءات السبع120/1

[6] المحرر الوجيز 79/2

[7] يُنظر مفاتيح الغيب 164/9

ووقع الاختلاف في قوله تعالى : ﴿ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [1].

فقرأ المدنيان والمكي والشامي بالنون ورفع الراء ، وقرأ البصْريان، وعاصم بالياء التحتية ورفع الراء ، وقرأ الأخوان ، وخلف بالياء التحتية وجزم الراء [2].

وجَّه سيبويه القراءة بالجزم ، فقال : " وقد بلغنا أنَّ بعض القراء قرأ : " (من يضلل اللهُ فلا هاديَ له ويذرْهم في طُغيانهم يعمهون) ؛ وذلك لأنه حمل الفعل على موضع الكلام ؛ لأنَّ هذا الكلام في موضع يكون جواباً ؛ لأنَّ أصل الجزاء الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء ، ولكنَّهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره " [3].

ثم وجَّه القراءة بالنصب وحملها على الموضع كما حمل القراءة بالجزم ، فقال : " حمل الآخر على موضع الكلام ، وموضعه موضع نصب ، كما كان موضع ذلك موضع جزم ..... والرفع ها هنا الوجه إذا لم يكن محمـــولاً على لن " [4] .

أما أبوزرعة فقد ذكر أنَّ حجة من قرأ بالنون والرفع على الاستئناف ، أي: نحن نذرُهم ، وعلى الاستئناف أيضاً لمن قرأ بالياء والرفع ، وحجة من قرأ بالياء والجزم العطف على موضع الفاء في قوله : فلا هادي له [5] .

أما الإمام فخر الدين الرازي فقد نسب القراءة بالجزم إلى أصحابها ، ونقل توجيه سيبويه قراءة الجزم ولم يتعرَّضْ للقراءتين الباقيتين ، وهما قراءتا الرفع والنصب، فقال : " قرأ حمزة والكسائي (يذرْهم) بالياء والجزم ، ووجْه ذلك فيما يقول سيبويه إنه عطف على موضع الفاء ، وما بعدها ، من قوله : (فلا هادي له)؛ لأن موضع الفاء وما بعدها جزم لجواب الشرط فحُمِل (ويذرْهم) على موضع الذي هو جزم " [6].

---

[1] سورة الأعراف ، من الآية (186)

[2] يُنظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 141/1

[3] الكتاب 165/1

[4] المصدر السابق الجزء والصفحة نفسها

[5] يُنظر حجة القراءات 303/1

[6] مفاتيح الغيب 65/15

واختلف القراء في قوله تعالى : ﴿ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُوراً ﴾ [1] .

فقرأ ابن كثير، وأبوبكر ، وابن عامر ، برفع اللام على الاستئناف (ويجْعلُ) ، والباقون بجزمها عطفاً على محل جعل ؛ لأنه جواب الشرط [2] .

وجَّه ابن خالويه القراءتين بقوله : " الحجة لمن جزم أنه ردَّه على معنى قوله : (جعل لك) ؛ لأنه جواب الشرط وإن كان ماضياً فمعناه الاستقبال ، والحجة لمن استأنف أنه قطعه من الأوَّل فاستأنفه " [3] .

ولم يخالف أبو زرعة ابن خالويه في توجيه قراءة الرفع وخالفه في توجيه قراءة الجزم ، فقال : من قرأ برفع اللام على الابتداء قطعوه عما قبله ، والمعنى : وسيجعلُ لك قصوراً ، ومن قرأ بالجزم عطفوه على موضع (إن شاء) ، والمعنى : إن يشأ يجعل لك جنات ، ويجعل لك قصوراً [4] .

ويرى النحاس أنَّ " (ويجعل لك قصوراً) في موضع جزم عطفاً على موضع (جعل) ، ويجوز أن يكون في موضع رفع معطوفاً على الأوَّلين " [5] .

أما الزمخشري ، فقال : " ويجعلُ بالرفع عطفاً على جعل ؛ لأن الشرط إذا وقع ماضياً ، جاز في جزائه الجزم والرفع " [6] .

ونقل الإمام فخر الدين الرازي رأي الزجَّاج ، وأشار إلى أنَّ الواحدي ذكر الفرق بين القراءتين في المعنى ، فقال : " فمن جزم فلأنَّ المعنى : إنْ شاء يجعل لك جنَّات ويجعل لك قصوراً ، ومن رفع فعلى الاستئناف ، والمعنى : سيجعلُ لك قصوراً ، هذا قول الزجَّاج .

---

[1] سورة الفرقان ، من الآية (10)

[2] يُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 416/1

[3] الحجة في القراءات السبع426/1

[4] يُنظر حجة القراءات 508/1

[5] إعراب القرآن للنحاس 153/3

[6] الكشاف 439/4

وقال الواحدي : وبين القراءتين فرق في المعنى ، فمن جزم فالمعنى : إن شاء يجعل لك قصوراً في الدنيا ، ولا يحْسُن الوقوف على الأنهار ، ومن رفع حسُن له الوقوف على الأنهار ، واستأنف ، أي : ويجعلُ لك قصوراً في الآخرة " [1].

وفي قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ ﴾ [2] .

فقرأ نافع ، وأبو جعفر بتاء الخطاب ،(سبيلَ) بالنصب ، وقرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، وحفص ، وكذا يعقوب بتاء التأنيث والرفع (ولتستبين سبيلُ) ، ووافقهم ابن محيصن واليزيدي ، والحسن ، وعنه سكون لام (و لْتستبين)، وأبو بكر ، وحمزة ، والكسائي ، وكذا خلف بياء التذكير ، والرفع ، ووافقهم الأعمش [3] .

وجَّه أبو البقاء هذه القراءة ، فقال : " وليستبين يُقْرأ بالياء و (سبيل) فاعل، أي يتبين ، وذكَّر السبيل ، وهو لغة فيه ، ومنه قوله تعالى : (وإن يروْا سبيل الغيِّ يتخذوه سبيلاً) ، ويجوز أن تكون القراءة بالياء على أنَّ تأنيث السبيل غير حقيقي ، ويُقْرأ بالتاء والسبيل فاعل مؤنث ، وهو لغة فيه ، ومنه (قُلْ هذه سبيلي) ، ويقرأ بنصب السبيل ، والفاعل المخاطب ، واللام تتعلق بمحذوف " [4].

وجاء في الموسوعة القرآنية أنَّ من قرأ بالتاء ونصب السبيل جعل التاء علامة خطاب ، واستقبال ، وأضمر اسم النبي في الفعل ، ومن قرأ بالتاء ورفع (السبيل) رفعه بفعله ، حكى سيبويه : استبان الشيء ، واستبنته أنا .

وأما من قرأ بالياء ، ورفع (السبيل) فإنه ذكَّر (السبيل) ؛ لأنه يُذكَّر ويُؤنث ، ورفعه بفعله ، ومن قرأ بالياء ، ونصب (السبيل) أضمر اسم النبي في الفعل ، وهو الفاعل ، ونصب (السبيل) ؛ لأنه مفعول به [5] .

---

[1] مفاتيح الغيب 47/24

[2] سورة الأنعام ، من الآية (55)

[3] يُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 246/1

[4] التبيان في إعراب القرآن 501/1

[5] الموسوعة القرآنية 1455/1

أما في كتاب غرائب القرآن فقد ورد أنَّ " من رفع (السبيل) قرأ (ليستبين) بالياء والتاء ؛ لأنَّ (السبيل) يُذكَّر ويؤنث ، ومن نصب السبيل قرأ (لتستبين) بتاء الخطاب " [1] .

ويرى الإمام فخرالدين الرازي أنَّ قراءة نافع بالتاء , و(سبيلَ) بالنصب معناها : لتستبينَ يا محمد سبيل هؤلاء المجرمين ، وقرئ بالتاء ، و(سبيلُ) بالرفع على تأنيث (سبيل) ، وبنو تميم يذكرونه [2] ، وقد نطق القرآن بهمـــا ، فقال تعالى : ﴿ وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ الرُّشْدِ لاَ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً ﴾ [3] ، وقال تعالى : ﴿ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجاً ﴾ [4].

واختلف القرَّاء في قوله تعالى : ﴿ مَّن يُصْرَفْ عَنْهُ . . . ﴾ [5] .

فقد قرأ أبوعمرو ، وحمزة ، والكسائي ، ويعقوب ، وخلف بفتح الياء وكسر الراء بالبناء للفاعل ، ووافقهم الحسن والأعمش ، والباقون بضم الياء وفتح الراء بالبناء للمفعول ، والنائب ضمير العذاب [6] .

وجَّه ابن خالويه القراءتين بقوله : " الحجة لمن رفع أنَّه جعله فعل ما لم يُسمَّ فاعله ، والضمير الذي في الفعل من ذكر العذاب مرفوعٌ ؛ لأنه قام مقام الفاعل ، والحجة لمن فتح أنه جعل الفعل لله – عزَّ وجلَّ – ، والفاعل مستتر في النية ، والمفعول به هاء محذوفة كانت متصلة بالفعل هي كناية عن العذاب " [7] .

---

[1] غرائب القرآن 763/1

[2] يُنظر مفاتيح الغيب 6/13

[3] سورة الأعراف ، من الآية (146)

[4] سورة إبراهيم ، من الآية (3)

[5] سورة الأنعام ، من الآية (16)

[6] إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 261/1

[7] الحجة في القراءات السبع 136/1

أما أبوزرعة فقد ذكر أنَّ حجة من قرأ بالبناء للفاعل قوله قبلها : قل لمن ما في السماوات والأرض قل لله ، فكذلك من يصرف الله ، وأخرى أنه ختم الكلام بمثل معنى يصرف ، فقال : فقد رحمه ، ولم يقل : فقد رُحِم فيكون على نظيره مِمَّا لم يُسَمَّ فاعلـــه ، وحجة من قــرأ على البناء للمفعول أنّ هذا الوجْه أقلُّ إضماراً [1].

ويرى ابن سيده أنَّ حذف الفاعل للعلم به ، أو للإيجاز ، فقال : " ومعلوم أنَّ الصارف هو الله تعالى ، فحذف للعلم به ، أو للإيجاز إذ تقدم ذكر الرب " [2].

أما الإمام فخر الدين الرازي فقد وجَّه القراءة من دون الإشارة إلى رأي أحد من العلماء ، فقال : فاعل الصرف على القراءة بالمبني للمعلوم هو الضمير العائد إلى ربي من قوله تعالى : (إني أخافُ إن عصيتُ ربي) ، والتقدير : من يصرف هو عنه يومئذ العذاب ، وحجة هذه القراءة قوله (فقد رحمه) فلمَّا كان هذا فعلاً مسنداً إلى ضمير اسم الله تعالى ؛ وجب أن يكون الأمر في تلك اللفظة الأخرى على هذا الوجْه ليتفق الفعلان ، وعلى هذا التقدير : صُرف العذاب مسنداً إلى الله تعالى ، وتكون الرحمة – بعد ذلك – مسندة إلى الله تعالى .

أما من قرأ على البناء للمفعول فالتقدير : من يَصْرِف عنه عذاب يومئذ ، وإنما حسُن ذلك ؛ لأنه تعالى أضاف العذاب إلى اليوم في قوله : (عذاب يوم عظيم) ، فلذلك أضـــاف الصرف إليه ، والتقدير : من يصرف عنه عذاب ذلك اليوم [3].

وفي قوله تعالى : ﴿ وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾ [4] .

قرأ نافع ، وابن عامر ، وأبو جعفر برفع الميم ، والباقون بنصبها [5] .

---

[1] يُنظر حجة القراءات243/1

[2] إعراب القرآن لابن سيده 471/3

[3] يُنظر مفاتيح الغيب 141/12

[4] سورة الشورى ، من الآية (35)

[5] يُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 492/1

وجَّه ابن خالويه هذه القراءة بقوله : " الحجة لمن نصب أنه صرفه عن المجزوم ، والنصب بالواو عند الكوفيين ، وبإضمار (أن) عند البصريين ، والحجة لمن رفع أنه استأنف بالواو لتمام الشرط والجزاء بابتدائه وجوابه " [1] .

أما السمين الحلبي فقد ذكر أنَّ القراءة بالرفع تحتمل وجهين : الاستئناف بجملة فعلية والاستئناف بجملة اسمية ، فتُقدِّر قبل الفعل مبتدأ ، أي : وهو يعلم الَّذين ، فالذين على الأول فاعل ، وعلى الثاني مفعولٌ .

أما قراءة النصب ففيها أوجه ، أحدها : قول الزجاج على الصرف ، ومعنى الصرف صرف العطف عن اللفظ إلى العطف على المعنى ، الثاني : قول الكوفيين أنه منصوب بواو الصرف ، ويَعْنون بذلك أنَّ الواو نفسها هي الناصبة لا بإضمار أنْ .

قول الفارسي : إنَّ النصب على إضمار (أنْ) ؛ لأن قبلها جزاء ، تقول : ما تصنعْ أصنعْ وأكرمَك [2] .

أما الزمخشري فقد وجَّه القراءات الثلاث الجزم ، و الرفع ، والنصب ، فقال: أما الجزم فعلى ظاهر العطف ، وأما الرفع فعلى الاستئناف ، وأما النصب فللعطف على تعليل محذوف ، تقديره : لينتقم منهم ويعلمَ الذين يجادلون ، ونحوه في العطف على التعليل المحذوف غير عزيز في القرآن ، ووجَّه قراءة الجزم ، فقال : كأنه قيل : إن يشأ يجمع بين ثلاثة أمور : إهلاك قوم ، ونجاة قوم ، وتحذير آخرين وإذا قُرئ بالجزم فتُكسر الميم لالتقاء الساكنين [3].

ويرى الإمام فخر الدين الرازي أنَّ القراءة بالرفع على الاستئناف ، وأما القراءة بالنصب فبالعطف على تعليل محذوف ، تقديره : لينتقمَ منهم ويعلَمَ الذين يجادلون في آياتنا ، ثم أشار إلى أن العطف على التعليل المحذوف غير عزيز في القرآن ،ولكنه بعد وصفه العطف على التعليل المحذوف بأنه غير عزيز ذكر توجيه الزمخشري قراءة الجزم وحاول بعدها إثبات العطف على التعليل

---

[1] الحجة في القراءات السبع 319/1

[2] يُنظر الدر المصون 661/1

[3] يُنظر الكشاف 201/6

المحذوف، فقال : إذا عرفت هذا فنقول : معنى الآية : وليعلم الذين يجادلون ، أي : ينازعون على وجه التكذيب أن لا مخلص لهم [1] .

ومن خلال توجيه الإمام القراءات الثلاث نلاحظ أنه نقل حرفياً من الكشاف دون الإشارة إلى ذلك عند توجيه قراءتي الرفع والنصب ، في حين أشار إلى توجيه قراءة الجزم عند الزمخشري .

اختلف القراء في قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُواْ ﴾ [2] .

فقرأ حفص ، وحمزة ، والكسائي ، وكذا خلف بضم السين بالبناء للمفعول من سَعِده الله بمعنى أسعده ، ووافقهم الأعمش ، وقرأ الباقون : بفتحها مبنياً للفاعل من اللازم [3] .

ذكر ابن خالويه أن " الحجة لمن فتحها أنه بنى الفعل لهم فرفعهم به ، والحجة لمن ضمها أنه بنى الفعل لما لم يُسمَّ فاعله ، وسعد يصلح أن يتعدَّى إلى مفعول ، وأن لا يتعدَّى ، كقولك : سعد زيدٌ ، وسعده الله " [4] .

أما أبو زرعة فقد نقل رأي الكسائي الذي أشار إلى أنَّ سعد وأسعد لغتان ، فقال : " قال الكسائي : سعد وأسعد لغتان ، ومن ذلك رجل مسعود من سعد " [5] ، ثم أشار إلى أن سعد المتعدي قليل ، فقال : " اعلم أن سعده الله قليل في الاستعمال، ومصدره ومفعوله كثير ؛ لأن مسعوداً في كلام العرب أكثر من مسعد، وأسعده الله في كلامهم أكثر من سعده الله " [6] ، واختار القراءة بالبناء للفاعل ، فقال – نقلاً عن اليزيدي – : " يقال : ما سعد زيدٌ حتى أسعده الله ، وهذه القراءة هي المختارة عند أهل اللغة " [7] .

---

[1] يُنظر مفاتيح الغيب 151/27

[2] سورة هود ، من الآية (108)

[3] يُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 326/1

[4] الحجة في القراءات السبع 190/1

[5] حجة القراءات 349/1

[6] المصدر السابق ، الجزء والصفحة نفسها

[7] المصدر نفسه

ووجّه أبو جعفر النحاس القراءة فقال : " رأيت علي بن سليمان يتعجب من قراءة الكسائي (سُعِدوا) مع علمه بالعربية إذ كان هذا لحناً لا يجوز ؛ لأنه إنَّما يقال : سعد فلانٌ وأسعده الله " [1] .

ووصف ابن عطية قراءة الكسائي بالشذوذ ، فقال : " سُعِدوا بضم السين ، وهي شاذة ولا حجة في قولهم : مسعود ؛ لأنه مفعول من أسعد على حذف الزيادة، كما يُقال : محبوب مِنْ أحبَّ " [2] .

أما الإمام فخر الدين الرازي ، فقد وجَّه القراءة بقوله : " وإنَّما جاز ضمَّ السين ؛ لأنه على حذف الزيادة من أسعد ، ولأن سعد لا يتعدَّى ، وأسعد يتعدَّى ، وسعد وأسعد بمعنى ، ومنه المسعود منْ أسماء الرجال " [3] .

وفي قوله تعالى : ﴿ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ﴾ [4] .

قرأ ابن عامر ، والكسائي بضم التاء مبنياً للمفعول ، والباقون بفتح التاء مبنياً للفاعل ، مضارع (رأى) [5] .

وجَّه ابن خالويه القراءتين ، فقال : " الحجة لمن فتح أنه دلَّ بذلك على بناء الفعل لهم فجعلهم به فاعلين ، والحجة لمن ضمَّ أنه دلَّ بذلك على بناء الفعل لما لم يُسمَّ فاعله ، والأصل في الفعل (لَتَرْأيون) على وزن (لَتَفْعَلُون) ، فنقلوا فتحة الهمزة إلى الراء ، وهي ساكنة ففتحوها وحذفوا الهمزة تخفيفاً فبقيت الياء مضمومة ، والضم فيها مستثقل ، فحذفوا الضمة عنها فبقيت ساكنة ، وواو الجمع ساكنة فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين فالتقى حينئذٍ ساكنان واو الجمع ، والنون المدغمة فحرَّكوا الواو لالتقائهما " [6].

---

[1] إعراب القرآن للنحاس 303/2

[2] المحرر الوجيز 468/3

[3] مفاتيح الغيب 54/18

[4] سورة التكاثر ، من الآية (6)

[5] يُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 597/1

[6] الحجة في القراءات السبع 375/1

أما أبوزرعة فقد ذكر أنَّ حجة من قرأ بالبناء للفاعل " إجماع الجميع على فتح التاء في قولـــه (ثم لتَروُنها) فردُّ ما اختلفـــوا فيه إلى ما أجمعـــوا عليه أولى " [1].

ويرى أبو جعفر نقلاً عن الفراء وأبي عبيد أنَّ الأوْلى القراءة بالفتح ، فقال: والأوْلى عند الفرَّاء وأبي عبيد فتحها ؛ لأنَّ التكرير يكون متفقاً ، قال أبو جعفر : والأحسن أن لاَّ يكون تكريـــراً ، ويكـــون المعنى : لتَرونَّ الجحيم في موقف القيـــامة [2] .

أما أبو البقاء فقد وجَّه القراءة بالبناء للمفعول ، فقال : " ويُقْرأ بضم التاء على ما لم يُسمَّ فاعله وهو رؤية العين ، نقل الهمزة فتعدَّى إلى اثنين " [3] .

ووجَّه الإمام فخر الدين الرازي القراءتين واختار قراءة العامة ، وذكر أنَّ ذلك لوجهين ، فقال : قراءة العامة (لتَرونها) بفتح التاء ، وقرئ بضمها ، مِنْ رأيته الشيء ، والمعنى أنهم يُحْشرون إليها فيرونها ، وهذه القراءة تُرْوى عن ابن عامر والكسائي ، كأنهما أرادا لتُرونَّها فتَرونها ؛ ولذلك قرأ الثانية ثم لتَرَوُنها بالفتح ، وفي هذه الثانية دليل على أنهم إذا أُروها رأوها ، وفي قراءة العامة الثانية تكرير للتأكيد ، ولسائر الفوائد التي عددناها ، واعلم أنَّ قراءة العامة أولى لوجهين، الأوَّل : قال الفراء : قراءة العامة أشبه بكلام العرب ؛ لأنه تغليظ فلا ينبغي أنَّ الجحيم لفظه الثاني : قال أبو علي : المعنى في لتَروُنَّ الجحيم لتَروُنَّ عذاب الجحيم ألا ترى أنَّ الجحيم يراها المؤمنون أيضاً ، بدلالة قوله (وإن مِّنكُم إلاَّ واردها) ، وإذا كان كذلك كان الوعيد في رؤية عذابها لا في رؤية نفسها ، وهذا يدلُّ على أنَّ (لتَرَوُنَّ) أرجح مِنْ (لتُرَوُنَّ) [4] .

---

[1] حجة القراءات 771/1

[2] يُنظر إعراب القرآن للنحاس 284/5

[3] إملاء ما مَنَّ به الرحمن 293/2

[4] يُنظر مفاتيح الغيب 77/32

واختلف القراء في قوله تعالى : ﴿ وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنطَلِقُ لِسَانِي ﴾ [1] .

فقرأ يعقوب بنصب القاف من (يضيق) و (ينطلق) ، وقرأ الباقون برفعها [2].

وجَّه النحَّاس هذه القراءة فقال : القراءة بالرفع من وجْهين ، أحدهما الابتداء ، والآخر بمعنى : وإني يضيق صدري ولا ينطلق لساني يعني نسقاً على أخاف ، قال : ويقرأ بالنصب وكلاهما وجْه ، قال أبوجعفر : الوجه الرفع ؛ لأن النصب عطفٌ على (يكذِّبون) وهذا بعيد [3] .

أما صاحب الكشاف فقد وجَّه القراءتين بقوله : " ويضيق وينطلق ، بالرفع؛ لأنهما معطوفان على خبر إنَّ ، وبالنصب لعطفهما على صلة أن ، والفرق بينهما في المعنى : أنَّ الرفع يفيد أنَّ فيه ثلاث علل :خوف التكذيب ، وضيق الصدر ، وامتناع انطلاق اللسان ، والنصب على أنَّ خوفه متعلق بهذه الثلاثة " [4] .

ووجَّه الإمام فخر الدين الرازي القراءتين ، وكان ناقلاً حرفياً من تفسير الكشاف ، فقال : " بالرفع لأنهما معطوفان على خبر (إن) ، وبالنصب لعطفهما على صلة (أنَّ) والمعنى : وأخاف أن يكذِّبون ، وأخاف أن يضيق صدري ، وأخاف أن لا ينطلق لساني ، والفرق أن الرفع يفيد ثلاث علل في طلب إرسال هارون ، والنصب يفيد علة واحدة ، وهي الخوف من هذه الأمور الثلاثة " [5] .

واختلف القراء في قوله تعالى : ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ [6] .

---

[1] سورة الشعراء ، من الآية (13)

[2] يُنظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 253/1

[3] يُنظر إعراب القرآن للنحاس 175/3

[4] الكشاف 308/3

[5] مفاتيح الغيب 107/24

[6] سورة البقرة ، من الآية (271)

فقرأ نافع ، والأخوان ، وأبو جعفر ، وخلف بالنون وجزم الراء (نُكَفِّرْ)، وقرأ المكي ، والبصريان ، وشعبة بالنون ورفع الراء (نُكَفِّرُ) ، وقرأ الشامي ، وحفص بالياء ورفع الراء (يُكَفِّرُ) [1] .

اختار سيبويه قراءة الرفع ، فقال : " وتقول : إن تأتني فهو خيرٌ لك وأكْرمُك ، وإن تأتني فأنا آتيك وأحسنُ إليك ، وقال – عزَّ وجلَّ – ﴿ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاء فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ ، والرفع ها هنا وجه الكلام ، وهو الجيد ؛ لأن الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء فجرى الفعل ها هنا كما كان يُجْرى في غير الجزاء " [2] .

أما النحاس فقد وجَّه قراءة الرفع ، ونقل رأي سيبويه والخليل في ذلك وهو اختيارهما تلك القراءة وتجويز قراءة الجزم بالحمل على المعنى [3] .

ووجَّه أبو زرعة القراءتين واختار قراءة الجزم ليكون المعنى واضحاً ، وعلَّل ذلك ، فقال : " (نُكَفِّرْ) بالجزم على موضع (فهو خير لكم) ؛ لأن المعنى يكن خيراً ، واحتجوا بأن قالوا : الجزم أولى ليخْلُص معنى الجزاء ، ويُعْلَمَ بأنَّ تكفير السيئات إنَّما هو ثوابٌ للمتصدق على صدقته وجزاء له ، وإذا رُفِع الفعلُ احتُمل أن يكون ثواباً وجزاءً ، واحتُمل أن يكون على غير مجازاة ، وكان الجزم أبين المعنيين " [4] .

واستحسن مكي القيسي القراءة بالجزم عطفاً على الموضع ، فقال : " وحجة من جزم الفعل أنه عطفه على موضع الفاء في قوله (فهو خيرٌ لكم) ؛ لأن موضع ذلك جزم إذ هو جواب الشرط ، وله نظائر حُمِلتْ على الموضع ، وذلك حسن " [5] .

---

[1] يُنظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 76/1

[2] الكتاب 90/3

[3] يُنظر إعراب القرآن 339/1

[4] حجة القراءات 148/1

[5] الكشف عن وجوه القراءات 317/1

أما القرطبي فقد وجَّه قراءة الرفع ، فقال : " وأما رفع الراء فهو على وجهين ، أحدهما : أن يكون الفعل خبر ابتداء ، تقديره : ونحن نكفرُ ، أو وهي نُكَفِّرُ – أعني الصدقة – ، أو واللهُ يُكَفِّرُ ، والثاني : القطع والاستئناف ، ولا تكون الواو العاطفة للاشتراك لكن تعطف جملة كلام على جملة " [1] .

في هذه القراءة لم يسِرْ الإمام فخر الدين الرازي على النسق الذي اتبعه فيما سبق وهو نسبة القراءات إلى أصحابها ، ومن ثم توجيهها ، ففي هذا الموضع نراه ينسب كل قراءة ، فيوجهها ، ثم ينتقل إلى القراءة الأخرى وهكذا .

قال الإمام : قرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، وعاصم في رواية أبي بكر (نكفِّرُ) بالنون ورفع الراء وفيه وجوه ، أحدها : أنه عطف على محل ما بعد الفاء، والثاني : أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، أي : ونحن نكفر ، والثالث : أنه جملة من فعل وفاعل مبتدأ مستأنفة عمَّا قبلها .

والقراءة الثانية قراءة حمزة ، ونافع ، والكسائي بالنون والجزم ، ووجهه أن يُحملَ الكلامُ على موضع قوله (فهو خير لكم) فإنَّ موضعه الجزم .

والقراءة الثالثة قراءة ابن عامر ، وحفص عن عاصم (يُكَفِّرُ) بالياء وكسر الفاء ورفع الراء ، والمعنى : يكفر اللهُ أو يكفر الإخفاء ، وحجتهم أن ما بعده على لفظ الإفراد ، وهو قوله : (والله بما تعملون خبيرٌ) ، فقوله (يُكَفِّرُ) يكون أشبه بما بعده [2].

وفي قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ يَنبَغِي لَنَا أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاء ﴾ [3] .

قرأ أبو جعفر ، وابن عامر (نُتَّخَذَ) بضم النون ، وفتح الخاء ، والباقون بفتح النون وكسر الخاء [4] .

---

[1] الجامع لأحكام القرآن 336/3

[2] يُنظر مفاتيح الغيب 66/7

[3] سورة الفرقان ، من الآية (18)

[4] يُنظر تحبير التيسير في القراءات العشر 484/1

وجَّه صاحب الكشاف القراءة بعد أن مهَّد لها ببيان أنَّ الفعل (اتَّخذ) يتعدَّى إلى مفعول واحد ، وإلى مفعولين ، فقال : " والقراءة الأولى من المتعدي إلى واحد ، وهو (من أولياء) ، والأصل : أن نتخذ أولياء ، فزيدت (من) لتأكيد معنى النفي ، والثانية : من المتعدي إلى مفعولين ، فالأول ما بني له الفعل، والثاني : (من أولياء) ، و(من) للتبعيض ، أي : لا نتخذ بعض أولياء " [1] .

أما الإمام فخر الدين الرازي فلم يخالف المنهجية التي سار عليها ، وهي نسبة القراءة إلى أصحابها ، ثم وجَّه القراءة ذاكراً رأي الزجَّاج الذي خطَّأ القراءة بالبناء للمفعول ، فقال : قال الزجَّاج : أخطأ من قرأ (أن نُتَّخذَ) بضم النون ؛ لأن (مِنْ) إنما تدخل في هذا الباب في الأسماء إذا كان مفعولاً أولاً ، ولا تدخل على مفعول الحال ، تقول : ما اتخذت من أحد ولياً ، ولا يجوز ما اتخذت أحداً من ولي . ثم ذكر رأي الزمخشري في هذه القراءة ، وهو ما تم ذكره في السطور السابقة ، ولم يتدخل في توجيه القراءتين [2] .

---

[1] الكشاف 443/4

[2] يُنظر مفاتيح الغيب55/24

المبحث الرابع

الحروف

الحروف جمعٌ مفرده حرف ، عُرِّف في اللغة بتعريفات عِدَّة جُلُّها يصبُّ في معين واحد ، فقد ورد في تاج العروس أنَّ " الحرف واحد حروف التهجِّي الثمانية والعشرين ، سُمِّيَ بالحرف الذي هو في الأصل الطَّرَف والجانب " [1] .

ولم يكن تعريف ابن منظور بعيداً عن تعريف الفيروزآبادي ، فقال : " الحرف من حروف الهجاء معروفٌ ، واحد حروف التهجي ، والحرف الأداة التي تسمَّى الرابطة؛ لأنها تربط الاسم بالاسم ، والفعل بالفعل ، كعن ، وعلى ، ونحوهما " [2].

سُميَ الحرف حرفاً ؛ لأنه في اللغة هو الطَّرَف ، ومنه يُقال : حرف الجبل، أي : طرفه ، فسميَ حرفاً ؛ لأنه يأتي في طرف الكلام .

عُرِّفت الحروف في الاصطلاح بتعريفات عدة ، قال ابن السرَّاج : " الحروف ما لا يجوز أنْ يُخْبرَ عنها ، ولا يجوز أن تكونَ خبراً ، نحو : مِنْ ، وإلى " [3] .

أما الزمخشري ، فقال : " الحرف ما دلَّ على معنى في غيره ، ومن لم ينفكَّ من اسم أو فعل يصْحبه إلاَّ في مواضع مخصوصة حُذِفَ فيها الفعل ، واقتُصِر على الحرف ، فجرى مجْرى النائب " [4] .

الحروف تعمل في الأسماء والأفعال ، ولا شكَّ أن الحروف ليست أصلاً للأسماء ، ولا للأفعال ، قال ابن السرَّاج : " اعلم أنَّ الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع ، إما أن يدخل على الاسم وحده ، مثل : الرجل ، أو الفعل وحده ، مثل :

---

[1] تاج العروس ، مادة (ح ، ر ، ف) 128/23

[2] لسان العرب ، مادة (ح ، ر ، ف) 41/9

[3] الأصول في النحو 37/1

[4] المفصّل 379/1

سوف ، أو ليربط اسماً باسْم ، جاءني زيدٌ وعمرو ، أو فعلاً بفعل ، أو فعلاً باسم، أو على كلام تام ، أو ليربط جملة بجملة ، أو يكون زائداً " [1] .

وهذه بعض النماذج من القراءات التي وقع فيها الخلاف بين القراء ، وتوجيهها النحوي من قِبَلِ العلماء وفي مقدمتهم الإمام فخر الدين الرازي من خلال تفسيره مفاتيح الغيب .

اختلف القرَّاء في قوله تعالى : ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [2] .

فقرأ أبو جعفر ، وابن عامر ، وعاصم ، وحمزة ، وأبو حاتم عن يعقوب بتشديد الميم ، والباقون بتخفيفها [3] .

يرى ابن خالويه أن الحجة لمن شدَّد أنَّه جعل (إن) بمعنى (ما) الجاحدة، وجعل لمَّا بمعنى إلاَّ للتحقيق ، والتقدير : ما كل نفس إلاَّ عليها حافظ من الله تعالى ، والحجة لمن خفَّف أنه جعل (إن) خفيفة من الثقيلة ، وجعل (ما) صلة مؤكدة ، والتقدير : إن كل نفس لعليها حافظ [4] .

أما أبوزرعة فقد وجَّه القراءة بقوله : لمَّا بالتشديد ، أي : ما كل نفس إلاَّ عليها حافظ فـ (إن) بمعنى (ما) ، ولمَّا بمعنى إلاَّ والقراءة بالتخفيف : (ما) تكون زائدة على هذه القراءة ، المعنى : إن كل نفس لعليها حافظ [5] .

ووجَّه الأنباري القراءتين بقوله : " من قرأ بالتخفيف جعل (ما) زائدة ، و(إن) مخففة من الثقيلة ، وتقديره : إن كلُّ نفس لعليها حافظ ، ومن قرأ بالتشديد جعل (إن) بمعنى (ما) ، ولمَّا بمعنى (إلاَّ) ، كقولك : نشدتك الله لمَّا فعلت ، أي : إلاَّ فعلت ، وتقديره : ما كل نفس إلاَّ عليها حافظ " [6] .

---

[1] الأصول في النحو 42/1

[2] سورة الطارق ، من الآية (4)

[3] يُنظر المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر 369/3

[4] يُنظر الحجة في القراءات السبع368/1

[5] يُنظرحجة القراءات 758/1

[6] البيان في غريب إعراب القرآن 507/2 ، ويُنظر كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1447/2

أما صاحب الكشاف فلم يخالف من سبقه في توجيه قراءتي التشديد والتخفيف ، فقال : "(إن) لا تخلو فيمن قرأ (لمَّا) مشدَّدة بمعنى (إلاَّ) أن تكون نافية ، وفيمن قرأها مخفَّفة على أنَّ (ما) صلة ، و(أن) تكون مخففة من الثقيلة " [1].

ويرى أبو البقاء العكبري أن القراءة بالتشديد (لمَّا) بمعنى (إلاَّ) ، وبالتخفيف (ما) فيه زائدة ، و (إن) هي المخففة من الثقيلة ، أي كلٌّ نفسٍ لعليها حافظ [2] .

ولم يخالف الإمام فخر الدين الرازي من سبقه إلى توجيه القراءة وسار على منهجه في التوجيه ، فنسب القراءات إلى أصحابها ونقل توجيه أبي علي الفارسي ، وأشار فيما يُرْوى عن الأخفش والكسائي وأبي عبيدة أنهم قالوا : لم توجد (لمَّا) بمعنى إلاَّ في كلام العرب ، وزعم العتبي أنَّ هذه موجودة في لغة هذيل [3] .

وفي قوله تعالى : ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [4] .

قرأ الكسائي وحده (ألا يَسْجُدُوا) مخفَّفاً ، وقرأ الباقون : (ألاَّ يسجدوا) بالتشديد [5].

قال سيبويه في القراءة بالتخفيف : " وقد قال الَّذينَ يُخَفِّفون : ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ، حدَّثنا بذلك عيسى وإنما حذفت الهمزة ههنا لأنك لم تُرِدْ أن تُتِمَّ وأردت إخفاء الصوت ، فلم يكنْ لِيَلْتَقي ساكن وحرف هذه قصتُه كما لم يكنْ لِيَلْتَقِيَ ساكنان " [6] .

---

[1] الكشاف 574/4

[2] يُنظر التبيان في إعراب القرآن 1281/2

[3] يُنظر مفاتيح الغيب 116/31

[4] سورة النمل ، من الآية (25)

[5] يُنظر السبعة في القراءات ص480

[6] الكتاب 545/3

وفي توجيه هذه القراءة قال ابن خالويه : " الحجة لمن شدَّد جَعَلَهُ حرْفاً ناصباً للفعل ، و(لا) للنفي ، وأسقط النون علامة للنصب ، ومعناه : وزيَّنَ لهم الشيطانُ أن لا يسجدوا لله ، والحجة لمن خفف أنه جعله تنبيهاً واستفتاحاً للكلام ، ثمَّ نادى بعده فاجتزأ بحرف النداء من المنادى ؛ لإقباله عليه وحضوره فأمرهم حينئذٍ بالسجود" [1] .

واكتفى الباقولي بتوجيه قراءة الكسائي ، فقال : " وعليٌ يقرأ (ألا يسجدوا) مُخفَّفاً ، فمن قائل يقول : تقديره ، ألا يا ، ألا يا هؤلاء ، ثم قال : (اسجدوا لله)، ومنهم من يقول : أدخل (يا) للتنبيه على الجملة ، كقوله : ﴿ هَاأَنتُمْ هَؤُلاء ﴾ [2] " [3] .

أما الأنباري فقد وجَّه القراءتين بقوله : " من قرأ (ألاَّ) بالتشديد كان أصل (ألاَّ) (أن لا) ، و(أن) في موضع نصب ؛ لأنه يتعلَّقُ بـ (يهتدون) ، و (لا) زائدة ، وقيل منصوب على البدل من (الأعمال) ، و(لا) غير زائدة ، وقيل : هو في موضع جرٍّ على البدل من (السبيل) ، و (لا) زائدة ، ويسجدوا في موضع نصب بـ (أن) ، ومن قرأ (ألا) بالتخفيف جعل (ألا) للتنبيه ، وجعل (يا) حرف نداء ، والمنادى محذوف ، والتقدير فيه : يا هؤلاء اسجدوا ، فحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه " [4] .

ووجَّه أبو زرعة قراءة الكسائي فقال :" قرأ الكسائي : (فهم لايهتدون ألا يا اسجدوا) بتخفيف اللام ، وألا تنبيه ، وبعدها يا التي ينادى بها ، والابتداء : اسجدوا على الأمر بالسجود " [5] .

---

[1] الحجة في القراءات السبع 271/1

[2] سورة آل عمران ، من الآية (66)

[3] كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1007/2

[4] البيان في إعراب غريب القرآن 221/2

[5] حجة القراءات 526/1

ويرى الزمخشري أن من قرأ بالتشديد " أراد : فصدَّهم عن السبيل لِئلاَّ يسجدوا ، فحذف الجارَّ مع أن ، ويجوز أن تكون (لا) مزيدة ، ويكون المعنى : فهم لا يهتدون إلى أن يسجدوا ، ومن قرأ بالتخفيف ، فهو ، ألا يا اسجدوا ، وألا للتنبيه ، ويا حرف نداء ، ومناداه محذوف " [1] .

ويرى أبو شامة أن القراءة بالتخفيف لغة فصيحة مشهورة كثيرة ، فقال : " ألا يَسْجُدوا قراءة راوٍ ، فيكون (يسْجُدوا) بعده كلمتين تقديرهما : يا اسجدوا بحرف النداء وفعل الأمر ، والمنادى محذوف ، أي : يا قوم اسجدوا ، وهذه لغة فصيحة مشهورة كثيرة " [2] .

أما الإمام فخر الدين الرازي فقد وجَّه قراءتي التشديد والتخفيف وذكر قراءتين أُخريين ، فقال : (ألاَّ يسجدوا) في هذه الآية قراءات ، أحدها : قراءة من قرأ بالتخفيف (ألا) للتنبيه ، ويا حرف نداء ، ومناداه محذوف كما حذفه من قال :

ألا يَا اسْلَمِي يَـــا دَارَ مَيَّ عَلَى الْبَلَى وَلا زَالَ مُنْهَـــلاً بِجَرْعَـــائِكِ الْقَطْرُ [3]

وثانيها بالتشديد أراد ، فصدهم عن السبيل لئلاَّ يسجدوا ، فحذف الجار مع أن ، ويجوز أن تكون (لا) مزيدة ويكون المعنى : فهم لا يهتدون إلاَّ أن يسجدوا ، وثالثها : وهي حرف عبد الله ، وهي قراءة الأعمش (هلاَّ) بقلب الهمزة هاء ، وعن عبد الله : هلاَّ تسجدون بمعنى : ألا تسجدون على الخطاب ، ورابعها: قراءة أُبَيْ : (إلاَّ يسجدوا) [4] .

ومن خلال توجيه الفخر الرازي هذه القراءات نرى أنه ينسب القراءة ثم يوجهها ، ولم يذكر آراء العلماء في هذه القراءات ، وذكر قراءتين شاذتين مخالفاً منهجه في عدم قبول القراءات الشاذة .

---

[1] الكشاف 404/3

[2] إبراز المعاني من حرز الأماني 330/2

[3] القائل هو ذو الرمة ، يُنظر الأغاني 248/5

[4] يُنظر مفاتيح الغيب 165/24

واختلف القرَّاء في قوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾ [1] .

فقرأ الكسائي وحده بفتح اللام الأولى ، وضم الثانية (لَتَزُولُ) ، وقرأ الباقون بكسر الأولى وفتح الثانية (لِتَزُولَ) [2] .

قال أبوالفتح عن (إن) في هذه الآية " هذه (إن) المخففة من الثقيلة ، واللام في قوله (لَتَزُولُ) هي التي تدخل بعد (إن) هذه المخففة من الثقيلة فصلاً بينها وبين (إن) التي للنفي " [3].

وأشار الأشموني إلى أن اللام في قراءة غير الكسائي هي لام كي ، فقال : " في قراءة غير الكسائي أنها لام الجحود ، لكن يُبْعده أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع إلاَّ ضمير الاسم السابق ، والذي يظهر أنها لام كي , وأن (إن) شرطية " [4].

وقد جعل بعضهم اللام في قوله تعالى : (وإن كان مكرهم لِتزولَ منه الجبال) لام الجحود على قراءة غير الكسائي ، وأجاز بعض النحويين وقوع لام الجحود بعد أخوات كان قياساً عليها ، والصحيح أنها لا تقع إلاَّ بعد كان الناقصة [5].

أما ابن خالويه فقد وجَّه القراءة بفتح اللام وبكسرها ، فقال : " فالحجة لمن فتح أنه جعلها لام التأكيد فلم تؤثر في الفعل ، ولم تزلْه عن أصل إعرابه ، وهذه القراءة توجب زوال الجبال لشدة مكرهم وعِظَمِه ، وقد جاء به التفسير ، والحجة لمن كسر أنه جعلها لام كي وهي في الحقيقة لام الجحد ، وإن هاهنا بمعنى (ما) " [6] .

---

[1] سورة إبراهيم ، من الآية (46)

[2] يُنظر النشر في القراءات العشر 300/2

[3] المحتسب 365/1

[4] شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 342/1

[5] يُنظر الجنى الداني في حروف المعاني 18/1

[6] الحجة في القراءات السبع 203/1–204 ، ويُنظر حجة القراءات 379/1– 380

ووصف الباقولي قراءة الكسائي بأنها أوضح من سابقتها ، وذكر أن القراءة بكسر اللام تكون (كان) فيها تامة ؛ وبذلك أبعد القول إن اللام هي لام الجحود ؛ لأن لام الجحود تقع بعد (كان) الناقصة على القول الراجح ، فقال :

" و (لَتَزولُ) بفتح اللام الأولى وضم الثانية ، وهو أوضح ليكون كقولـــه : ﴿ وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ ﴾ [1] ، و ﴿ إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا ﴾ [2] تكـــون (إن) مخفّفـــةً من (إنَّ) ، واللام للتأكيد ، والفصل بين (إنْ) بمعنى (إنَّ) ، وبين (إن) بمعنى (ما) ، ومن كسر اللام فـ (كان) ها هنا تامة ، والتقدير، وإن وقع مكرهم لزوال أمر النبي ــ صلى الله عليه وسلم – فعبَّر عن أمر النبي – صلى الله عليه وسلم – بالجبال لعظم شأنه " [3] .

وذكر الأنباري أن " من قرأ بفتح اللام الأولى وضم الثانية كانت اللام للتأكيد ، دخلت للفرق بين (إنْ) المخففة من الثقيلة ، وبين (إن) بمعنى (ما) ، وتقديره ، وإنه كان مكرهم لَتَزولُ منه الجبال ، ومن كسر الأولى وفتح الثانية كانت اللام لام الجحود والفعل بعدها منصوب بتقدير (أنْ) ، و (إنْ) في الآية بمعنى : (ما) ، وتقديره ، وما كان مكرهم لِتَزولَ منه الجبال " [4] .

أما الإمام فخر الدين الرازي فقد ذكر أن القراءة الأولى (قراءة الكسائي) معناها : التأكيد لا الإخبار ، فقال : " أما القراءة الأولى ، فمعناها ، أنَّ مكرهم كان معدّاً لأن تزولَ منه الجبال ، وليس المقصود من هذا الكلام الإخبار عن وقوعه ، بل التعظيم والتهويل ، أما القراءة الثانية ، فالمعنى أنَّ لفظ (إن) في قوله (وإن كان مكرهم) بمعنى (ما) واللام المكسورة بعدها يعني بها الجحد ومن سبيلها نصب الفعل المستقبل ، والنحويون يسمونها (لام الجحد) " [5] .

---

[1] سورة الصافات ، من الآية (167)

[2] سورة الفرقان ، من الآية (42)

[3] كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 650/2

[4] البيان في غريب إعراب القرآن 61/2-62 ، ويُنظر التبيان في إعراب القرآن 773/2-774

[5] مفاتيح الغيب 114/19

وفي قوله تعالى : ﴿ وَحَآجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلاَ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ ﴾ [1].

قرأ نافع ، وابن عامر بتخفيف النون (أتُحاجُّونِي)، وشدَّده الباقون (أتُحاجُّونِّي) [2] .

قال سيبويه عن الحذف استثقالاً لتوالي النونات : " وتقول : هل تَفْعَلُنَّ ذاك، تَحْذف نون الرفع لأنَّك ضاعفت النون ، وهم يستثقلون التضعيف ، فحذفوها إذ كانت تُحْذفُ وهم في ذا الموضع أشدُّ استثقالاً للنونات ، وقد حذفوها فيما هو أشد من ذا ، بلغنا أنَّ بعض القراء قرأ أتُحاجُّوني ، وكان يقرأ فَبِمَ تُبَشِّرون ، وهي قراءة أهل المدينة ؛ وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف " [3] .

ومن خلال قول سيبويه عن حذف إحدى النونات استثقالاً انطلق العلماء في توجيه هذه القراءة ، ووقع الاختلاف بينهم في المحذوفة هل هي نون الوقاية أو نون الرفع؟

قال ابن خالويه : الحجة لمن شدد أنَّ الأصل فيه (أتُحاجُّونني) بنونين ، الأولى : علامة الرفع ، والثانية : مع الياء اسم المفعول به ، ويقصد بها نون الوقاية ، فأسكن الأولى وأدغمها في الثانية فالتشديد لذلك ، والحجة لمن خفَّف أنه لمَّا اجتمعت نونات تنوب إحداهما عن لفظ الأخرى خفف الكلمة بإسقاط إحداهما كراهيةً لاجتماعهما [4] .

أما أبو زرعة فلم يخالف ابن خالويه في توجيهه فذكر أن الأصل في قراءة التشديد (أتحاجونني) فحصل الإدغام بعد إسكان الأولى وهي نون الرفع ، وتوالت النونات في قراءة التخفيف فحذف طلباً للتخفيف [5] .

---

[1] سورة الأنعام ، من الآية (80)

[2] يُنظر الكشف عن وجوه القراءات 436/1

[3] الكتاب 298/1

[4] يُنظر الحجة في القراءات السبع 143/1

[5] يُنظر حجة القراءات 257/1-258

ويرى أبوالبقاء أن في القراءة بالتشديد إدغامٌ ، وفي القراءة بالتخفيف حذفٌ ، وفي المحذوفة وجهان : " أحدهما : هي نون الوقاية ؛ لأنها الزائدة التي حصل بها الاستثقال ، وقد جاء ذلك في الشعر .

والثاني : المحذوفة نون الرفع ؛ لأنَّ الحاجة دعت إلى نون مكسورة من أجل الياء ، ونون الرفع لا تُكسر " [1] .

أما الأنباري فقد أشار إلى الخلاف في أي النونين تُحْذَفُ ورجَّح حذف الثانية ، فقال :

" ذهب الأكثرون إلى أنَّ المحذوفة منهما الثانية ، وكان حذف الثانية أوْلى من حذف الأولى ؛ لأن الأولى علامة الرفع ، فلا تُحْذفُ إلاَّ بعامل ناصب أو جازم ، ولأنَّ الاستثقال إنما حصل بالثانية لا بالأولى فكان حذفها أوْلى " [2] .

ولم يخالف الفخر الرازي من سبقه ، ولم يلجأ إلى التفصيل عند توجيهه القراءتين ، فذكر أن التخفيف على الحذف والتشديد على الإدغام [3] .

واختلف القراء في قوله تعالى : ﴿ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الإِنجِيلِ بِمَا أَنزَلَ اللّهُ فِيهِ ﴾ [4].

فقرأ حمزة بكسر اللام ، ونصب الميم (وَلِيَحْكُمَ) ، وقرأ الباقون بإسكان اللام والميم (وَلْيَحْكُمْ) [5] .

يرى أبو جعفر النحاس أنهما قراءتان حسنتان ، فقال : " والصواب عندي أنهما قراءتان حسنتان ؛ لأن الله تعالى لم ينزل كتاباً إلاَّ لِيُعْمَل فيما فيه ، وأمر بالعمل بما فيه فصحتا جميعاً ، وإذا كانت لام كي ففي الكلام حذف ، أي : ولِيَحْكُمَ أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه أنزلناه عليهم " [6] .

---

[1] التبيان في إعراب القرآن 512/1-513

[2] البيان في غريب إعراب القرآن 328/1

[3] يُنظر مفاتيح الغيب 49/13

[4] سورة المائدة ، من الآية (47)

[5] يُنظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة 107/1

[6] إعراب القرآن للنحاس 23/2

أما ابن خالويه فيرى أنَّ الوجه أن يكون لام الأمر ، فقال : " فالحجة لمن أسكن أنه جعلها لام الأمر فجزم بها الفعل و أسكنها تخفيفاً ، وإن كان الأصل فيها الكسر ، والحجة لمن كسر أنه جعلها لام كي ، فنصب بها الفعل ، وتقدير الكلام : وآتيناه الإنجيل ليحكُمَ أهله بما أنزل الله فيه ، والوجه أن يكون لام الأمر " [1] .

ووجَّه الباقولي القراءتين ، فقال : من قال (وَلْيَحْكُمْ) فاللام لام الأمر و(يحْكُمْ) جزم بلام الأمر ، وأصل لام الأمر الكسر ، ومن قال : (وَلِيَحْكُمَ) فمعناه : لكي يحكمَ [2] .

ولم يخالف الأنباري الباقولي في توجيه القراءتين ، فذكر أن من قرأ بكسر اللام وفتح الميم فاللام فيه لام كي ، والفعل بعدها منصوبٌ بتقدير (أن) ، ومن كسر اللام وجزم جعلها لام الأمر وأصلها الكسر ، ومن قرأ بسكون اللام سكَّنَها تشبيهاً بما ثانيه مكسور ، نحو : كتْف وكبْد ، وجزم بها الفعل لأنها لام الأمر[3] .

أما الإمام فخر الدين الرازي فلم يخالف العلماء في توجيههم فأشار إلى أنَّ حمزة قرأ بكسر اللام وفتح الميم ، فجعل اللام متعلقة بقوله (وقفَّيْنا على) لأن إيتاء الإنجيل إنزال ذلك عليه ، فكان المعنى آتيناه الإنجيل ليحكُمَ وفي هذا إشارة منه إلى أنَّ اللام المكسورة هي لام كي ، ثم ذكر أنَّ الباقين قرؤوا بإسكان اللام والميم على سبيل الأمر [4] .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُواْ ﴾ [5].

اختلف القراء ، فقرأ ابن عامر ، وحمزة ، والكسائي ، وخلف بتخفيف النون من (ولَكِنَّ) ، ورفع الاسم بعدها ، وقرأ الباقون بالتشديد والنصب [6] .

---

[1] الحجة في القراءات السبع 131/1 ، ويُنظر حجة القراءات 227/1–228

[2] يُنظر كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 354/1 ، ويُنظر التبيان في إعراب القرآن للعكبري 217/1

[3] يُنظر البيان في غريب إعراب القرآن 294/1 ، ويُنظر إعراب القرآن وبيانه لدرويش 419/2

[4] يُنظرمفاتيح الغيب 10/12

[5] سورة البقرة ، من الآية (102)

[6] يُنظرالبدور الزاهرة في القراءالت العشر المتواترة 219/2

من الحروف الناسخة للابتداء : (أنَّ ، ولكنَّ ، وليت ، ولعلَّ ، وكأنَّ) وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله : " هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده ، وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل ، لاتُصرَّفُ تصرُّف الأسماء التي أُخذت من الفعل وكانت بمنزلته ، ولكن يُقالُ بمنزلة الأسماء التي أخذت من الأفعال وشُبِّهت بها في هذا الموضع .... وهي : أنَّ ، ولكنَّ ، وليت ، ولعلَّ ، وكأنَّ " [1] .

جاء في كتاب (الجنى الداني في حروف المعاني) أنَّ (لكن) بتخفيف النون حرف له قسمان :

أحدهما : أن تكون مخففة من (لكنَّ) الثقيلة ، ولا عمل لها إذا خُفِّفَتْ ، وعلى مذهب الجمهور يكون ما بعدها مبتدأ وخبراً نحو : (ولكن الشياطينُ كفروا)، واختار الكسائي ، والفراء ، وأبو حاتم التشديد إذا كان قبلها الواو ؛ لأنها حينئذ تكون عاملة عمل (إنَّ) ، وليست عاطفة ، والتخفيف إذا لم يكن قبلها الواو ؛ لأنها حينئذ عاطفة فلا تحتاج إلى (واو) كـ (بل) [2] .

ومن خلال ما سبق انطلق علماء اللغة في توجيه هذه القراءة ، فقال أبو زرعة : حجة من قرأ بالتخفيف ورفع النون في كلمة (الشياطينُ) أنَّ العرب تجعل ما بعد (لكن) كإعراب ما قبلها في الجحد ، وتصير (لكن) إذا ما كان قبلها جحد ، وحجة من قرأ بالتشديد ونصب النون من كلمة (الشياطينَ) أنَّ دخول الواو في (ولكن) يؤذن باستئناف الخبر بعدها ، وأن العرب تؤثر تشديدها ونصب الأسماء بعدها [3] .

أما الإمام فخر الدين الرازي فقد سار على منهجه في نسبة القراءات إلى أصحابها ولم يخالف من سبقه في التوجيه من دون الإشارة إلى آراء العلماء في ذلك ، فقال : " والاختيار أنه إذا كان بالواو كان التشديد أحسن ، وإذا كان بغير

---

[1] الكتاب 118/1

[2] يُنظر الجنى الداني في حروف المعاني 100/1

[3] يُنظر حجة القراءات 108/1

الواو فالتخفيف أحسن ، والوجه فيه أنَّ (لكن) بالتخفيف يكون عطفاً فلا يحتاج إلى الواو لاتصال الكلام ،والمشدَّدة لا تكون عطفاً ؛ لأنها تعمل عمل (إنَّ) " [1].

واختلف القراء في قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّ هَـٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ ﴾ [2].

فقرأ ابن كثير ، ونافع ، وعاصم ، وأبو عمرو (وَأنَّ هذا) مفتوحة الألف مشددة النون (صراطي) غير محركة الياء ، وقرأ ابن عامر (وَأَنْ هذا) مفتوحة الألف موقوفة النون (صراطيَ) مفتوحة الياء ، وقرأ حمزة والكسائي (وإنَّ هذا) مكسورة الألف مشددة النون (صراطي) ساكنة الياء [3] .

وجَّه أبو جعفر النحَّاس هذه القراءات وبدأ بالقراءة الأولى وهي قراءة أهل المدينة وأبي عمرو ، وعاصم ، فقال : وتقديرها عند الخليل وسيبويه : ولأنَّ هذا صراطي ، كما قال عزَّ وجلَّ : ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ ﴾ [4] ، ووجَّه قراءة الأعمش ، وحمزة والكسائي (وإنَّ هذا) بكسر الهمزة على أنها مستأنفة أما القراءة بالتخفيف فهذه عنده في موضع رفع بالابتداء [5] .

وأشار ابن سيده إلى أنَّ قراءة الأخوين بكسر الهمزة وتشديد النون على الاستئناف ، والقراءة بتخفيف النون على حذف اسم (إنَّ) وهو ضمير الشأن [6].

ووجَّه الأنباري هذه القراءات فقال : من قرأ بالفتح كان (أنَّ) في موضع نصب على تقدير حذف حرف الجر ، وتقديره : ولأن هذا صراطي ، ومن فتح وخفف النون جعلها مخففة من الثقيلة في موضع نصب كقراءة من قرأها مُثَقَّلةً ، ومن قرأ بالكسر جعلها مبتدأة [7].

---

[1] مفاتيح الغيب 197/3

[2] سورة الأنعام ، من الآية (153)

[3] يُنظر السبعة في القراءات 273/1

[4] سورة الأنعام ، من الآية (18)

[5] يُنظر إعراب القرآن للنحاس 107/2

[6] يُنظر إعراب القرآن لابن سيده 94/4

[7] يُنظر البيان في غريب إعراب القرآن 349/1

أما صاحب الكشاف فقد اقتصر توجيهه على القراءة بتخفيف (أنَّ)، فقال: " قرئ (وأنْ هذا صراطي مستقيماً) بتخفيف (أن) ، وأصله : وأنَّه هذا صراطي ، على أنَّ الهاء ضمير الشأن والحديث " [1] .

ووجَّه الإمام فخر الدين الرازي واعتمد في توجيهه على نقل آراء العلماء ، فقال بعد أن نسب كل قراءة لأصحابها : أما قراءة ابن عامر فأصلها (وأنه هذا صراطي) والهاء ضمير الشأن والحديث ، وعلى هذا الشرط تخفف ، وأما من كسر (إنَّ) فالتقدير(أتلُ ما حرَّم) ، وأتلُ (إنَّ هذا صراطي)بمعنى أقول ، وقيل على الاستئناف ، وأما فتح (أنَّ)، فقال الفراء : فَتْحُ (أنَّ) من وقوع أتل عليكم يعني وأتل عليكم (أنَّ هذا صراطي مستقيماً) [2] .

وفي قوله تعالى : ﴿ أَن لَّعْنَةُ اللّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ [3]

قرأ نافع ، والبصْريان، وعاصم بإسكان النون مخففة ، ورفع (لعنة) ، وقرأ الباقون بتشديد النون ونصب (لعنة) [4] .

وجَّه أبو زرعة هذه القراءة ، فقال : " من خفف فله مذهبان ، أحدهما : أنه أراد (أنْ) الخفيفة عن (أنَّ) الثقيلة ، كما قال جلَّ وعزَّ : (أن لا يقدرون على شيءٍ) أراد أنهم ، والثاني : بمعنى : أي التي هي تفسير كأنها تفسر لِما أذنوا به ، أراد : فأذَّن مؤذِّنٌ بينهم أنْ لعنة الله ، وهذا حكاه الخليل ، وحجة التخفيف قوله : ﴿ وَنُودُواْ أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ ﴾ [5] ، ﴿ أَن سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ ﴾ [6] ، ولم يقرأ أحد (أن تلكم) ولا (أن سلاماً) [7] .

---

[1] الكشاف 191/2

[2] يُنظر مفاتيح الغيب 3/14

[3] سورة الأعراف ، من الآية (44)

[4] يُنظرالنشر في القراءات العشر 269/2

[5] سورة الأعراف ، من الآية (43)

[6] سورة الأعراف ، من الآية (46)

[7] حجة القراءات 283/1، ويُنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربة عشر 283/1

أما الباقولي فأشار إلى أنَّ القراءة " بتشديد (أنَّ) ونصب (اللعنة) بها ، و(أنْ لعنةُ الله) بتخفيف (أن) ورفع اللعنة على أن تكون مخففة من الثقيلة ، واسمها مضمر ، والتقدير : أنه لعنة الله على الظالمين " [1] .

ولم يخالف الأنباري الباقولي في توجيهه ، فقال : " من قرأ بالتشديد نصب اللعنة بها ، ومن قرأ بالتخفيف رفع اللعنة وجعلها مخففة من الثقيلة ، وتقديره : أنه لعنةُ الله فخفف وحذف اسمها وإحدى النونين وهي الأخيرة ؛ لأنها الطرف " [2] .

ووجَّه الزمخشري قراءة الأعمش بكسر الهمزة على إرادة القول ولم يشر إلى توجيه القراءة الأخرى [3] .

أما الإمام فخر الدين الرازي فبعد أن نسب القراءات إلى أصحابها لم يوجِّه تلك القراءات واكتفى بنقل رأي الواحدي ورأي الزمخشري اللذيْن كان دائم النقل عنهما ، فقال : قال الواحدي – رحمه الله – من شدَّد فهو الأصل ، ومن خفف (أن) فهي المخففة من الثقيلة على إرادة إضمار القصة والحديث ، تقديره : أنَّه لعنة الله ، ولا تخفف (أنَّ) إلاَّ ويكون معها إضمار الحديث والشأن ، ويجوز أيضاً أن تكون المخففة هي التي للتفسير كأنه تفسير لما أذنوا به كما ذكرناه في قوله (أن قد وجدنا) ، وروى صاحب الكشاف أن الأعمش قرأ (إنَّ لعنة الله) بكسر (أنَّ) على إرادة القول ، أو على إجراء (أذِنَ) مجرى (قال) [4] .

---

[1] كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 456/1

[2] البيان في غريب إعراب القرآن 362/1

[3] يُنظر الكشاف 106/2

[4] يُنظر مفاتيح الغيب 71/14

الخاتمة

الحمد لله على تمام الأعمال ، الحمد لله على الوصول إلى الهدف المنشود رغم المصاعب والعوائق التي كادت أن تكون حائلاً دون إتمام هذا البحث ، ولكن بفضل الله وحوله وقوَّته تنتهي هذه المرحلة الطويلة الممتعة من البحث مع إمام جليل ، مع موسوعة العلم والمعرفة الإمام فخر الدين الرازي وسِفْره العظيم (التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب) من خلال توجيهه القراءات القرآنية حيث وصل الباحث إلى النتائج التالية:-

1. لم يوجَّه الفخر الرازي بعض القراءات واكتفى بنسبتها إلى أصحابها كما في قوله تعالى من سورة الأنفال الآية (18) : ﴿ ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ ﴾ .
2. كان الإمام حريصاً على نسبة القراءة إلى أصحابها عند توجيهه .
3. أحياناً ينسب القراءة إلى بعض القراء دون بعض ، ففي قوله تعالى : (فشردْ بهم) نسب القراءة بالدال المعجمة إلى ابن مسعود في حين نسبها ابن جني في (المحتسب) إلى الأعمش ، ولم يذكر ابن مسعود .
4. في بعض الأحيان عندما تكون القراءة شاذة لا ينسبها إلى أصحابها ففي قوله تعالى : ﴿ فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ ﴾ [1] اكتفى بقوله : قرأ بعضهم (فَالْيَوْمَ نُنَحِّيك) بالحاء المهملة [2] .
5. قد يُوَفِّقُ الإمام بين القراءتين عند التوجيه كي لا يتبادر إلى ذهن المسلم أنَّ هناك تناقضاً بين القراءات ، ففي قوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم ﴾[3]

---

[1] سورة يونس ، من الآية (92)

[2] يُنظر مفاتيح الغيب 126/17

[3] سورة الأنعام ، من الآية (148)

ذكر أنَّ في (كَذَّبَ) قراءتين بالتخفيف والتثقيل ، والقراءة بالتخفيف تدلُّ على أنَّ ما قاله (المُجْبِرَةُ) في هذه المسألة كَذِبٌ ، والقراءة بالتشديد لا يمكن حملها على أنَّ القوم استوجبوا الذم بسبب أنهم كذَّبوا أهل المذاهب ؛ لأنَّا لو حملنا الآية عليه لكان هذا المعنى ضدّاً للمعنى الذي تدلُّ عليه قراءة التخفيف وذلك يُوجِبُ التناقض في كلام الله تعالى ، وإذا بَطَلَ ذلك وجب حمله على أنَّ المراد منه أنَّ كلَّ من كَذَّبَ نبياً من الأنبياء في الزمان المتقدم فإنَّه كذَّبه بهذا الطريق، فهذا طريقٌ مُتَعَيِّنٌ لكل الكفار المتقدمين والمتأخرين في تكذيب الأنبياء ، وفي دفع دعوتهم عن أنفسِهم ، فإذا حملنا الآية على هذا الوجه صارت القراءة بالتشديد مؤكِّدةً القراءة بالتخفيف ، ويصير مجموع القراءتين دالاً على إبطال قول (المُجْبِرَة)[1] .

6. كان الإمام فخر الدين الرازي يوضح بعض المعاني بالرجوع إلى كلام العرب، فعلى سبيل المثال عند توضيحه معنى (الإخلاد) في قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الأَرْضِ ﴾ [2] قال : قال أصحاب العربية : أصل الإخلاد : اللزوم على الدوام ، وكأنَّه قيل: لزم الميل إلى الأرض، ومنه يُقال : أخلد فلانٌ بالمكان إذا لزم الإقامة به ، قال مالك بن سويد :

بأبنـــاء حـــيٍّ مِنْ قبـــــائلِ مـــالك وعمـــرو بن يربوع أقاموا فأخلدوا [3]

7. عند توجيهه القراءة يسير على منهجية تكاد تكون واحدة ، وهي : نسبة القراءة إلى أصحابها ، ومن ثم يذكر آراء العلماء حول هذه القراءة وأخيراً يرجِّح القراءة التي تناسب المعنى الذي يذهب إليه وقد يغادر الموضع دون تعليق .

---

[1] يُنظر مفاتيح الغيب 185/13

[2] سورة الأعراف ، من الآية (176)

[3] يُنظر مفاتيح الغيب 46/15

8. قد يتعرض لذكر المعنى أولاً ، ثم يوجِّه القراءة ، ومن ثم يأتي على سبب نزول الآية ، ويتم الربط بين هذه الأمور مجتمعة ، ورد ذلك عند توجيه القراءة في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ ﴾[1] ، فبعد أن بين المعنى وجَّه القراءة بناء على المعنى ، ثمَّ ربط ذلك بسبب النزول [2] .

9. يؤيد كلام العرب بآيات من القرآن الكريم ففي تأنيث كلمة (سبيل) وتذكيرها، قال : و (سبيل) بالرفع على التأنيث ، وبنو تميم يُذكّرونه ، وقد نطق القرآن بهما ، فقال تعالى : ﴿ وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ الرُّشْدِ لاَ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً ﴾ [3]، وقال تعالى: ﴿ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجاً ﴾[4] .

10. قد يهمل بعض القراءات ولا يوجهها ، ويهتم بتوجيه القراءة الأخرى وفي نفس الموضع ، كما في قوله تعالى ﴿ وَيَذَرُهُمْ ﴾ [5] فقد وجَّه قراءة الجزم وأغفل قراءتي النصب والرفع [6].

11. عند تفسير الإمام بعض الآيات قد يدلّل على صحة المعاني بقراءات بعض القرَّاء ، ففي تفسير قوله تعالى : ﴿ تَمَاماً عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنَ ﴾ [7] ، قال : تماماً للكرامة والنعمة على الذي أحسن ، أي : على كل مَنْ كان محسناً صالحاً ، ويدلُّ عليه قراءة عبد الله (على الذين أحسنوا) .

---

[1] سورة آل عمران ، من الآية (161)

[2] يُنظر مفاتيح الغيب 151/27

[3] سورة الأعراف ، من الآية (146)

[4] يُنظر مفاتيح الغيب 6/13

[5] سورة الأعراف ، من الآية (186)

[6] يُنظر مفاتيح الغيب 65/15

[7] سورة الأنعام ، من الآية (154)

12. قد يكتفي بنقل توجيه بعض العلماء ، ولا يكون له رأي في التوجيه ، كما في قوله تعالى : ﴿ بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ ﴾ [1]، حيث نقل رأيي الفرَّاء والزجَّاج في هذه القراءة ، ولم يعقِّب على ذلك [2] .

13. عندما تتعدَّد القراءات يتعدد التوجيه فيعمد الإمام إلى النقل الحرفي من كتاب الكشاف من دون الإشارة إلى ذلك ، بينما يشير في توجيه القراءة الأخرى وفي نفس الموضع إلى أنَّ هذا الرأي للزمخشري ، ففي قوله تعالى : ﴿ وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾ [3] وجَّه قراءتي الرفع والنصب بنقل حرفي من الكشاف ولم يشر إلى ذلك ، في حين وجَّه قراءة الجزم ونسب ذلك إلى الزمخشري .

14. قد يلجأ إلى الاختصار ، ويبتعد عن التفصيل في بعض القضايا ويكتفي بنسبة القراءة إلى أصحابها عند توجيهها ، ففي قوله تعالى : ﴿ وَحَآجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي ﴾ [4] ذكر أن القراءة بالتخفيف على الحذف ، ولم يُشِرْ إلى أي النونين حُذِفَتْ ، وأن التشديد على الإدغام ، ولم يتعرَّض لمراحل الإدغام [5].

15. يرى أنَّ القراءة الشاذَّة لا يعتدُّ بها ، ولا يمكن اعتبارها من القرآن ؛ لأنَّ تصحيحها يقدح في كون القرآن متواتراً [6] .

---

[1] سورة الصافات ، من الآية (6)

[2] يُنظر مفاتيح الغيب 4/14

[3] سورة الشورى ، من الآية (35)

[4] سورة الأنعام ، من الآية (80)

[5] يُنظر مفاتيح الغيب 49/13

[6] يُنظر المصدر السابق138/4

16. على الرغم مِنْ أنَّه لا يعتدُّ بالقراءات الشاذة عند تفسيره الآيات القرآنية فإنه لم يُغْفِلْ القراءة الشاذة ففي قوله تعالى :﴿ وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ ﴾ [1] قرأ ابن السُّمَيْفِع (ومَن عِنْدِه عُلِمَ الكتابُ) فبنى أحد آرائه في تفسيرها على هذه القراءة الشاذَّة [2].

17. على الرغم من وصف بعض القراءات المتواترة مِنْ قِبَلِ النحويين بالرداءة مرة وبالقبح مرة أخرى فإنَّه لم يتولَّ الدفاع عن هؤلاء القرَّاء كما فعل أبو حيَّان في تفسيره (البحر المحيط) ، ففي قوله تعالى : ﴿ فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾[3] قرأ أبو عمرو بن العلاء (رُهْنٌ ورُهُنٌ) ، فوصف الأخفش هذه القراءة بالقبح مع العلم أن أبا عمرو بن العلاء من القرَّاء السبعة المتواترة قراءاتُهم ، وهو عالم من علماء اللغة [4] .

18. كان للإمام دورٌ كبير في الردِّ على الذين تعسفوا وردُّوا قراءة حمزة بن حبيب الزيَّات في قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ ﴾ [5] حيث قرأ (الأرحامِ) بالخفض عطفاً على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر وهو ما رفضه البصريون ، وقد أشرنا فيما سبق وفي كثير من القضايا إلى أنه لم يُدافع عن هؤلاء القراء [6] .

19. سار على منهجية عدم ذكر الزمخشري عند النقل عنه ، والاكتفاء بقوله : قال صاحب الكشاف في معظم المواضع التي تعامل فيها مع الكشاف ، ولكنه غيَّر هذه المنهجية في مواضع قليلة فكان يقول : (قال الزمخشري) ، وكان بداية ذلك في سورة الأحزاب [7] .

---

[1] سورة الرعد ، من الآية (43)

[2] يُنظر مفاتيح الغيب 55/19

[3] سورة البقرة ، من الآية (283)

[4] يُنظر مفاتيح الغيب 105/7

[5] سورة النساء ، من الآية (1)

[6] يُنظر مفاتيح الغيب 133/9-134

[7] يُنظر المصدر السابق 194/25

المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم .

1. إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع ، تأليف : عبد الر حمن ابن إسماعيل بن إبراهيم ، تحقيق : إبراهيم عطوة عوض ، شركة مصطفى البابي الحلبي – مصر .
2. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، تأليف : أحمد البنَّا ، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل ، ط1 ، 1987م ، عالم الكتب – بيروت .
3. الإتقان في علوم القرآن ، تأليف : جلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد زمرلي ، ط1 ، 1996 م ، دار الكتاب العربي – بيروت .
4. أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ، تأليف : عبد الصبور شاهين ، ط1 ، 1987م ، مطبعة المدني – القاهرة .
5. أحكام القرآن ، تأليف : ابن العربي ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، دار الفكر للطباعة والنشر – لبنان .
6. أساس البلاغة ، تأليف : جار الله الزمخشري ، 2000م ، دار الفكر – بيروت.
7. أسرار العربية تأليف : أبو البركات الأنباري ، ط1 ، 1995م ، دار الجبل – بيروت .
8. إصلاح المنطق ، تأليف : أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ، ط4 ، 1949م ، دار المعارف – القاهرة.
9. الأصوات اللغوية ، تأليف : إبراهيم أنيس ، ط2 ، 1984م ، مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة .
10. الأصول في النحو ، تأليف : ابن السرَّاج ، ط3 ، 1988م ، مؤسسة الرسالة – بيروت.

11. أضواء البيان ، تأليف : الشنقيطي ، تحقيق : مكتب البحوث والدراسات ، دار الفكر للطباعة والنشر – لبنان.
12. إعراب القرآن ، تأليف : أبو جعفر النحَّاس ، تحقيق : زهير غازي زاهد ، عالم الكتب .
13. إعراب القرآن وبيانه ، تأليف : محيي الدين الدرويش ، دار الإرشاد – سورية
14. إعراب القراءات السبع وعللها ، تأليف : ابن خالويه ، تحقيق : عبد الرحمن سليمان العثيمين ، ط1 ، 1992م ، مطبعة المدني _ القاهرة .
15. الأعلام ، تأليف : خير الدين الزركلي ، ط5 ، 2002م ، دار العلم للملايين.
16. الأغاني ، تأليف :أبو الفرج الأصفهاني ، ط2 ، دار الفكر – بيروت .
17. إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، تأليف : أبو البقاء العكبري ، ط1 ، 1399هـ ، دار الكتب العلمية – بيروت –
18. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تأليف : أبو البركات الأنباري ، دار الفكر – دمشق –
19. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تأليف : ابن هشام ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجبل – بيروت –
20. أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير ، تأليف : جابر بن موسى بن عبد القادر بن جابر أبوبكر الجزائري ، ط5 ، 1424هـ ، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنوَّرة .
21. باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن ، تأليف : بيان الحق محمود بن أبي الحسن النيسابوري الغزنوي ، جامعة أم القرى – مكة المكرمة .

22. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ، تأليف : أبو حفص النشَّار، تحقيق : علي محمد مُعوَّض ، والشيخ عادل عبد الموجود ط1 ، 2000م ، عالم الكتب – بيروت .
23. البحر المحيط ، تأليف : أبو حيان الأندلسي ، دار الكتب العلمية – بيروت
24. البحر المديد ، تأليف : ابن عجيبة الحسني الإدريسي ، دار الكتب العلمية – بيروت .
25. البرهان في علوم القرآن ، تأليف : بدر الدين الزركشي ، تحقيق : محمد أبوالفضل إبراهيم ، ط1 ، 1376هـ ، دار إحيان الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاؤه .
26. البصائر والذخائر ، تأليف : أبو حيان التوحيدي ، تحقيق : وداد القاضي، ط1 ، 1408هـ ، دار صادر – بيروت .
27. البيان في عدِّ آي القرآن ، تأليف : أبوعمر الداني ، ط1 ،1414هـ ، مركز المخطوطات والتراث – الكويت .
28. البيان في غريب إعراب القرآن ، تأليف : أبو البركات الأنباري ، تحقيق : طه عبد الحميد ، مراجعة : محمد السقا ، 1389هـ ، دار الكتاب العربي – القاهرة.
29. بيان المعاني ، ملاحويش الغازي عبد القادر ، 1382هـ ، مطبعة الترقي – دمشق .
30. تاج العروس ، تأليف : الزبيدي ، تحقيق : مجموعة من المحققين ، دار الهداية .
31. تاج اللغة وصحاح العربية ، تأليف : إسماعيل بن حمَّاد الجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطَّار ، ط1 ، 1987م ، دار العلم للملايين – بيروت .
32. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، تأليف : شمس الدين الذهبي ، دار الكتاب العربي – بيروت .

33. التبيان في إعراب القرآن ، تأليف : أبو البقاء العكبري ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، عيسى البابي وشركاؤه .
34. تحبير التيسير في القراءات العشر ، تأليف : ابن الجزري ، ط1 ، 1421هـ، دار الفرقان – الأردن .
35. التحرير والتنوير ، تأليف : محمد الطاهر بن عاشور ، دار سحنون ، 1997م – تونس .
36. التحفة السنية شرح المقدمة الآجرُّومية ، تأليف : محمد محيي الدين عبد الحميد ،ط19 ، 1392هـ ، مكتبة محمد علي صبيح وأولاده – القاهرة .
37. التسهيل لعلوم التنزيل ، تأليف : ابن جزي الغرناطي الكلبي ، دار الكتاب العربي .
38. التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ، تأليف : رمضان عبد التوَّاب ، ط3 1997م ، مطبعة المدني – القاهرة .
39. تعجيل الندى بشرح قطر الندى ، تأليف : عبد الله صالح الفوزان
40. التعريفات ، تأليف : علي بن محمد علي الجرجاني ، تحقيق : إبراهيم الأنباري ، ط1 ، 1405هـ ، دار الكتاب العربي – بيروت .
41. تفسير آيات الأحكام ، تأليف :محمد علي السايس ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر .
42. تفسير ابن كثير الدمشقي ، تأليف : إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي ، دار الفكر – بيروت – 1401هـ .
43. التفسير الكبير ، أو مفاتيح الغيب ، تأليف : فخر الدين الرازي ، ط1،1421هـ دار الكتب العلمية – بيروت .
44. تقريب المعاني في شرح حرز الأماني في القراءات السبع ، تأليف : سيد لاشين فرج ، وخالد بن محمد الحافظ ، ط1 ، 1424هـ ، دار الزمان – السعودية .

45. تهذيب كتاب الأفعال لابن القوطية ، تأليف : أبوالقاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطّاع ، ط1 ، 1403هـ ، عالم الكتب – بيروت .
46. تهذيب اللغة ، تأليف : الأزهري ، تحقيق : محمد عوض مرعب ، ط1 ، 2001م ، دار إحياء التراث العربي – بيروت .
47. التوقيف على مهمات التعاريف ، تأليف : محمد عبد الرؤوف المناوي ، ط1 1410هـ ، دار الفكر – بيروت ، دمشق .
48. التيسير في القراءات السبع ، تأليف : أبوعمرو الداني ، ط2 ، 1404هـ ، دار الكتاب العربي – بيروت .
49. الجامع لأحكام القرآن ، تأليف : شمس الدين القرطبي ، تحقيق : هشام سمير البخاري ، دار عالم الكتب – الرياض .
50. الجدول في إعراب القرآن ، تأليف : محمود عبد الكريم الصافي ، ط3 ، 1418هـ ، دار الرشيد مؤسسة الإيمان – دمشق .
51. جمهرة اللغة ، تأليف : ابن دريد ، تحقيق : رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين .
52. الجنى الداني في حروف المعاني ، تأليف : ابن أم قاسم المرادي ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ط2 ،1983م ، دار الآفاق الجديدة – بيروت.
53. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تأليف : الشيخ محمد الخضري ، 1978م ، دار الفكر – بيروت .
54. حاشية الصبَّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، تأليف : محمد بن علي الصبَّان ، شبكة مشكاة الإسلامية ، قام بفهرسته : أبوعمر .
55. الحجة في القراءات السبع ، تأليف : ابن خالويه ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، ط3 ، 1401هـ ، دار الشروق – بيروت .

56. حجة القراءات ، تأليف : أبوزرعة ، ط2 ، 1402هـ ، مؤسسة الرسالة – بيروت .
57. الحجة للقراء السبعة ، تأليف : أبو علي الفارسي ، تحقيق : بدر الدين قهوجي ، و بشير جويجاتي ، ط2 ،1993م ، دار المأمون للتراث – دمشق .
58. الحدود في علم النحو ، تأليف : أبو الحسن بن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني ، تحقيق : عبد المجيد أبو مريقة ، 2008م .
59. الخصائص ، تأليف : ابن جني ، تحقيق : عبد الحكيم بن محمد ، المكتبة التوفيقية .
60. خصائص الحروف العربية ومعانيها ، تأليف : حسن عباس ، 1998، منشورات اتحاد الكتَّاب العرب .
61. الدر المصون في علم الكتاب المكنون ، تأليف : أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ، تحقيق : أحمد محمد الخرَّاط ، ط1 ، 1986م ، دار القلم – دمشق .
62. رسالة الحدود ، تأليف : أبو الحسن الرماني ، تحقيق : إبراهيم السامرَّائي ، دار الفكر – عمَّان .
63. الزاهر في معاني كلمات الناس ، تأليف : أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري ط1 ، 1412هـ ، مؤسسة الرسالة – بيروت .
64. زاد المسير ، تأليف : ابن الجوزي ، ط3 ، 1404هـ ، المكتب الإسلامي – بيروت .
65. السبعة في القراءات ، تأليف : ابن مجاهد ، تحقيق : شوقي ضيف ، ط3 ، دار المعاف – القاهرة .
66. سرُّ صناعة الإعراب ، تأليف : ابن جني ، تحقيق : حسن هنداوي ، ط2 ، 1993م ، دار القلم – دمشق .

67. سنن الترمذي ، تأليف : محمد بن عيسى الترمذي ، تحقيق : إبراهيم عطوة عوض ، ط2 ، 1975م ، مطبعة البابي وأولاده – مصر .
68. الشافية في علم التصريف ، تأليف : ابن الحاجب ، تحقيق : حسن أحمد العثمان ، المكتبة المكية .
69. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تأليف : بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، تحقيق : هادي حسن حمودي ، ط4 ، 1999م ، دار الكتاب العربي – بيروت .
70. شرح جمل الزجَّاجي ، تأليف : ابن عصفور الأشبيلي ، تحقيق : صاحب جعفر أبو جناح ، 1980م ، إحياء التراث الإسلامي – العراق .
71. شرح الرضي على الكافية ، تأليف : رضي الدين الأستراباذي ،طبعة جديدة مصححة ومذيلة بتعليقات مفيدة ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ومحمد نور حسن ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، 1982م ، دار الكتب العلمية – بيروت .
72. شرح طيبة النشر في القراءات العشر ، تأليف : أبو القاسم النويري ، تحقيق : عبد الفتاح السيد سليمان ، ط1 ، 1986م ، مجمع البحوث الإسلامية .
73. شرح العلاَّمة سعد الدين التفتازاني على التصريف العزي في فنِّ الصرف، دراسة وتحقيق : أ .د إبراهيم عمر سليمان زبيدة ، ط1 ، 2003م ،الهيئة القومية.
74. شرح كافية ابن الحاجب ، تأليف : بدر الدين بن جماعة ، تحقيق : محمد محمد داود ، دار المنار – القاهرة .
75. الضوابط والإشارات ، تأليف : البقاعي ، تحقيق : محمد مطيع الحافظ ، ط1 1996م ، دار الفكر – لبنان .
76. طبقات الشافعية الكبرى ، تأليف : تاج الدين السبكي ، ط2 ، 1413هـ ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع .

77. العين ، تأليف : الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق : مهدي المخزومي ، وإبراهيم السامرَّائي ، دار مكتبة الهلال .
78. غرائب ورغائب الفرقان ، تأليف : حسن محمد النيسابوري ، دار الكتب العلمية – بيروت .
79. الفتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي ، تأليف : زين الدين المناوي ، تحقيق : أحمد مجتبى ، دار العاصمة – الرياض .
80. فتح القدير ، تأليف : محمد علي بن محمد الشوكاني ، دار الفكر – بيروت.
81. في رحاب القرآن الكريم ، تأليف : محمد سالم محيسن ، 1980م ، مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة .
82. في اللهجات العربية ، تأليف : إبراهيم أنيس ، ط8 ، 1990م ، مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة .
83. القاموس المحيط ، تأليف : الفيروزآبادي ، مكتبة النور – دمشق .
84. القواعد النحوية والقراءات ، تأليف : ياسر الشمَّالي ، 2009م ،كلية الشريعة جامعة اليرموك .
85. القواعد والإشارات في أصول القراءات ، تأليف : أحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا الحموي أبو العباس ، ط1 ، 1406هـ ، دار القلم – دمشق .
86. القواعد والفوائد الأصولية ، تأليف : ابن اللحَّام ، تحقيق : محمد حامد الفقي، 1375هـ ، مطبعة السُّنَّة المحمدية – القاهرة .
87. الكامل في التاريخ ، تأليف : ابن الأثير ، تحقيق : عبد الله القاضي ، ط2 ، 1415هـ ، دار الكتب العلمية – بيروت .
88. كتاب الأفعال ، تأليف : أبو القاسم علي بن جعفر السعدي ، ط1 ، 1983م ، عالم الكتب – بيروت .
89. الكتاب ، تأليف : سيبويه ، تحقيق : عبد السلام هارون ، عالم الكتب – بيروت .

90. الكشَّاف ، جار الله الزمخشري ، تحقيق : عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي – بيروت .
91. الكشف عن وجوه القراءات السبع ، تأليف : مكي بن أبي طالب ، تحقيق : محيي الدين رمضان ، 1974 م ، مجمع اللغة العربية – دمشق .
92. كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ، تأليف : أبو الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي ، تحقيق : محمد أحمد الدالي ، 1415هـ ، مكتبة الصباح – دمشق .
93. الكشف والبيان ، تأليف : أبو إسحاق النيسابوري ، ط1 ، 1422هـ ، دار إحياء التراث العربي – بيروت .
94. لسان العرب ، تأليف : ابن منظور ، 1955م ، دار صادر بيروت .
95. اللباب في علل البناء والإعراب ، تأليف : أبو البقاء العكبري ، ط1 ، 1995م ، دار الفكر – دمشق .
96. اللمع في العربية ، تأليف : ابن جني ، تحقيق : فائز فارس ، 1972م ، دار الثقافة – الكويت .
97. اللباب في علوم الكتاب ، أبوحفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحلبي ، ط1 ، 1419هـ ، دار الكتب العلمية – بيروت .
98. اللهجات العربية في التراث ، تأليف : أحمد علم الدين الجندي ، 1978م ، الدار العربية للكتاب – ليبيا ، تونس .
99. مجاز القرآن ، تأليف : أبوعبيدة معمر بن المثنى ، عارضه بأصوله وعلَّق عليه : محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي – القاهرة .
100. المحتسب ، تأليف : ابن جني ، وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، 1420هـ .
101. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، تأليف : ابن عطية ، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد ، ط1 ، 1413هـ ، دار الكتب العلمية – لبنان .

102. المحصول في أصول الفقه ، تأليف : محمد بن عمر الرازي ، تحقيق : طه جابر فيَّاض العلواني ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
103. المحكم والمحيط الأعظم ، تأليف : أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ، تحقيق : عبد المجيد هنداوي ، دار الكتب العلمية .
104. المخصص ، تأليف : ابن سيده ، ط1 ، 1417هـ ، دار إحياء التراث العربي – بيروت .
105. مشكل إعراب القرآن ، تأليف : مكي بن أبي طالب القيسي ، ط2 ، 1405هـ مؤسسة الرسالة – بيروت .
106. المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر ، تأليف : أبو الكرم الشهرزوري ، تحقيق : عثمان غزال ، 2007م ، دار الحديث – القاهرة .
107. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، تأليف : أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي ، المكتبة العلمية – بيروت .
108. معاني القرآن ، تأليف : أبو زكرياء الفرَّاء ، تحقيق : أحمد يوسف ، ومحمد علي النجَّار ، ط3 ، 1983م ، عالم الكتب – بيروت .
109. معاني القرآن ، تأليف : الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة ، تحقيق : محمد محمد داود ، دار المنار – القاهرة .
110. معاني القرآن ، تأليف : النحَّاس ، تحقيق : محمد علي الصابوني ، ط1 ، 1409هـ ، جامعة أم القرى – مكة المكرمة .
111. معاني القرآن وإعرابه ، تأليف : الزجَّاج (ابن السري) تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي ، ط1 ، 1994م ، دار الحديث – القاهرة .
112. معجم البلدان ، تأليف : ياقوت الحموي ، دار الفكر – بيروت .
113. معجم المصطلحات العربية والأدب ، تأليف : مجدي وهبه ، وكامل المهندس ، ط2 ، 1984م ، مكتبة لبنان – بيروت .

114. المعجم الوسيط ، تأليف : مجمع اللغة العربية القاهرة ، قام بإخراج هذه الطبعة : إبراهيم أنيس ، وعبد الحليم منتصر ، وعطية الصوالحي ، ومحمد خلف الله أحمد ، أشرف على طبعه : حسن علي عطية ، ومحمد شوقي أمين ، ط2 ، دار المعارف – القاهرة .
115. معرفة القرَّاء الكبار على الطبقات والأعصار ، تأليف : الذهبي ، تحقيق : بشَّار عوَّاد معروف ، وشعيب الأرناؤوط ، وصالح مهدي عباس ، ط1 ، 1404هـ مؤسسة الرسالة – بيروت .
116. المغرب في ترتيب المعرب ،تأليف : أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي المطرز ، ط1 ، 1979م ، مكتبة أسامة بن زيد – حلب .
117. مغني اللبيب ، تأليف : ابن هشام ، ط6 ، 1985م ، دار الفكر – بيروت .
118. المفتاح في الصرف ، تأليف : أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل الجرجاني الدار ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، كلية الآداب جامعة اليرموك – إربد عمَّان .
119. مفردات ألفاظ القرآن الكريم ، تأليف : الحسين بن محمد بن الفضل المعروف بالراغب الأصفهاني ، دار القلم – بيروت .
120. مفردات غريب القرآن ، تأليف : الراغب الأصفهاني ، تحقيق : محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة – لبنان .
121. المفصَّل ، تأليف : جار الله الزمخشري ، ط1 ، 1993م ، دار مكتبة الهلال – بيروت .
122. المقتضب ، تأليف : أبو العباس المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب .
123. الموسوعة القرآنية ، تأليف : إبراهيم الأبياري ، 1405هـ ، مؤسسة مسجل العرب .

124. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، تأليف : محمد الطنطاوي ، ط1 ، 1968م.
125. النشر في القراءات العشر ، تأليف : ابن الجزري ، أشرف على تصحيحه: علي محمد الصبَّاغ ، مطبعة : مصطفى محمد – مصر .
126. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ، تأليف : برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي ، ط2 ، 1424هـ ، دار الكتب العلمية – بيروت .
127. وفيات الأعيان ، تأليف : ابن خلكان ، تحقيق : إحسان عبَّاس ، دار صادر– بيروت .

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	
الفصل الأول : دراسات تمهيدية	27-1
المبحث الأول	9-1
التوجيه لغة واصطلاحاً	2،3
مفهوم اللغة	3،4
تعريف القران لغة واصطلاحاً	4
تعريف القراءات لغة واصطلاحاً	5
الفرق بين القراءات والقرآن	5،6
أركان القراءة الصحيحة	7، 6
اختلاف اللهجات وتعدد القراءات	7
فوائد تعدد القراءات	9، 8
المبحث الثاني	27- 10
تراجم القراء الأربعة عشر	14 -10
التفسير لغة واصطلاحاً	5، 4
أثر اختلاف المعنى والتفسير بسبب القراءات	23- 16
ترجمة الإمام فخر الدين الرازي	27-23
الفصل الثاني : التوجيه الصوتي	75- 29
توطئة	30، 29
المبحث الأول :الإبدال	41-31
تعريف الإبدال لغة واصطلاحاً	31،30

أولا: الإبدال بين الحروف	38-32
ثانيا :الإبدال بين الحركات	41- 38
المبحث الثاني : الهمزة وحالاتها المختلفة	56-42
تعريفها	43، 42
مخرجها	43
صفاتها اللفظية	44
حالاتها المختلفة	44
نماذج من القراءات	56-44
المبحث الثالث :الإدغام	69-57
تعريف الإدغام لغة واصطلاحاً	57،58
نماذج من القراءات	69-59
المبحث الرابع : التخفيف والتشديد	75-70
تعريف التخفيف والتشديد لغة واصطلاحاً	71، 70
نماذج من القراءات	75ـــ 71
الفصل الثالث : التوجيه الصرفي	114-76
توطئة	77
المعنى اللغوي	77
المعنى الاصطلاحي	78، 77
المبحث الأوّل : المصادر	91- 79
المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي	79
نماذج من القراءات	91-79
المبحث الثاني : المشتقات	114-92
تعريفها لغة واصطلاحاً	93، 92
نماذج من القراءات	114- 94

المبحث الثالث: المفرد والمثنى والجمع	135-115
تعريف المفرد والمثنى والجمع	119-115
نماذج من القراءات	135-119
المبحث الرابع : الأفعال	159-136
تعريف الفعل لغة ، واصطلاحاً	137، 136
نماذج من القراءات	159-137
الفصل الرابع :التوجيه النحوي	228-160
توطئة	163-161
المبحث الأول : المرفوعات والمنصوبات والمجرورات	183-164
نماذج من القراءات	183-164
المبحث الثاني :التوابع	198-184
تعريفها لغة واصطلاحاً	184
نماذج من القراءات	198-184
المبحث الثالث : الأفعال	214-199
نماذج من القراءات	214-199
المبحث الرابع :الحروف	228-215
تعريف الحرف لغة واصطلاحاً	216،215
نماذج من القراءات	228-216
الخاتمة	233-229
فهرس الآيات القرآنية	246-235
فهرس الأحاديث	247
فهرس الأبيات الشعرية	249، 248
المصادر والمراجع	260-249
فهرس المحتويات	263-261